









محمد امين الزيري

# مباحث الوقف

مجلد ثانياً (الكتاب الثاني)

مدرس الشريعة الاسلامية بمدرسة الحقوق الخديوية

﴿ الطبعة الثانية ﴾

مطبعة دار الكتب  
بمصر



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذى هدانا لهذا المنهج النافع . والصلاة والسلام على سيدنا  
ومولانا محمد الهادى الى سبل المنافع . باكمل الوسائل وأحكم الذرائع . وعلى  
آله وأصحابه الذين وقفوا أنفسهم على أعلاء شأن العالمين . وجسوا أموالهم  
لمنفعة الفقراء والمساكين . أما بعد فهذا مختصر لطيف يجمع شتى مسائل  
الاعواقف . ويفصل ما اشتملت عليه من مواضع الاتفاق والاختلاف . بعبارة  
لا يقصر عن ادراكها فهم المتعلم . ولا يأنف أن يعنى بها المعلم . نحووت فيه  
نحو تذليل الصعوبات الفنية . وتقريب العبارات الاصطلاحية . حتى جاء بحمد  
الله على صغر حجمه وافيًا بالمراد . حاويًا من النقول ما عليه الفتوى والاعتماد .  
ولما ظهر كما أردت بفضل الله على اكمل شكل وأتم وصف . سميته « مباحث  
الوقف » . وأنا أرجو الله الذى وفق اليه . وأعان عليه . أن يجعله خالصاً  
لوجه الكريم نافعا للطلاب . تبصرة وذكرى لأولى الالباب . انه على كل  
شئ قدير . وبالإجابة جدير .







# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلی الله تعالى علی سیدنا محمد وعلی آله وصحبه وسلم

## الوقف

اعلم أن الوقف يشتمل على عدة مباحث اولية لا بد من معرفتها وهي التعريف والركن والحكم والازوم (الصفة) والماخذ وبعد ذلك تأتي مسائله .  
واليك بيان الجميع

### \* التعريف \*

الوقف له معنيان معنى فى اللغة ومعنى فى الاصطلاح .  
فمعناه فى اللغة الحبس مطلقاً سواء كان حسياً أو معنوياً . وهو مصدر  
وقفت أقف بمعنى حبست وأوقفت لغة غير مقبولة حتى أن بعض العلماء  
قد انكروا وجودها فى لغة العرب ثم اشتهر اطلاق هذا المصدر على نفس الشيء  
الموقوف من قبيل اطلاق المصدر واردة اسم المفعول فتقول هذا البيت  
وقف اى موقوف

ومعناه فى اصطلاح الفقهاء هو حبس العين عن تمليكها لاحد من  
العباد والتصدق بالمنفعة على الفقراء ولو فى الجملة أو على وجه من وجوه البر .  
يعنى ان التصدق بالمنفعة قد يكون من أول الامر الى جهة خيرية كالفقراء

والمساجد والمستشفيات. وقد يكون الربيع أولاً للواقف ما دام حياً ثم لأولاده من بعده ثم وثم الخ فإذا انقضت الذرية يصرف الربيع لجهة يعينها الواقف

ويؤخذ من هذا التعريف ان الوقف ينقسم الى قسمين وقف خيرى وهو ما صرف فيه الربيع من أول الامر الى جهة خيرية . ووقف اهلى وهو ما جعل استحقاق الربيع فيه أولاً الى الواقف مثلاً ثم لأولاده الخ ثم لجهة بر لا تنقطع حسب ارادة الواقف

### ﴿ ركن الوقف ﴾

التصرفات ان كانت عقوداً فأركانها الايجاب والقبول . وان كانت اسقاطاً فلا تحتاج الى القبول . وحيث ان الوقف من قبيل الاسقاط فيكون ركنه الايجاب فقط . وحيث ان عقد الوقف يصدر لفظاً من الالفاظ الخاصة به الصادرة من أهله مضافاً الى محل قابل لحكمه ومستوفياً للشرائط اللازمة كما ستعرفه ان شاء الله في مبحث الشروط . فإذا قال شخص ارضى هذه صدقة موقوفة على الفقراء مثلاً وتوفرت فيه سائر الشروط انعقد الوقف بمجرد هذا القول بلا احتياج الى قبول احد . ولا يرد على هذا قولهم أن الربيع اذا جعل أولاً لشخص معين او أشخاص معينين ومن بعدهم للفقراء فلا بد لاستحقاقهم الربيع من قبولهم لان الوقف صحيح وان لم يقبلوا وغاية الامر أنهم لا يستحقون الربيع الا بالقبول . ولهذا لو قال شخص جعلت ارضى هذه وقفاً على فلان وفلان وسمى أشخاصاً معلومين ثم من بعدهم الى الفقراء

فان قبلوا صرف لهم الربيع ، اداءه وا وجودين على حسب الشرط ومن يهدم يعطى للفقراء وان لم يقبلوا صرف الربيع من أول الامر إلى انفقراء . فالوقف صحيح وإن لم يقبل الوقوف عليه ولو كان معينا ولكن الوقوف عليه ان كان معينا لا يستحق الربيع الا بالقبول وسيأتي لك هذا المبحث مفصلا في قبول الوقف ودرده

### ﴿ حكم الوقف ﴾

الحكم هو عبارة عن أثر الشيء المترتب عليه فتمت انتمد الوقف صحيحا بان كان مستوفيا كل شرائطه ترتب عليه حكمه وهو زوال ملك الواقف عن الشيء الوقوف ومع ذلك فلا يملكه أحد ولو الوقوف عليهم . ومتى زال ملك الواقف عنه صار لازما فلا يملك الواقف الرجوع فيه ولا يتصرف أحد في الموقوف تصرفا يوجب للغير حقاً في نفس الشيء الوقوف فلا يباع ولا يوهب ولا يرهن ولا يورث ولكنه يؤجر لأن لا يجار تملك المنافع بموض والمنافع هي المقصودة في الاوقاف

ولا يرد على هذا أن الوقف قد يباع وذلك عند ما يشترط الواقف الاستبدال أو توجد منفعة للوقف على ما هو الظاهر لأن هذه احوال استثنائية فلا ترد على الاصل في الوقف . ولك أن تقول أن الممنوع هو بيع الوقف لا إلى بدل وهذا ليس موجودا في الاستبدال اذ البذل يقوم مقامه فكأنه لم يبع

### ﴿ لزوم الوقف أى صفته ﴾

بعض التصرفات يكون غير لازم سواء كان قبل القبض أو بعده كالا عارة .

والإيداع . وبعضها يكون لازما ولوقبل القبض كالبيع والإجارة متى كان كل منهما مستوفيا جميع شرائطه وليس فيها خيار . وبعضها يكون غير لازم قبل القبض ولازما بعده كالرهن

ومعنى كون التصرف غير لازم أن أحد المتعاقدين يستقل بفسخه متى أراد بدون توقف على رضا الآخر . ومعنى كونه لازما أن أحد المتعاقدين لا يملك فسخه إلا برضا الآخر وهذا بالاتفاق وإنما الخلاف في الوقف بالنسبة للزومه وعدمه . فالإمام الأعظم يقول أن الوقف يجوز جواز الإعارة فتصرف منفعة إلى جهة الوقف مع بقاء المين على حكم ملك الواقف ولو رجع عنه حال حياته جاز مع الكراهة ويورث عنه ولا يصير الوقف لازما عنده إلا بواحد من أمرين

الأول — أن يحكم به القاضى بدعوى صحيحة وبينه بعد انكار المدعى عليه حينئذ يلزم لكونه مجتهدا فيه

ومن حيث أن الدعوى لا تقام إلا على خصم والواقف لا خصم له حتى ترفع عليه الدعوى وبحكم بلزوم الوقف فيتخذ طريق لذلك وهو أن يسلم الواقف ما وقفه للمتولى ثم يريد أن يرجع عنه فينازعه بعلّة عدم اللزوم فيمتنع المتولى عن تسليمه إليه بحجة أنه لازم فيختصمان إلى القاضى فيقضى بلزومه

الثاني — أن يخرج الوقف مخرج الوصية بأن يقول وقفت هذه الأرض بعد موتى على كذا أو إذا مت فقد وقفت أرضي الفلانية على جهة كذا . ولكن الصحيح أن الوقف في هذه الحالة لا يكون لازما بالنسبة له بل يكون حكمه حكم الوصية فيجوز له الرجوع عنه ما دام حيا والزلوم إنما هو في حق ورثته حتى

لومات من غير رجوع عنه يلزمهم التصديق بمنافعه مؤبدا ولا يمكنهم أن يملكوه لتأبد الوصية فيه بعدم إمكان انقطاع الفقراء ، ومع ذلك فلا يكون الوقف لازما بالنسبة لهم الا اذا كان الموقوف يخرج من ثلث التركة فان زاد عنه يلزم بقدر الثالث ويبقى الباقي الى أن يظهر له مال آخر أو تجيز الورثة . فان لم يظهر له مال ولم تجز الورثة ولم يكن له مال غير الموقوف تقسم الغلة اثلاثا ثلثه للوقف والثلثان للورثة . وسيأتي لك هذا المبحث بما لا مزيد عليه في وقف المريض مرض الموت

وقال الامام محمد لا يلزم الوقف حتى يسلم الواقف الموقوف الى المتولى لانه صدقة فيكون التسليم من شرطه ولان التملك من الله تعالى لا يتحقق قصدا لانه مالك الاشياء ولكنه يثبت في ضمن التسليم الى العبد كما في الزكاة وغيرها من الصدقات المنفذة

وقال الامام أبو يوسف أن الوقف يلزم بمجرد صدور صيغته مستوفيا كل الشروط فلا يتوقف على حكم أو تسليم لان الواقف أسقط ملكه لله تعالى فصار كالمعتق فيتم بمجرد القول . وهذا الرأي هو المفتى به فاعمل عليه ولا ينظر الى غيره

### ﴿ مأخذ الوقف ﴾

ما جند الاحكام الشرعية أربعة وهي :

الكتاب والسنة والاجماع والقياس

والوقف وإن لم يرد به نص صريح في القرآن العزيز ولكن بينه لنا النبي عليه الصلاة والسلام فوردت به السنة الصريحة التي لا تحتمل التأويل فيلزمنا

اتباعها عملاً بقوله جل شأنه (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) فقد اتفق الرواة على أن النبي عليه الصلاة والسلام وقف سبع حوائط (بساتين) وإن اختلفوا هل هي من أموال بني النضير أو لمخيريق الذي قتل يوم أحد وكان قد قال قبل وفاته إن أصبت فاموالى لرسول الله صلى الله عليه وسلم يضعها حيث أراه الله

وعلى أن سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه حضر إلى النبي عليه الصلاة والسلام وقال له يا رسول الله انى اصبت ارضاً بخير لم أصب مالا قط انفس عندي منه فما تأمرنى . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان شئت حبست أصلها وتصدقت بثمرتها . فجعلها سيدنا عمر رضى الله عنه لاتباع ولا توهب ولا تورث : تصدق بها على الفقراء والمساكين وابن السبيل وفي الرقاب والغزاة في سبيل الله والضيف لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف وإن يطعم صديقاً غير متمول منها . وأوصى بالمال إلى حفصة أم المؤمنين ثم إلى الأكاكر من آل عمر - وفي رواية أخرى - ثم إلى ذوى الرأى من آل عمر . ولما كتب رضى الله عنه كتاب وقفه في خلافته دعا نورا من المهاجرين والانصار فاحضرهم ذلك وأشهدهم عليه فاشتهر ذلك وأقبل المهاجرون والانصار على وقف بعض أموالهم ولذلك قال جابر رضى الله عنه لم أعلم أحداً من المهاجرين والانصار الا حبس مالا من ماله صدقة مؤبدة لا تشتري ابداً ولا توهب ولا تورث . وكان كثير من الواقفين يكتبون كتاب وقفهم مصرحين فيه بأنه على سنة كتاب عمر . وثبت أيضاً أن كلامنا سيدنا أبى بكر وسيدنا عثمان وسيدنا علي حبس شيئاً من أمواله وتبعمهم من أتى بعدهم

بحيث أنه لم يخل عصر من العصور الا وجس فيه اناس شيئا من أموالمهم على جهات خيرية من أول الامر أو على أنفسهم ثم على أولادهم ثم وثم الخ . ولم ينكر احد ذلك في العصور الخالية . فهل بعد ما تقدم يكون عندك ريب في أن الوقف . شروع بالسنة القولية والفعلية والاجماع من اكابر الصحابة ( أو أئمتك الذين هدام الله فهداهم اقتده )

### شرايط الوقف

الشرط هو ما كان خارجا عن حقيقة الشيء وتوقفت صحته عليه . والشروط التي تلزم في الوقف أربعة أنواع : نوع يتعلق بالواقف ونوع يتعلق بالصيغة التي يعتد بها الوقف . ونوع يرجع الى العين الموقوفة ونوع يتعلق بالجهة الموقوف عليها . واليك بيان الجميع

#### ﴿ الشروط التي يلزم وجودها في الواقف ﴾

الشروط التي تشترط في الواقف على وجه الاجمال شرط واحد وهو أن يكون أهلا للتبرع أي أنه يكون غير مجبور عليه لسبب من الاسباب وعلى وجه التفصيل خمسة شروط وهي الحرية والعقل والبلوغ . عدم الحجر للسفه أو الغفلة وعدم الحجر للدين . واليك الكلام على كل شرط منها بما يناسبه

( الاول ) - يشترط أن يكون الواقف حرا . وعليه فوقف الرقيق غير نافذ ولو كان . أذونا له في التجارة اللهم الا اذا أذن له المولى وكان غير

مستغرق بالدين

(الثاني) — أن يكون عاقلاً . وينبئ عليه أن وقف المجنون غير صحيح لأن صحة التصرف تبني على التمييز وهو غير مميز . ومثله المعتوه لأن الوقف من التصرفات الضارة اذ هو من قبيل التبرعات وهو ليس من أهلها والمعتوه هو من كان قليل الفهم غلط الكلام فاسد التدبير الا أنه لا يضرب ولا يشتم كما يفعل المجنون

(الثالث) — أن يكون بالغاً . وينبئ على هذا الشرط ان وقف الصغير غير صحيح سواء كان غير مميز أو مميزا وسواء كان المميز . أذونا له أولا . وسبب ذلك أن الصبي أن كان غير مميز فصحة التصرفات تبني على التمييز وهو غير موجود عنده . وان كان مميزا بقسميه فالوقف من قبيل التبرعات وهو غير أهل لها . ومن له الولاية على ماله لا يملك التبرع بشئ منه فلا يملك الاذن به لان الولاية المتعدية فرع عن الولاية القاصرة

وقال بعضهم أن الصبي ان كان مميزا فوقفه صحيح متى كان باذن القاضى ولعل صاحب هذا القول نظر الى أن القاضى لا يأذن الا اذا كانت هناك منفعة له بأن يقف على نفسه أولا ثم لذريته ثم للفقراء اذ في هذه الحالة يكون قد حفظ أمواله من التبديد مع حفظ منفعتها له ولذريته ولكن المشهور هو الاول (الرابع) — أن يكون غير محجور عليه لسفه . وينبئ عليه أن وقف

السفيه غير صحيح لانه تبرع وهو لا يملكه . ولكن لما كان الغرض من الحجر على السفيه المحافظة على أمواله حتي لا يصبح عالة على غيره كان وقفه صحيحا اذا كان على نفسه مدة حياته ومن بعده على ذريته ما بقيت وبعد انقراضهم



يصرف الربيع لجهة خيرية لان فيه حفظ أمواله من الضياع مع استبقاء منفعته له ولذريته . ويظهر أن المحجور عليه للغفلة مثل المحجور عليه للسفه

( الخامس ) — ان يكون الواقف غير محجور عليه بسبب الدين . وينبنى على هذا ان الشخص اذا كان مديناً وحجر عليه فوقف شيئاً من أمواله كان هذا الوقف غير صحيح . ولكن هذا ليس على إطلاقه بل هو مقيد بما اذا كانت الديون مستغرقة لجميع ماله . فان كانت غير مستغرقة له صحح الوقف في الزائد عن الدين لان الحجر عليه لحق الدائنين وفي هذه الحالة لا تأثير على حقوقهم فيصح الوقف . ويؤخذ من هذا ان براءة الذمة ليست بشرط لصحة الوقف . ويتفرع على هذا انه لو كان الشخص مديناً وكان غير محجور عليه صحح وقفه ولو استغرق الموقوف كل ماله . اما اذا كان المدين لا يملك شيئاً لوفاء دينه غير العين التي وقفها بعد ثبوت الدين وطلب الدائن دينه فان القاضي يأمره بتسديد دينه فان وفاه فيها والا فلا ينفذ القاضي هذا الوقف بل يبطله ويجبر المدين على بيع كل الموقوف لأداء الدين من ثمنه ان استغرقه الدين أو ان يبيع منه بقدر ما يسدد الدين والباقي يستمر وقفاً على حاله فان امتثل فيها والا قام القاضي مقامه في ذلك لان امتناعه بغير حق شرعى

فتى توفرت هذه الشروط في شخص سواء كان مذكراً أو مؤنثاً ووقف جميع ماله أو بعضه على من يجب نفعه وبره من أولاده ونسله وعقبه وأقاربه أو من الاجانب الفقراء أو على وجه من وجوه البرّ صحح هذا الوقف متى كان في حال صحته ولا يتوقف نفاذه على اجازة ورثته أو غيرهم

## ﴿ الشروط التي يلزم وجودها في الصيغة ﴾

الشروط التي يلزم وجودها في الصيغة ستة وهي

(الاول) — أن يكون الوقف منجزاً ألا معلقاً على شرط غير موجود في الحال لأن فيه شبهة للتمليكات وهي لا تقبل التعليق على غير ما هو حاصل بالفعل. وينبغي على ذلك أن الواقف اذا قال داري موقوفة على الفقراء صح ذلك لأنه منجز. ولو قال ان كانت هذه الدار ملكاً لي فهي وقف على كذا وهي في الواقع مملوكة له صح ذلك أيضاً لأنه في حكم المنجز ولو كانت الدار غير مملوكة له لم يصح حتى او اشتراها بعد ذلك لا تكون وقفاً. ولو قال ان اشتريت أرض كذا فهي وقف فاشتراها فلا تكون وقفاً بهذه العبارة بل لا بد من صيغة تفيد الوقف بعد الشراء

(الثاني) — ان لا يكون الوقف مضافاً الى ما بعد الموت. فلو أضافه الى ما بعد الموت كأن قال داري موقوفة بعد موتي اعتبر ذلك وصية فيصح له الرجوع عنه ويجوز له بيعه ورهنه واذا مات بدون وجود ما يبطل عبارته كان ذلك وصية بالوقف فان كان ذلك على أجنبي وخرج من الثالث لزمت الوقف وصرف في مصارفه التي بينها الواقف ولو لم تجز الورثة. وان كان أكثر من الثالث توقف الزائد على أجازتهم. وأن كان الوقف على وارث فسيأتي حكمه في وقف المريض

(الثالث) — ان لا تكون الصيغة مؤقتة بوقت. وينبغي على ذلك انه لو قال جمات أرضي هذه موقوفة مدة سنة مثلاً قال بعضهم لا يصح الوقف مطلقاً سواء اشترط رجوعه الى ملكه بعد الوقت أولا. وفصل آخرون

بين ما اذا اشترط الرجوع بعد الوقت وما اذا لم يشترط فان كان الاول كما اذا قال  
وقفت كذا سنة وبعدها يرجع الى ملكي بطل الوقف وان كان الثاني صح  
الوقف وانما التوقيت

(الرابع) — أن لا يكون في الصيغة خيار شرط سواء كانت مدة الخيار  
معلومة أو مجهولة . وينبنى على ذلك انه اذا قال وقفت كذا على ان لي الخيار  
أو على اني بالخيار ثلاثة أيام مثلا بطل الوقف وقال أبو يوسف ان كانت  
مدة الخيار مجهولة لا يصح ويصح متى كانت معلومة . وكل هذا بالنسبة لغير  
المسجد وأما في المسجد فخيار الشرط لا يؤثر في وقفه بل يصح ويلغو الشرط  
(الخامس) — ان لا تكون الصيغة مقرونة بشرط يؤثر على أصل الوقف  
وينبنى على ذلك ان الواقف اذا اشترط بقاء العين الموقوفة على ملكه  
أو اشترط بيعها وصرف ثمنها على مصالحه أو التصديق به فلا يصح الوقف  
وهذا هو المختار وبعضهم يلغى الشرط ويصحح الوقف

فلو كان الشرط لا يؤثر على أصل الوقف بل كان تأثيره على منفعته كما  
اذا اشترط أن الربيع يصرف للمستحقين ولو احتاج الوقف الى العمارة أو  
اشترط أن النظر يكون لفلان ولا يزل وان خان صح الوقف ولغا الشرط  
اتفاقا للقاضي عزله متى وجد . ويجب لذلك . ولو كان الشرط غير مؤثر على  
أصل الوقف ولا على المنفعة كما اذا اشترط أنه يبدأ من ربيع الوقف بقضاء  
دينه صح كل من الوقف والشرط اتفاقا . وسيأتى هذا المبحث بما لا مزيد  
عليه في الكلام على الشروط التي يشترطها الواقفون في أوقافهم  
(السادس) — أن تكون الصيغة مشتملة على التأييد بأن يكون الوقف

منهيكاً لجهة بر لا تنقطع . ولا يشترط أن يكون التأييد موجوداً في اللفظ بل هو أو ما يقوم مقامه . فالتأييد معنى شرط لازم لصحة الوقف . وأما ذكر التأييد نصاً أو ما يقوم مقامه كلفظ صدقة ففيه تفصيل وهو أنه إن كان الموقوف عليه غير معين فلا يشترط وإن كان معيناً فإن كان تعييننا لا يحتمل الانقطاع فلا يشترط أيضاً وإن كان يحتمل الانقطاع كان شرطاً

وينبني على هذا أن الشخص إذا قال جعلت أرضي القلانية وقفاً لله عز وجل أو جعلتها موقوفة لطالب ثواب الله تعالى أو موقوفة على وجه البر وما مائل هذه الالفاظ كان الوقف صحيحاً . ومثله ما إذا قال وقفت أرضي هذه أو جعلتها موقوفة ولم يزد على ذلك . لأن مطلقه ينصرف إلى الفقراء عرفاً وهم لا يتقطعون فتصرف الغلة لهم

ومن باب أولى يصح الوقف إذا كان على غير معين وذكر معه لفظ الابد أو ما يقوم مقامه كقوله جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة أبداً أو صدقة موقوفة على الفقراء

وإنه إذا قال جعلت أرضي القلانية وقفاً على ولدي وولد ولدي ونسلهم وعقبهم ثم للفقراء أو على فلان وأولاده ثم للفقراء صح الوقف لأن الموقوف عليه لا يحتمل انقطاعه . وحينئذ يصرف الربيع للاشخاص المعلومين وبمعد انقراضهم يصرف للفقراء

وإنه إذا قال جعلت أرضي هذه وقفاً على فلان أو على فقراء بني فلان أو على يتامي بني عمرو وهم يحصون عدداً أو قال جعلتها وقفاً على ولدي وولد ولدي ولم يزد على ذلك لا يصح الوقف لأن الموقوف عليهم معينون تعييننا

يحتمل الانقطاع . فلا بد لصحة الوقف من ذكر لفظ التأييد أو ما يقوم مقامه . وهذا هو رأى أبى يوسف وهو المول عليه  
وقد اختلف العلماء فيما اذا قال جعلت أرضي هذه موقوفة على الزمى أو العميان  
أو قراء القرآن أو الفقهاء أو أبناء السبيل أو طلبة العلم فقال بعضهم الوقف غير صحيح  
لأن هذه الأوصاف تشمل الفقير والغنى فلا يدرى لمن تعطى الغلة ،  
للأغنياء أو الفقراء ، ولا يمكن صرفها للجهتين لاستلزام اختلاف الجهة غنى  
وفقر اختلاف المصروف هبة وصدقة وهما مختلفان . ولا يمكن صرف الغلة  
لاحدهما بعينه لئلا يلزم عليه الترجيع بلا مرجع وهو لا يجوز . وقال بعضهم  
بصحة هذا الوقف لأن هذه الأوصاف مشعرة بالحاجة استمالة إذ العمي  
والاشتغال بالعلم مثلاً يقطع عن الكسب فيغلب فيهم للفقر فيكون هذا هو  
غرض الواقف فيحمل كلامه عليه . وحينئذ يصرف الربيع للفقراء منهم .  
وهذا هو الصحيح لقوة مدركه

✽ الشروط التى يلزم وجودها فى الموقوف ✽

يشترط فى الموقوف ثلاثة شروط وهى

- ( الاول ) — أن يكون مالا متقوماً سواء كان عقارا او منقولاً . الا أنه اذا كان عقارا صح وقفه مطلقاً . وان كان منقولاً فان كان تابعا للعقار صح وقفه مطلقاً أيضاً أى سواء تعورف وقفه أولا . وان كان وقفه مستقلا فلا يصح الا اذا جرى العرف بوقفه كما سيتضح لك فى وقف المنقول
- ( الثانى ) — أن يكون معلوما وقت الوقف . وينبنى على هذا أنه اذا قال وقفت شيئاً من مالى أو بعضه أو جزءاً منه أو سهماً فلا يكون الوقف صحيحاً

للجهالة . ومثله ما اذا قال وثقت هذه الارض أو هذه ولو عين المصرف .  
( وانظر لأى شئ لم يقولوا بالصحة ويرجع اليه في البيان كما في الوصية ) .  
ومما فرعه على هذا الشرط عدم صحة الوقف فيما اذا وقف شخص ارضا فيها  
اشجار واستثنى الاشجار منها . وعلموا ذلك بأنه صار مستثنيا للاشجار  
بمواضعها فيصير الداخل تحت الوقف مجهولا

وقد نصوا على صحة الوقف استحسانا فيما اذا وقف جميع حصته من  
هذه الارض ولم يسم السهام وقت الوقف . ولعلمهم نظروا الى أن استحقاقه  
مبين في الواقع فلا يحتمل غيره بخلاف ما ذكر قبل

( ائالت ) — أن يكون مملوكا للواقف وقت الوقف . وينبنى على هذا  
الشرط أن الناصب لو وقف الارض المنصوبة ثم اشتراها من مالها ودفع  
له الثمن أو صالحه على مال دفعه اليه لم تصر وقفا

وأنه اذا اوصى بأرض لرجل فوقفها الموصى له بها في الحال ثم مات اوصى  
فلا يصح هذا الوقف لان الموصى له لا يملك الموصى به الا بعد موت الموصى  
وانه لو اشترى أرضا على أن البائع بالخيار فوفقه ثم اجاز البائع البيع  
لم تصر وقفا . لان الخيار اذا كان للبائع لا يخرج المبيع عن ملكه فلم تكن  
مملوكة للواقف وقت الوقف فلا يصح

وانه لو وقف الموهوب له الارض قبل قبضها لا يصح الوقف لان  
الموهوب لا يملك الا بالتبض

وانه لو اشترى دارا شراء فاسدا وقفها قبل قبضها لم يصح الوقف .  
فلو وقفها بعد التبض صح وعليه قيمتها للبائع لان المبيع لا يملك بالمقد الفاسد

الا اذا اتصل به القبض . والقروع من هذا القبيل كثيرة فلاحاجة للتطويل  
 ويتفرع على هذا الشرط أن وقف الاقطاعات لمن هي في يده أو وقف  
 أرض الحوز من الامام غير جائز لانها ليست مملوكة لمن وقفها . فالاقطاعات  
 هي الأراضى التى أعطاها الامام لأناس مخصوصين لينتفعوا بها مع بقاء ملكية  
 الرقبة لبيت المال . فلو كانت مملوكة للامام واقطعها لشخص جاز له وقفها  
 لأنها والحالة هذه تكون ملكا له

وكذلك لو كانت الارض . وانا واحياها شخص باذن الامام ثم وقفها  
 صح لانها صارت ملكا له

وارض الحوز هي الأراضى التى عجز أصحابها عن زرعها وإدائها خراجها  
 فتركوها للامام لتكون منافعها عوضا عن الخراج المقرر عليها ورقبتها باقية على  
 ملك أربابها . فاذا وقفها الامام كان وقفه غير صحيح لانه غير مالك لها بل  
 الملكية باقية لأربابها

✽ الشروط التى يلزم وجودها ✽

( فى الجهة الموقوف عليها )

الشروط التى يلزم وجودها فى الجهة هي أن يكون الوقف عليها قرينة  
 فى ذاته وعند المتصرف بمعنى أن الشريعة الاسلامية تعتبر الوقف عليها برا  
 وتقربا الى الله تعالى والواقف يمتد ذلك

ويتفرع على هذا ما يأتى . ( أولا ) ان وقف للذمي على فقراء المسلمين  
 وأهل الذمة صحيح . ( ثانيا ) أن وقف المسلم على فقراء أهل الذمة والمسلمين  
 صحيح أيضا لأن كلا من المسلم والذمي يمتد ذلك قرينة وكذا الشرع .

(ثالثاً) أن وقف المسلم والذي على بيت المقدس صحيح لما ذكر . (رابعاً) أن وقف الذي على مسجد غير بيت المقدس ووقف المسلم أو الذي على بيعة أو كنيسة غير صحيح لانتهاء الشرط المتقدم

### ﴿ وقف المريض مرض الموت ﴾

اعلم أنهم اختلفوا في تعريف مرض الموت على أقوال كثيرة ولكن المول عليه منها أنه هو المرض الذي يعجز صاحبه عن القيام بمصالحه خارج البيت ويكون الغالب فيه موت المريض ولا شك أن هذا يختلف باختلاف الأشخاص بالنسبة لوظائفهم وهذا في حق الرجل . أما في حق المرأة فهو المرض الذي يكون الغالب فيه موتها ويعجزها عن القيام بمصالحها داخل البيت . وقد اتفقوا على أن تصرفات المريض تخالف تصرفات الصحيح . وبيان ذلك أن التبرعات إما أن تصدر في حالة الصحة وإما أن تكون في حالة مرض الموت . وعلى كل فإما أن تكون منجزة وإما أن تكون مضافة إلى ما بعد الموت . فإن كانت منجزة في حالة الصحة نفذت من كل المال بدون أن يكون لاحد اعتراض عليها إلا إذا كان محجوراً عليه فإننا ننظر لسبب الحجر ونعطيه الحكم المناسب له . وإن كانت في حالة الصحة ولكنها مضافة إلى ما بعد الموت أو كانت في مرض الموت سواء كانت منجزة أو مضافة يكون حكمها حكم الوصية

ومن حيث أن الموضوع هو الوقف فلا نتعرض لغيره بل تقتصر عليه فاستمع حتى تعرف الحكم وهو



إذا وقف المريض مريض الموت شيئاً من أمواله سواء كان الوقف منجزاً أو مضافاً إلى ما بعد الموت فلا يمكننا الحكم على هذا الوقف بأنه نافذ أو غير نافذ إلا بعد معرفة حال الواقف من كونه مديناً أو غير مدين وحال الموقوف عليه من كونه وارثاً أو غير وارث ومقدار الشيء الموقوف من كونه أقل من الثلث أو مساوياً له أو أكثر منه . فالواقف إما أن يكون مديناً أو غير مدين . فإن كان مديناً فإما أن يكون الدين مستغرقاً لجميع المال أو غير مستغرق . وعلى كل . فإما أن يكون الموقوف عليه أجنبياً أو وارثاً له . وعلى كل من هذه الأحوال فإما أن يكون الشيء الموقوف أقل من الثلث أو مساوياً له أو أكثر منه وكل له حكم يخصه واليك البيان

فإن كان الواقف مديناً وكان دينه مستغرقاً لجميع التركة فسواء كان الموقوف عليه وارثاً أو غير وارث وسواء كان الموقوف أقل من الثلث أو مساوياً له أو أكثر فالوقف غير نافذ إلا بإجازة الغرماء له . وفي هذه الحالة لو كان الوقف لأجنبي أو لبعض الورثة لم يكن للورثة حق في المعارضة لأن ذلك ليس من حقهم بل من حق الغرماء وقد اسقطوه بإجازتهم للوقف

وإن كان الدين غير مستغرق للتركة فنخرج أولاً منها بمقدار الدين ونحكم على الباقي حكمنا على التركة عندما تكون خالية عن الدين وإن كان غير مدين أصلاً وكان الموقوف عليه أجنبياً فإن كان الوقف أقل من الثلث أو مساوياً له نفذ بدون توقف على إجازة الورثة . وإن أكثر منه توقف الزائد على إجازتهم فإن أجازوه نفذ وإلا بطل

وإن كان الوقف على بعض الورثة ومن بعدهم لأولادهم ثم للفقراء مثلاً

فان كان الموقوف يخرج من الثلث ثوقف نفاذ الوقف على اجازة بقية الورثة فان أجازوه تقسم غلته على الموقوف عليهم كنص الواقف وان لم يميزوا قسمت بين الموقوف عليهم وبين باقى الورثة على قدر ميراثهم من الواقف . وكل من مات منهم عن ورثة ينتقل سهمه الى ورثته ما دام أحد من الموقوف عليهم حياً . فاذا انقرض الموقوف عليهم صرفت الغلة جميعها الى من جعلها الواقف لهم بعد الورثة الموقوف عليهم ولا يعطى لغير الموقوف عليهم شئ من ريعه . واذا كان الموقوف أكثر من الثلث ولم تجز الورثة حكماً على ما يخرج منه بالحكم المتقدم . واما الزائد عنه فيقسم بين جميعهم قسمة تملك واخذصاص . فان أجاز البعض نفذ بقدر حصته ولنضرب لك بعض أمثلة ونطبقها على القاعدة المتقدمة لتقيس عليها غيرها اذ الامثلة كثيرة جداً

فاذا وقف شخص في مرض موته جميع أملاكه على أولاده وأولادهم ما تناسلوا فاذا انقرضوا فللفقراء ثم مات في مرضه وخلف بنتين وأختاً لاب والاخت لا ترضى بهذا الوقف جاز الوقف في الثلث ولم يجز في الثلثين بالنسبة لها . وحينئذ يقسم الثلثان بين الورثة على قدر استحقاقهم في الميراث قسمة تملك واختصاص اذا لم تجز البنتان الوقف وبوقف الثلث فما خرج من ثلثه يقسم بين الورثة كلهم على قدر سهامهم في الميراث ما عاشت البنتان فتأخذ كل منهن الثلث فاذا توفيت البنتان صرفت الغلة الى أولادها وأولاد أولادها كما شرط في الوقفية بدون اعتراض بقية الورثة . وانت لا تخفى عليك استخراج الاحكام عند ما يكون الموقوف بعض المال والمسألة بحالها

ولو وقف على أولاده وأولاد أولاده ونسألم أبداً بينهم بالسوية ثم على

المساكين وتوفى عن أولاد وأولاد بنات وزوجة وأب وأم وكان الموقوف يخرج من الثلث فإن أجازت الورثة كانت الغلة بين الموقوف عليهم على حسب نص الواقف . وإن لم تجز قسمت الغلة على أولاده لصلبه وعلى أولاد بناته فما أصاب أولاد بناته يعطى لهم خاصة ويقسم بينهم كنص الواقف وما أصاب أولاد الصلب يعطى منه للزوجة الثمر والسدس للأب ومثله للأم ويقسم الباقي بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين وإن خالف شرط الواقف لأن الوقف في المرض كالوصية وهي لا تجوز لو ارث دون وارث عند عدم الإجازة فلو وجدت قسمت الغلة عليهم كنص الوثنية

وتستمر القسمة على هذا ما بقي أحد من أولاد الصلب موجوداً. فإذا انقرضوا صرفت الغلة كلها لأولاد البنات على حسب نص الواقف لجوازه عليهم عند وجود أولاد الصلب وسقط ما كان يعطى لزوجته وأبويه لأنهم ليسوا بموقوف عليهم . وإنما أعطيناهم على حسب فرائضهم مما أصاب أولاد الصلب عند وجودهم لوقفه في المرض على بعض ورثته دون البعض الآخر وهو لا يجوز إلا بالإجازة ولم توجد . وأنت لا يخفى عليك استخراج الحكم فيما إذا كان الموقوف أكثر من الثلث والمسألة بمجالها

وإن كان الوقف على كل الورثة فإن أجازوا نفذ وإن لم يجزوا نفذ في الثلث فقط على حسب الطريقة المتقدمة

ويظهر لك مما تقدم أن حكم الوقف في مرض الموت يخالف حكم الوصية . لأن الوصية لا تنفذ إذا كانت لبعض الورثة إلا بأجازة الباقي ولو كان الموصي به أقل من الثلث . وأما الوقف فخكبه ما عرفته . والفرق

بينهما ان الوصية فيها تملك رقبة الموصى به الى بعض الورثة فلا تنفذ الا بأجازة  
 الباقي لقوله عليه الصلاة والسلام « لا وصية لوارث الا ان يجيزها الورثة »  
 وأما الوقف فليس فيه تملك الرقبة للوارث ولا لغيره بل تملك المنفعة ولم  
 تتمحض للوارث بل له ولغيره فاعتبر الغير بالنظر الى الثلث واعتبر الوارث  
 بالنظر الى غلة الثلث الذى صار وفقاً فلا يتبع الشرط مادام الوارث حياً بل  
 تقسم غلة هذا الثلث بين الورثة على فرائض الله تعالى فاذا انقرض الوارث  
 الموقوف عليه اعتبر شرطه فى غلة الثلث

### ﴿ وقف المنقول قصداً واستقلالاً ﴾

الموقوف ان كان منقولاً وكان تابعاً للمقار صح وقفه مطلقاً أى سواء  
 تعورف وقفه أو لا . وان كان وقفه استقلالاً فان كان متعارفاً جاز وقفه وان  
 كان غير متعارف فلا يجوز

وينبى على ذلك ان الارض ان كانت موقوفة وقرر عليها الحكر وبني  
 عليها المحتكر بأذن متولى الوقف جاز له وقف هذا البناء لان ذلك متعارف  
 سواء وقفه على الجهة الموقوفة عليها الارض أو على جهة أخرى . وأن وقف  
 الدراهم . الدنانير . والمكيلات والموزونات فى البلاد التى تعورف وقفها صحیح  
 أيضاً . ولكن لما كان النرض من الوقف استمراره بقدر الامكان والدراهم  
 والدنانير لا ينتفع بها الا بالاستهلاك فقد أوجدوا طريقة لاستغلالها مع  
 البقاء وهي أن تعطى الدراهم الموقوفة لشخص يتجر فيها ويكون له جزء من

الربح حسب الاتفاق (مضاربة) أولاً يأخذ شيئاً من الربح (بضاعة) ثم يعطى الربح كله أو بعضه للموقوف عليهم . والمكيلات والموقوفات تباع ويفعل بثمنها ما فعل بالدرهم والدنانير الموقوفة . ويظهر أن النقود اذا كانت تفي لمشتري عقار يستغل ويمطى ريعه للموقوف عليهم أتبع ذلك لان العقار أبقى من النقود ولو اتجر فيها كما هو ظاهر . وهناك طريقة أخرى بالنسبة للمكيلات وهي أن يعطى جزء منها لبعض الموقوف عليهم عند الاحتياج لزراعتها ويؤخذ منهم بقدر ما أخذوه عند خروج المحصول ثم يعطى لغيرهم في السنة المستقبلية وهكذا فينتفع كل على التعاقب

### ✽ ما يجوز بيعه من الوقف وما لا يجوز ✽

الاصل في الوقف عدم جوازيته ولكن قد يمرض ما يسوغ البيع وبيان ذلك أن الموقوف اما أن يكون عقاراً أو منقولاً  
فان كان عقاراً جاز بيعه في الاحوال الآتية

أولاً — اذا اشترط الواقف الاستبدال جاز له وللمن اشترط له بيع الموقوف ولو لم تكن هناك ضرورة

ثانياً — اذا لم يشترط أو نهى الواقف عن الاستبدال فانه يجوز بيعه أيضاً عند الضرورة أو المصلحة كما يظهر لك في مبحث الاستبدال

ثالثاً — اذا وقف المدين شيئاً من أمواله وطلب الغريم دينه وليس للمدين الواقف ما يسدده دينه غير الدين الموقوفة فانه يباع ليستوفي الدائن

دينه . وتقدم لك هذا المبحث عند الكلام على المحجور عليه بالدين  
 رابعاً : اذا رهن المدين عند دائته شيئاً بهذا الدين وسلمه له ثم وقفه  
 وليس له مال آخر يقضى منه الدين فان الوقف صحيح ولكنه يباع عند عدم  
 الوفاء بالدين لانه لا يشترط لصحة الوقف أن لا يتعلق بالوقوف حق الغير  
 كالرهن والاجارة . وينبنى على ذلك انه لو أجزأ أرضه عامين مثلاً فوقفها قبل  
 مضيها لزم الوقف ولا يبطل عقد الاجارة . فاذا انقضت المدة صرف ريعها  
 الى الجهة التي عينها الواقف . وانه لو رهن أرضه ثم وقفها قبل أن يفتكها  
 صح الوقف ولكن للمرتهن حق الحبس حتى يستوفي دينه ومتى افتكها  
 الواقف صرف ريعها كنص الواقف . فلو مات قبل الافتكاك وترك مالا  
 سدد منه الدين ولزم الوقف . وان لم يترك مالا بيع المرهون ودفع الدين ان  
 كان الدين يستغرقه . وحينئذ يبطل الوقف كما في الفتاوى الهندية في مبحث  
 شروط الوقف نقلاً عن فتح القدير

وحيث أن الوقف ان كان عقاراً يجوز بيعه في هذه الصور فان كان  
 منقولاً جاز بيعه من باب أولى

وان كان منقولاً فاما أن يكون بناء أو شجرة أو غيرها . فان كان الاول  
 فلا يجوز بيعه ما لم يهدم أما ان تهدم سواء كان لقدمه أو لنازلة ألت به جاز  
 بيع الانقاض . ولكن لا تباع الا اذا لم يمكن اعادتها بعينها في العمارة المنوية  
 بان كانت غير صالحة لذلك أو كان ذاك ممكناً ولكن هناك ما يدعى الى تأخير  
 العمارة وخيف على هذه الانقاض من الضياع يجوز للمتولى بأحد هذين  
 المسوغين بيعها بأذن القاضي ويمسك ثمنها للعمارة عند الاحتياج وليس له صرفه

للموقوف عليهم لانه بدل عن أعيان الوقف . فان تمذرت المارة بالكلية بأن لم يكن للوقف ريع تعم به الدار ولم يوجد احد يستأجرها ولو مدة طويلة للضرورة ويجعل الاجرة لمارتها بها ساغ للقاضى فى هذه الحالة أن يبيع ساحة الدار وانقاضها ويشتري بالثمن ما يكون وقفا مكانها وان لم يشترط الواقف الاستبدال

وان كان الثانى (شجرا) فاما أن يكون مشمرا أو غير مشمر . فان كان غير مشمر جاز بيعه ويكون ثمنه مثل الغلة اذا كانت مصلحة الوقف فى ذلك وان كان مشمرا فادام يستغل بالثمار فلا يجوز بيعه الا اذا كانت هناك مصلحة للوقف كما اذا فرضنا ان ظله يمنع من اثمار غيره بحيث لو يبيع هذا لسكان الثمرة الآتية من الشجر الباقى تزيد على الثمرة التى تؤخذ من الشجر المقلوع . أما اذا جف الشجر المثمر فلا كلام فى جواز بيعه

وان كان الثالث وهو ما اذا كان غير بناء أو شجر فلا يجوز بيعه مادام صالحا لما هو المقصود منه ، وينبئ على ذلك أن المواشى وآلات الزراعة والحراثة الموقوفة مع الارض تبعا لها اذا ضعفت أو خرجت عن صلاحية ما اعدت له يجوز بيعها وشراء غيرها بثمنها . فان لم يكف ثمنها لشراء ما يلزم بدلا عنها تؤخذ التكملة من غنة الوقف

فان بيع الوقف بمسوغ شرعى فلا كلام فى الجواز. أما اذا بيع ولم يوجد مسوغ كما اذا لم يشترط الواقف استبداله فالبيع يكون باطلا . وينبئ على ذلك استرداد المبيع . وعند استرداده لا يخلو الحال من أحد أمور ثلاثة (أولاً) - ان يكون المبيع على حاله

(ثانيا) — ان يكون حصل فيه نقص

(ثالثا) — ان يكون حصلت فيه زيادة

فان كان الاول فالامر ظاهر لأنه لم يحصل فيه زيادة ولا نقص فيرد الشيء المبيع ويأخذ المشتري الثمن الذي دفعه ولكن ان كان قد انتفع بالمبيع يضمن الاجرة مدة انتفاعه به لانه يجب ان تراعى مصلحة الوقف . وفي رجوعه على البائع بالاجرة التي دفعها ينظر فيما اذا كان الشراء حصل بسلامة نيته أولا . فان كان الاول جاز له الرجوع على البائع لانه مغرور . وان كان الثاني فهو والبائع شريكان في الاسم . وحيث ان المشتري هو المستوفى للمنفعة يكون هو الضامن ولا رجوع على البائع

وان كان الثاني وهو ان يكون قد حصل في الشيء المبيع نقص فلا يخلو الحال من أحد أمرين

(الاول) — ان تتمكن اعادته الى الحالة التي كان عليها كهدم البناء . وفي هذه الحالة يؤمر باعادته كما كان

(الثاني) — ان ~~لا~~ تتمكن اعادته كشجر اقتلعه . وفي هذه الحالة يضمن قيمته مستحق البقاء . وللقاضي أن يضمن أيها شاء من البائع أو المشتري لان كلا منهما متعمد

وان كان الثالث وهو أن يكون قد حصل في المبيع زيادة فلا يخلو الحال من الامور الآتية

أولا — أن يحدد شيئا له قيمة بعد النقص كالبناء والغراس  
ثانياً — أن يحدد شيئا ليس كذلك كاليياض في الحائط . فان كان



الاول فاما أن تكون الانتقاض أو الاشجار من مال الوقف أو من أموال المشتري . فان كانت من مال الوقف يؤخذ منه الاصل والزيادة وليس له ان يرجع على الوقف بشئ ( تأمل ) . وان كانت الزيادة من مال المشتري فلا يخلو الحال من أحد أمرين . الاول أن يكون هدم البناء وقلع الشجر غير مضر بالارض . الثاني أن يضر بها

فان كان الاول فللناظر أخذه الى ملك الوقف بقيمته مستحق الهدم ان رضى المشتري فان لم يرض أجبر على هدم البناء وأخذ الانتقاض وله الرجوع على البائع بفرق الثمن <sup>بالقيمة</sup> ان كان مغروراً لا يعلم ان الارض موقوفة . أما اذا كان يعلم وأقدم على الشراء فلا رجوع له على البائع . مطلقاً لعدم التغير منه وان كان الثاني فللناظر تملكه بأدنى القيم الثلاث ( وهى قيمته مستحق البقاء ومستحق القلع أو الهدم وههنا ما تفعل ) ان رضى المشتري . فان لم يرض بذلك تؤجر الارض والبناء أو الارض والشجر وتقسم الاجرة بنسبة قيمة الارض وقيمة البناء أو الشجر مستحق البقاء ويعطى لكل ما يخصه ويدوم هذا الانتفاع مادامت الاشجار والبناء قائمين . وعند القلع أو الهدم تسلم الى المشتري

### ﴿ وقف المشاع ﴾

المشاع قسمان مشاع فيما لا يحتمل القسمة ومشاع فيما يحتملها . فالاول يصح وقفه اتفاقاً والثاني فيه خلاف . فأبو يوسف يقول بصحة الوقف سواء كان الشيوع وقت الوقف أو وقت القبض . وقال محمد يصح

الا اذا كان الشيوع وقت القبض . وينبئ على هذا الخلاف المسائل الآتية  
 أولا — اذا وقف الشريكان العقار المشترك بينهما جملة وسلماه الى قيم  
 يقوم عليه صح هذا الوقف اتفاقاً لعدم الشيوع وقت الوقف وعند القبض  
 ثانياً — اذا وقف كل من الشريكين حصته على جهة ونصبا على وقفهما  
 قيا واحداً فقبض نصيبهما جميعاً صح هذا الوقف اتفاقاً أيضاً . أما عند أبي  
 يوسف فظاهر وأما عند محمد فلا أن الشيوع وان كان وجوداً وقت الوقف  
 الا أنه منتف وقت القبض

ثالثاً — اذا وقف كل من الشريكين حصته واختلفا في وقفهما جهة وقيا  
 ولكن اتحد زمان تسليمهما لصح الوقف اتفاقاً أيضاً لما تقدم  
 رابداً — اذا وقف كل من الشريكين حصته منفرداً وجعل لوقفه قيا  
 على حدته وسلمه اليه صح اوقف عند أبي يوسف وعند محمد لا يصح لوجود  
 الشيوع وقت القبض وهو المانع من الصحة عنده

ومنشأ هذا الخلاف اشتراط التسليم وعدمه فمن لم يشترطه . وهو  
 أبو يوسف أجازة ومن اشترطه وهو محمد لم يجوزه لأن القسمة من تمام  
 القبض وهذا فيما يحتمل القسمة أما المشاع الذي لا يحتمل القسمة فهو جائز  
 اعتباراً بالهبة والصدقة المنفذة . والفتى به مذهب أبي يوسف

وقد اتفقوا على أن وقف المشاع مطلقاً لا يصح في المسجد والمقبرة لأن  
 بقاء الشركة فيها يمنع الخلوص الى الله تعالى ولأن المهايأة فيها قبيحة لأنها  
 تؤدي الى أن تقبر فيها الموتى سنة وتزرع أخرى ويصلى لله فيه في وقت  
 ويتخذ اصطبلًا في وقت بخلاف الوقف غيرها لا مكان الاستغلال

والفرق بين المشاع الذي لا يحتمل القسمة والذي يحتملها أن الأول هو الذي يضره التبعيض بأن كان لا ينتفع به أصلاً بعد القسمة أو ينتفع به انتفاعاً يخالف الانتفاع به قبلها وأن الثاني هو الذي لا يضره التبعيض بل يبقى منتفعاً به بعد القسمة انتفاعاً من جنس الانتفاع الذي كان حاصلها قبلها والملك الموقوف بعوضه إما أن يكون مملوكاً لشخصين ووقف أحدهما حصته وإما أن يكون مملوكاً لشخص واحد ووقف جزءاً منه . فإن كان الأول وأريدت المقاسمة لأفراز الوقف من الملك جاز للواقف أن يقاسم شريكه لهذا الغرض فإن شاء تولى القسمة بنفسه وإن شاء وكل غيره وهذا إذا كان حياً فلو كان ميتاً فوصيه يقوم مقامه وإن كان الثاني بأن وقف شخص نصف داره أو أرضه أو أقل أو أكثر وأراد أن يفرز الموقوف من الملك رفع الأمر إلى القاضي وهو يعين معتمداً خبيراً بالقسمة ليقاسم الواقف ويفرز كلا من الجزئين على حدته : والفرق بينهما أن الشخص يقاسم غيره ولا يقاسم نفسه . ومتى أفرزت حصة الوقف من الملك صارت وقفاً فلا لزوم إلى وقفها مرة ثانية . ومن حيث أن الغرض من القسمة تحقيق المعادلة بين الانصباء ولو كان أحدهما أكثر من الآخر مساحة لجودة النصيب الآخر فعند إفراز حصة الوقف من الملك لا يخلو الحال من الأمور الآتية

(أولاً) — إذا استوى النصيبان في المساحة والجودة والصقع بأن لم

يزد واحد منهما عن الآخر فلا كلام في صحة هذه القسمة

(ثانياً) — إذا زاد أحد النصيبين عن الآخر في المساحة لضمفه وجودة

الثاني بحيث يتفقدان في القيمة صح ذلك أيضاً سواء كانت حصة الوقف هي

الضئيفة أو الجيدة لان الغرض من القسمة المعادلة وقد وجدت . ولهذا لو كانت قطع من الارض الزراعية أو جملة من البيوت مشتركة بين اثنين ووقف أحدهما نصيبه وعند القسمة جمعت حصة الوقف في قطعة واحدة أو بيت واحد صح ذلك لان المعادلة . وجودة

ولكن هذا اذا لم يدخل في تحقيق معادلة القسمة بين النصيبين مبلغا من النقود يعطى لمن يأخذ النصيب الاقل في المساحة أو الاضعف بالنسبة للجودة . فان حصل ذلك فاما أن يكون الآخذ لهذا المبلغ هو الواقف أو المالك . فان كان الاول فلا يجوز ذلك لانه يصير ناقضا لبعض الوقف اللهم الا اذا كان مشترطا الاستبدال لنفسه فانه يجوز ويشترى بهذا المبلغ ما يحمله وقفا . وان كان الثانى بان كان المعطى للمبلغ هو الواقف والآخذ هو المالك جاز ويصير كأنه أخذ الوقف واشترى بعض ما ليس بوقف من نصيب شريكه بالمبلغ الذى دفعه وحصة الوقف تبقى وقفا وما اشتراه يكون لمكاله فاذا أراد تمييز الوقف من الملك يرفع الامر الى القاضى ليعين خيرا بالقسمة فيقاسمه . وهذا ظاهر فيما اذا كان النصيب الذى أخذه الواقف اكثر في المساحة من النصيب الثانى مع استوائهما في الجودة . اما اذا تساوى النصيبان في المساحة ولكن جمل المبلغ لتحقيق المعادلة يدفعه من يأخذ الأجود فان كان الواقف هو الآخذ وكان غير الموقوف هو الاجود فلا يجوز لانه يصير بالما لبعض الوقف . وان كان الآخذ شريكه بان كان نصيب الوقف أحسن فذلك جائز لان الواقف يكون مشتريا لا بائنا فكانه اشترى بعض نصيب شريكه ووقفه

### ❖ استيفاء المنفعة من الموقوف ❖

الشيء الموقوف ان كان صالحا للسكنى والاستغلال فاما أن يصرح الواقف باستحقاق الموقوف عليهم الغلة والسكنى واما ان يصرح باستحقاقهم السكنى فقط وأما أن يصرح باستحقاقهم الغلة دون السكنى واما أن يطلق . فان كان الاول فلا كلام في أنهم يستحقون الغلة والسكنى فلم أخذ ريع العين الموقوفة ولهم أن يسكنوها بأنفسهم أو يسكنوها غيرهم بدون مقابل . وان كان الثاني أتبع نصه فلا يملك الموقوف عليه استغلالها اذ الموقوفة عليه السكنى لا يملك الاستغلال عند جميع الحنفية . ووجهه أن المستحق قد ملك المنفعة بدون بدل واجارتها للغير عقد تملك بدل فهو أقوى من المملك بدون بدل . والانسان ليس له أن يملك فوق ما ملك فليست له اجازتها ولو زادت على حاشيته ولا مستحق له غيره ( تأمل )

وان كان الثالث وهو ما اذا نص على الاستغلال ففيه خلاف . فبعضهم يقول لا يملككون السكنى لان الغلة عبارة عن الريع كالدرهم أو الدينار والسكنى عبارة عن استيفاء المنافع فهما متغايران . وقال محمد من استحق الغلة يملك السكنى لأن قيمة المنافع كعينها في تحصيل المقصود لأنه لا فرق بين سكنى المستحق وغيره بل أن سكنى المستحق أولى لأن سكنى الغير لاجله فيملك السكنى بنفسه . ونص ابن عابدين على أن الشرى بلالى رجح قول محمد

وان كان الرابع ( وهو ما اذا أطلق ) حمل على الغلة وحينئذ يكون

الحكم فيه كالثالث

ثم أن المستحق للسكنى أما أن يكون واحداً واما أن يكون متعدداً .

فان كان الاول فله ان يسكن الدار الموقوفة بنفسه وله ان يسكن معه أهله وحشمه وخدمه لأنهم تابعون له . فان أراد اسكان غيره فان كان بغير عوض جاز له ذلك وان كان بعوض فلا يجوز لأنه ملك المنفعة بغير عوض فلا يجوز له تملكها بعوض اذ هذا أقوى

وان كان الثاني (متعدداً) فلا يخلو الحال من أحد أمرين . الاول - ان تكون الدار الموقوفة فسيحة ولها مساكن متعددة بحيث يوجد فيها مساكن شرعية تكفي المستحقين . الثاني أن تكون ضيقة ومساكنها قليلة . فان كان الاول جاز للمستحقين أن يسكنوا الدار ويسكنوا زوجاتهم معهم وللنساء أن يسكن أزواجهن معهن أيضا لعدم الضرر . وتكون المهايأة في هذه الحالة مكانية

وان كان الثاني بأن كانت الدار غير وافية بالسكنى على نحو ما تقدم فلا يسكن الدار الا المستحقون من الرجال دون نسايتهم أو من النساء دون أزواجهن لان سكنى الجميع في غير مساكن شرعية يؤدي الى اخلاط غير المحارم في محل واحد وذلك غير جائز شرعا . فاذا تعدد المستحقون وكانوا مختلفين في الذكورة والانوثة وكانت الدار لا تكفي لسكنى الجميع على الوجه الشرعى فلا يسكنها الا من جعل لهم الواقف السكنى دون غيرهم من نساء الرجال ورجال النساء

وقال الامام الشافعي من ملك الغلة ملك السكنى ومن ملك السكنى فقد ملك الغلة . ووجه ذلك بأن المستحق قد ملك المنفعة على كلا التقديرين فلا فرق في ذلك بين أن يستوفى بنفسه أو يملكها للغير سواء كان بعوض

أو بنير عوض وهذا شأن كل مالك يريد التصرف فيما يملكه - تأمل في كل من المذهبين يظهر لك ترجيح أحدهما

### ﴿ قسمة الموقوف بين المستحقين ﴾

لما كان الوقف هو حبس المين عن تملكها لاحد من العباد والتصدق بالمنفعة امتنعت قسمة الموقوف بين الموقوف عليهم قسمة تملك واختصاص. وانما الجائز قسمة قسمة مهايأة سواء كانت مكانية أو زمانية وذلك يختلف بالنسبة لصلاحية الشيء الموقوف

فان كان الموقوف أرضاً وراضى المستحقون على قسمتها بينهم بطريق الهايؤ والتناوب ساغ ان يأخذ كل منهم قطعة منها يزرعها لنفسه سنة أو سنتين ثم يأخذها غيره بعد ذلك وهو يأخذ قطعة أخرى وهكذا تستبدل القطع بعضها ببعض انما يشترط رضا الجميع بهذه القسمة . ومع هذا فهي غير لازمة ولو بعد الرضا

وينبئ على ذلك أنه ان أباهما بمض المستحقين بعد حصولها جاز تقضها وإبطالها وان كان قد رضى بها من قبل (أنظر وتأمل) . ومن باب أولى ما اذا قسم الوقف قسمة مهايأة براضى المستحقين ومات احدهم وانتقل الاستحقاق الى أولاده بحسب شرط الواقف جاز لهم تقض القسمة التي ارتضاها والدم

✽ الشروط التي يجوز للواقفين اشتراطها ✽

( والتي لا يجوز )

لما كان لكل واقف غرض مخصوص كانت الشروط التي يشترطها الواقفون كثيرة لا يمكن حصرها . ولذا لا يتأتى أن يبين كل شرط على حدته لكثرة الجزئيات فإذا لا بد من وضع قواعد عمومية تستنتج منها أحكام الجزئيات وهي ثلاث

( القاعدة الاولى ) — كل شرط يخل بحكم الوقف يؤثر على أصله فيفسد الوقف . فإذا اشترط الواقف بيع ما وقفه وصرف ثمنه في حوائجه أو مصالح الورثة أو إذا لزمه دين يباع الوقف ويقضى الدين من ثمنه أو أن احتاج أحد من أقاربه بيع الوقف وسلم له الثمن يتصرف فيه كيف شاء كان الوقف غير صحيح لأن هذه الشروط وما مائلها تؤثر على حكم الوقف وهو حبس الشيء الموقوف والتصدق بمنفعته على الدوام

وقال بعضهم الوقف صحيح والشرط لاغ ولكن الاول هو المشهور ( القاعدة الثانية ) — كل شرط يوجب تعطيل المصلحة الوقف أو تقويتها لمصلحة الموقوف عليهم يكون غير معتبر فيكون الوقف صحيحاً والشرط لاغياً وهذا باتفاق . وينبني على ذلك ما يأتي

( أولاً ) — إذا وقف أرضاً له أو داراً واشترط عدم الاستبدال ثبت للقاضي مخالفة هذا الشرط إذا اقتضت الضرورة أو المصلحة للوقف ذلك لمخالفة الشرط المصلحة

( ثانياً ) — إذا اشترط الواقف أن لا يعزل الناظر الذي ولاه وكان



خائناً أو غير اهل للنظر ثبت للقاضى عزله لأن هذا الشرط مخالف لمصلحة الوقف والموقوف عليهم

(ثالثاً) — اذا اشترط أن لا يؤجر وقفه أكثر من سنة والناس لا يرغبون فى استجاره سنة أو كان فى الزيادة نفع للموقوف عليهم ثبت للقاضى مخالفة هذا الشرط . وقس على هذه غيرها من الشروط التى من هذا القبيل

(القاعدة الثالثة) — كل شرط لا يخل بحكم الوقف وليس فيه تعطيل لمصلحته ولا تفويت لمصلحة الموقوف عليهم فهو جائز معتبر فتلزم مراعاته وينبنى على ذلك أن الواقف اذا انشأ وقفه على نفسه ينتفع به مدة حياته بسائر وجوه الانتفاع ومن بعده يكون الربيع لأولاده وأولاد أولاده ونسلهم وعقبهم حتى تنقرض الذرية ومن بعد ذلك يصرف ريعه الى جهة خيرية عينها صح الوقف واتباع الشرط . ولكن كيفية الصرف يتبع فيها شرط الواقف . ويان ذلك انه لا يخلو الحال من واحد من أمرين (الاول) أن لا يرتب بين الدرجات (الثانى) أن يرتب بينها فان كان الاول بشرط مع ذلك ان تقسم الغلة بينهم بالتساوى بلا مفاضلة ولا امتياز أى بلا ايثار الذكور على الاناث صح ذلك ونفذ وكان أبر بأولاده . واذا أراد المفاضلة بينهم وآثر الذكور على الاناث بأن اشترط أن تقسم الغلة بينهم على حسب القرىضة الشرعية صح شرطه وكان أقرب للصواب . وفى هذه الحالة لا تجب الطبقة العليا منهم الطبقة السفلى لأنه لم ينص على ذلك . وحينئذ يستحق كل من وجد من ذرية الواقف سواء كان من أولاد الذكور أو أولاد الاناث فتقسم الغلة

بينهم جميعا بالتساوى أو التفاضل على حسب الشرط ولا يأخذ كل واحد من الذرية الانصيبا واحدا عند القسمة عليهم لأنه لم يوجد ما يدل على خلافه حتى اذا وجد اتبع . فلو أنشأ وقفه بالكيفية المتقدمة واشترط انه كلما حدث الموت على واحد منهم وكان له ولد أو ولد ولد وان سفل فنصيبه لولده وولد ولده ونسله صح الشرط وحينئذ تقسم غلة الوقف بين الموقوف عليهم جميعهم وهم بالسوية وما أصاب الميت يأخذه ولده واحدا كان أو أكثر منضمما الى نصيبه في الوقف

وان كان التثني وهو ما اذا رتب بين الدرجات بأن أنشأ الوقف بالكيفية المتقدمة وشرط أن الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى صح الشرط أيضا . وحينئذ تقسم الغلة على من كان موجودا من الطبقة العليا وقت ظهور الذلة سواء كان موجودا يوم الوقف أو حادثا بعده . فلا يعطى لأحد من الدرجة الثانية شيء . ما لم يقرض الموجود في الدرجة الاولى ولا لمن هو موجود من الدرجة الثانية حتى يقرض من في الثانية وهكذا حتى يقرض الدرجات . موتا عن آخرها فتصرف الذلة الى الجهة التي عينها الواقف بعد انقراض الذرية . فان اشترط الواقف في هذه الحلة أن من مات من الموقوف عليهم وترك ولداً أو ولد ولد وان سفل فنصيبه لولده ونسله يعتبر شرطه وينقل نصيب الميت من الدرجة الاولى الى ولده ونسله . وحينئذ يشارك المستحقين في الدرجة الاولى وان كان من الدرجة الثانية . وينقل نصيب الميت من الدرجة الثانية الى ولده في الدرجة الثالثة . وهكذا عملا بنص الوقف . فان سكنت الواقف عن نصيب الميت فلا يعطى نصيبه لولده بل يرجع لاجل

الغلة ويقسم على جميع المستحقين الموجودين في درجة المتوفى ويدخل تحت القاعدة الثالثة أنه إذا أنشأ وقفه على جهة معينة ثم على الفقراء وشرط أنه ان احتاج ولده أو ولد ولده ترد الغلة اليهم صح الشرط . فاذا احتاج البعض من ولده ترد الغلة كلها اليهم وان لم يكن البعض الآخر محتاجا . فاذا استغنوا كلهم تنقطع عنهم وترجع الى ما كانت عليه وكذلك إذا أنشأ وقفه على جماعة بأعيانهم ومن بعدهم للفقراء وشرط أنه اذا احتاجت قرابته يرديع الوقف اليهم صح شرطه وتستحق الغلة الجماعة الموقوف عليهم . فاذا احتاج بعض قرابته ترد الغلة كلها اليهم . ولا يشترط لردّها احتياج جميعهم . فاذا استغنوا كلهم تنقطع عنهم وترجع الى ما كانت عليه

وانه اذا أنشأ وقفه بالطريقة التي يراها وشرط في الوقفية أن يقضى دينه من ريعه صح الشرط فيتبع ويوفى الدين من ريع الوقف سواء كان الدين ثابتا وقت الوقف أو وجد بعده

وكذا لو اشترط أنه لو مات وعليه دين يبدأ من غلة وقفه بقضاء دينه وما فضل يصرفه في سبيله الذي سماه يعتبر شرطه ويجب العمل به . فان لم يشترط وفاء دينه من غلة وقفه ومات مديونا بدين سابق على الوقف أو لاحق له فلا يتعلق الدين بغلة الوقف بل بتركته فتكون غلة الوقف لمن جعلها لهم خاصة

وينبنى على اعتبار شرط الواقف متى كان غير مؤثر على أصل الوقف أو المنفعة منه أنه اذا أنشأ وقفا واشترط الترتيب بين الدرجات وزاد على

ذلك أن من مات منهم قبل استحقاقه شيئاً من ريع الوقف وترك ولداً أو ولد ولد وان سفل قام ولده في الاستحقاق مقامه واستحق ما كان يستحقه والده لو كان حياً صرح شرطه ووجب العمل به . فلو فرض وكان للواقف أولاد ومات أحدهم قبل صدور الوقف وترك ولداً أو ولد ولد ثم مات الواقف فلا يشارك الولد أعمامه لعدم دخول أصله في الموقوف عليهم . لكن ان مات أحد أولاد الواقف بعد صدور الوقف وقبل استحقاقه شيئاً من ريع الوقف وترك ولداً مثلاً شارك أعمامه في الاستحقاق ويأخذ معهم ما كان يستحقه والده لو كان حياً عملاً بشرط الواقف

والشروط التي يشترطها الواقفون أما أن يمكن العمل بجميعها وأما أن لا يمكن . فان كان الاول وجب العمل بها . وان كان الثاني بأن نص على شرطين متعارضين فإنه يعمل بالتأخر منهما ويكون ناسخاً للاول . وهذا داخل تحت قولهم « شرط الواقف كنص الشارع » فان النصين اذا تعارضا عمل بالتأخر منهما

وينبى على ذلك انه اذا نص في أول كتاب الوقف على أنه لا يباع ولا يوهب ولا يملك ثم قال في آخره على أن لفلان بيعه والاستبدال بثمنه ما يكون وفقاً لمكانه ثبت لفلان بيعه عملاً بالنص الثاني ويكون ناسخاً للاول . ولو عكس بأن قال على أن لفلان بيعه والاستبدال به ثم قال في آخره وليس لأحد بيعه لا يجوز البيع لأنه رجوع عما شرطه أولاً .

وأنت لا تخفى عليك بعد الامتداح الذي تقدم لك الحكم على أى شرط يشترطه الواقفون . فتي رأيت مؤثراً على أصلي الوقف فأجكم بطلان الوقف

(على المشهور) . وان رأيت مؤثراً على منفعة فالغ الشرط وصحح الوقف .  
ومتى رأيت غير مؤثر على واحد منهما فاحكم بصحة كل من الوقف والشرط .  
ومتى رأيت شروطاً كثيرة وأمكنت العمل بها فلا تلغ واحداً منها وان لم  
يمكنك العمل بالجميع فاعمل بالآخر واحكم بلغو ما قبله . وحينئذ فلا حاجة للتطويل

### ✽ الشروط العشرة ✽

الشروط التي يشترطها الواقفون في أوقافهم وان كانت كثيرة لأنها  
تبع لاغراضهم وكل له غرض مخصوص الا أن الفقهاء بعد ما تكلموا على  
القواعد المتقدمة خصوا منها بعض الشروط وسموها بالشروط العشرة وهي  
الزيادة والنقصان — والادخال والخراج — والاعطاء والحرمان — والتغيير  
والتبديل — والبدل والاستبدال

ولكن بالتأمل نجد ان تسميتها عشرة تسمية اصطلاحية فقط اذ هي  
أقل لأن بعضها مكرر مع البعض الآخر كالخراج فانه عين الحرمان .  
ولكن لا بأس بالتكلم عليها كما قالوا

### ✽ الزيادة والنقصان ✽

متى أنشأ شخص وفقاً على أناس مخصوصين ومن بعدهم جعل ريعه  
الى جهة بر لا تنقطع وعين لكل منهم مبلغاً معلوماً يأخذه سنوياً أو شهرياً  
اتبع شرطه فلا يخالف إلا اذا حفظ لنفسه هذا الحق

وينبني على ذلك انه اذا اشترط أن يزيد في مراتب من يرى زيادته من أهل الوقف أو في معالم أصحاب الوظائف وأرباب الشعائر وان ينقص من مراتب ومعالم من يرى نقصانه صح الشرط لانه غير مؤثر على أصل الوقف ولا على منفعة . وحينئذ فله أن يزيد وينقص متى أراد . لكن اذا زاد واحداً منهم أو نقصه مرة فليس له أن يغيره بعد ذلك الا اذا اشترط لنفسه في الوفية الزيادة والنقصان مرة بعد أخرى رأياً بعد رأى ومشئته بعد مشئته مادام حياً . وان اشترط لنفسه الزيادة دون النقصان آتبع الشرط كما في اشتراط الزيادة <sup>المراتب</sup> .

### ❦ الادخال والاخراج ❦

واذا اشترط الواقف في أصل الوقف أن يدخل من يرى ادخاله مع الموقوف عليهم متى شاء صح الشرط . فله أن يدخل من شاء ادخاله . ثم أنه اذا فعل ذلك مرة فليس له أن يغير أو يبدل فيما أجراه حتى اذا أدخل أحداً فليس له <sup>ادخال غيره</sup> اخراجه ما لم يشترط لنفسه الادخال المرة بعد المرة مادام حياً . فاذا مات الواقف قبل ان يغير شيئاً كانت الغلة للموقوف عليهم حسب شرطه . وحتى حفظ لنفسه هذا الحق جاز له أن يدخل من أحب ولو كان غنياً مطلقاً أو مدة معينة عملاً بالشرط وليس له أن يخرج أحداً من أهل الوقف لأنه لم يحفظ لنفسه هذا الحق . فلو حفظه صح ذلك أيضاً

<sup>بإصلاحه</sup> إذا خرج بعضهم صرفت الغلة للباقي . فان مات من بقي منهم تكون

الغلة كلها لمن جعلها لهم بعدهم وليس له أن يعيدها لمن أخرجهم لأنه لما أخرجهم من الاستحقاق في غلتها أبدا فقد خرجت من أن تكون لهم وانقطعت مشيئته فيها وصارت لمن جعلها لهم بعدهم فليس له أن يردها عن ذلك لأن فعله حصل عن مشيئة مشروطة في الوقف فكأنه لم يسم أحدا ممن أخرجهم ولو قال أخرجت فلانا أو فلانا خرج أحدهما والبيان إليه فليس له إبقاؤها لخروج أحدهما لا بعينه ويجبر على البيان . فان مات قبل ذلك تقسم الغلة على من لم يخرجهم ويمضي للمذين سهم واحد ويقال لهما ان اصطلاحهما فهو لكما والا فهو موقوف أبدا الى أن تصطلحا

### ﴿ الاعطاء والحرمان ﴾

واذا جعل الواقف وقفه مؤبدا على جماعة بأعيانهم ومن بعدهم للفقراء وشرط في أصل الوقف لنفسه أن يعطى غلتها لمن شاء منهم صح الشرط اذ هو غير مؤثر على أصل الوقف ولا على منفعته . وحينئذ يثبت له أن يعطى غلتها أو بعضها لواحد منهم مطلقا أو مدة معينة وله أن يصرفها لهم جميعا وأن يرتبهم فيها واحدا بعد واحد وليس له تغيير ما فعل الا اذا حفظ لنفسه هذا الحق المرة بعد المرة . فان فعل شيئا في حال حياته أتبع فلو مات قبل أن يسمي لأحد منهم شيئا انقطعت مشيئته . وحينئذ تكون الغلة للموقوف عليهم جميعا يقتسمونها على حسب نصه

ومثل هذا في الحكم ما اذا جعل الواقف غلة الوقف لذيرهم فان الغلة

تصرف الى الموقوف عليهم ولا يعطى لغيرهم منها شيء لأنه لا يملك ذلك بمقتضى الشرط اذ هو يقتضى أن يعطيها لمن شاء منهم فلا يملك جعلها لغيرهم وان أقام قima على وقته وشرط له ان يعطى غلة الوقف لمن شاء ثبت للقيم بمقتضى هذا الشرط ان يصرفها لمن اراد من الفقراء والاغنياء ولو كان ولد القيم او اولاد الواقف او والديه . ولكن ليس له ان يعطيها لنفسه لأن الاعطاء يستلزم معطى له اذ الانسان لا يعطى نفسه ولأنه يراد غيره كتركها لرجل بأن يزوجها لمن شاء فليس له ان يزوجها لنفسه . ومثل الاعطاء فيما ذكر الحرمان . فاذا قال فى الوقفية على ان لى أن أحرم من شئت منهم كان له هذا الحق فان أحرم احداً منهم فى حياته اتبعنا ذلك وان مات قبل أن يحرم واحداً منهم قسمت الغلة بينهم جميعا . ولو قال أحرمت فلانا أو فلانا حرم احدهما غير معين ويرجع فى البيان اليه . فان بين فيها . وان مات قبل أن يبين من أحرمه تقسم على عدد من لم يحرمهم ويعطى لهذين سهم واحد ويقال لهما ان اصطلاحهما كان لكما والا فهو موقوف ابداً الى ان تصطلحا

### ✽ التفضيل والتخصيص ✽

هذان الشرطان وان لم يذكرهما الفقهاء من الشروط العشرة الا أن الواقفين كثيراً ما يذكرونها فى الوقفية فاذا جعل الشخص أرضاً له صدقة موقوفة على بنى فلان وأولادهم ونسلهم وشرط لنفسه أن يفضل من شاء منهم صح الشرط اذ هو لا يؤثر على أصل الوقف ولا على منفعته . فان لم يستعمل هذا الشرط حتى مات قسمت الغلة بينهم بالسوية . وان استعمله



في حياته بأن فضل واحدا منهم وولده ونسله جاز ذلك وكان له ولولده ونسله  
أبداً وليس له الرجوع فيه إلا إذا حفظ لنفسه هذا الحق المرة بعد المرة .  
انما في حالة اشتراط هذا الشرط لا بد أن يعطى الكل فلا يملك حرمان البعض  
واعطاء كل الغلة للبعض الآخر لأن التفضيل يناقض ذلك اذ هو يقتضى اعطاء  
الجميع شيئاً من الغلة وزيادة المفضل عن المفضل عليه فلو جاز له أن يحرم  
بعضهم يكون قد أعطى شيئاً ليس بخولا له في أصل الوقفية وهذا غير جائز  
فلو حفظ لنفسه هذا الحق وقال فضلت فلاناً على اخوته بنصف الغلة  
وكانوا ثلاثة استحق المفضل ثلثها وأخواه ثلثها . وسبب ذلك أن النصف  
صار له بالتفضيل والنصف الآخر يقسم بينهم اثلاثاً لتساويهم فيه فيكون  
لكل سدس . والنصف مع السدس ثلثان

واذا قال لست أشاء أن أعطى لبنى فلان (الموقوف عليهم) شيئاً من  
الغلة وأعطيتها لغيرهم بطلت مشيئته في التفضيل وصارت بينهم جميعاً لانه لم يجعل  
لنفسه مشيئة غيرهم فلا يملكها

واذا شرط لنفسه في أصل الوقف أن يخص بفلته من شاء منهم فهو  
كما شرط لما تقدم

فان لم يستعمل هذا الشرط قبل وفاته قسمت الغلة على الجميع فلا يخص  
بها واحد دون الآخرين . وان استعمله جاز ذلك . وحينئذ يجوز له أن يخص  
الغلة بواحد منهم دون غيره مطلقاً أو مدة معينة وبواحد بعد واحد وليس له  
الرجوع بعد ذلك إلا اذا اشترط التكرار .

فاذا خصها بواحد منهم سنة صبح وتكون الغلة له لا للباقيين في هذه

السنة ومشيتة الاختصاص تعود له بعد انقضاء المدة . واذا خصها بواحد منهم ثم مات قبل الواقف عادت مشيتته الى حالها وجاز له أن يخصصها بمن شاء منهم

واذا أراد الواقف حرمان الجميع فلا يملك ذلك لأنه متناف لشرط التخصيص اذ هو يقتضى ان له أن يعطى جميع الغلة لبعضهم فقط فلا يثبت له اعطاؤها لغيرهم بحرمان الجميع

فان كان من خصه بالغلة معيناً فالامر ظاهر . وان كان مبهماً بأن قال خصصت فلاناً أو فلاناً أبداً كانت الغلة لاحدهما . ومن حيث انه غير معين فما دام الواقف حياً أمر بالبيان . فان بين من أراده فيها وان مات قبل البيان فلا يصرف من الغلة شيء لاحد حتى يتفقا على المستحق منها

وبالجملة فانه عند اشتراط الواقف شرطاً من هذه الشروط نظرنا في معناه وأعطيناه الحقوق التي يخولها له هذا المعنى . فان لم يشترط شيئاً منها في أصل الوقفية فليس له أن يغير فيما أثبتته اذ جميع الشروط لا تثبت الا بالنص عليها . ولكنهم استثنوا من ذلك تولية القيم على الوقف فانها خارجة من حكم سائر الشروط وحينئذ يثبت للواقف ان يولى من شاء على وقفه وله التغيير والتبديل لمن ولاه وان لم يشترط ذلك في أصل الوقف

وعنى شرط الواقف هذه الشروط لنفسه فليس لغيره أن يتولاها الا اذا اشترطها الواقف له ولكن اذا اشترطها لغيره جاز له هو فعلها مادام حياً لان الغير لم يستفدها الا من جهته فصار كملوك بالنسبة للوكيل

### ﴿ استبدال الوقف ﴾

اعلم ان الواقف اما أن يشترط الاستبدال في أصل الوقف أو يسكت أو ينهى عن الاستبدال . فان كان الاول فاما أن يشترطه لنفسه أو لغيره . فقط أو له مع غيره . فان اشترطه لنفسه فقط بأن قال في أصل الوقف على أن لي استبداله أو بيعه متى شئت واشترى عقاراً أجعله وفقاً مكانه صبح الشرط والوقف . وحينئذ يجوز له استبداله أو بيعه متى شاء ويشترى عقاراً آخر ويقوم الثاني مقام الاول في الحكم بمجرد الاستبدال أو الشراء فلا يحتاج الى وقف جديد ومتى فعل ذلك مرة فليس له أن يستبدله مرة أخرى الا اذا ذكر في الوقفية عبارة تفيد الاستبدال دائماً

والاستبدال في هذه الحالة جائز ولو كان الشيء المستبدل عامراً ذا ريع ينتفع به

وان اشترطه لغيره جاز لهذا الغير الاستبدال ويجوز له هو أيضاً لان الغير لم يستفد هذا الحق الا من جهته

وان اشترطه لغيره معه جاز له الانفراد بالاستبدال دون ذلك الغير ومتى جاز الاستبدال للواقف أو لغيره على حسب الشروط جاز له أو لذلك الغير أن يتولاه بنفسه وان يوكل غيره به .

ولكن عند الاستبدال لا بد من اتحاد جنس البديل والمبدل اذا شرط الواقف ذلك في أصل الوقف . فان وقف أرضاً واشترط استبدالها بأرض فليس له ولا لمن تولي نظارة وقفه أن يستبدلها بدار . وان شرط البديل داراً

فلا يجوز استبدالها بأرض . وان قيد أرض قرية فلا تستبدل بأرض قرية أخرى لان أراضي البلدان تتفاوت في الغلة والمؤنة فلا يغير شرطه وينبغي ان يجوز الاستبدال اذا كانت أراضي القرية الاخرى أحسن وأصلح للزراعة فان لم يشترط ذلك جاز له وللمتولى الذي شرط له الاستبدال أن يستبدلها من جنس العقارات بأي أرض أو دار أراد

وان كان الثاني وهو ما اذا سكنت الواقف بأن لم يشترط فيه الاستبدال له أو لغيره فليس له بيعه واستبداله ولو صارت الارض سبخة والدار خربة لا ينفع بها . وانما الذي يملك الاستبدال في هذه الحالة هو القاضى ولكن ليس له ذلك الا في حالتين

الحالة الاولى — ان يخرج الموقوف عن الانتفاع بالكلية بأن صارت الارض سبخة وانقطع انتفاع الموقوف عليهم بها أو ضعفت وقل ايرادها وصار ريعها لا يكفي لمؤوتها وتكاليفها ولم يكن للوقف ريع تصالح به . ففي هذه الحالة يكون للقاضى دون غيره الحق في استبدال هذا الوقف بشئ آخر تعود منفعة على الموقوف عليهم . وكذلك اذا الدار وهنت حيطانها وانقض بنايتها وتداعت الى الخراب وكادت أن تصير قلا ولم يكن للوقف ريع تعمير به ولم يوجد من يرغب في استجارها مدة طويلة بأجرة معجلة تصرف في تعميرها وتستقطع من أصل أجرها تمينت المصلحة في الاستبدال فيجوز للقاضى استبدالها

الحالة الثانية — أن يكون الوقف منتفعاً به في الجملة ولكن يمكن استبداله بأكثر منه نفعا كما اذا فرضنا أن هنالك من يرغب فيه ويعطى بدله أرضاً

أو داراً أكثر منه ريمًا وأحسن منه صقعاً أو يبذل فيه ثمنًا زائداً يمكن أن يشتري به بدل أحسن صقعاً وأغزر ريمًا لجهة الوقف . فإن القاضي يملك الاستبدال فالحالة الأولى متفق عليها . وأما الثانية بخلافية وأبو يوسف هو الذي يقول بالجواز ويقولون أن الفتوى على غير مذهبه ولكن الظاهر الجواز لاتفاقهم على أنه يفتى بكل ما هو أنفع للوقف .

وان كان الثالث وهو ما اذا نهى الواقف عن الاستبدال بجميع الاحكام التي عرقها عند سكوت الواقف عن الاستبدال تأتي هنا لان هذا الشرط يؤثر على مصلحة الموقوف عليهم فيكون لاغياً فلا يعتد به . وعلى القاضي عند الاستبدال أن يراعى الجنس في الدار الموقوفة للسكنى لا في الموقوفة للاستغلال . وينبئ على ذلك أن القاضي اذا استبدل الدار أو الدكان الموقوف كل منها للاستغلال بأرض تزرع ويحصل منها على غلة كأجرة الدار والحاوت جاز ذلك لأنه أبقى واغنى عن كلمة التعمير والتزيم

فالذي علم مما تقدم أن الوقف اما أن يكون غير عامر واما أن يكون عامراً . فان كان الاول فلا كلام في جواز استبداله للقاضي ولو نهى الواقف عنه وان كان الثاني فلا يجوز الا في حالتين . الاولى ان يشترط الواقف الاستبدال . الثانية أن يكون الوقف منتفعاً به في الجملة ولكن يمكن استبداله بما هو أحسن منه صقعاً وأغزر ريمًا وهذه خلافة . وقد نص الفقهاء على صورتين أخريين

الاولى اذا غصب الوقف غاصب وعجز المتولى عن استرداده أو عن اقامة البينة وأراد الغاصب دفع البديل أو الصلح على شيء لزم المتولى

أخذه ويشترى به عقاراً يجعله وقفاً على شرائط الاول اذ المنفعة في ذلك  
الثانية - اذا غصب الارض الموقوفة غاصب وأجرى عليها الماء حتى  
صارت الارض بحراً لا يفتنع بزراعتها وضمن المتولى الغاصب القيمة لزمه  
أن يشتري بها أرضاً بدلاً عنها .

فيكون حاصل ما تقدم أن الوقف العاصر يجوز استبداله في أربع أحوال  
كما نص عليه الفقهاء ( تأمل في الاخيرة )

وفي كل الاحوال التي قلنا بجواز الاستبدال فيها سواء كان للواقف  
أو للقيم أو للقاضي لا يصح البيع في الصور الآتية  
الاولى اذا كان في البيع غبن فاحش

الثانية اذا باعه لمن لا تقبل شهادتهم له ( أصوله وفروعه ) . وانظر

هل يجوز اذا انتفت التهمة في هذه الحالة كما في بيع الوكيل

الثالثة اذا باعه لمن يكون له دين على المستبدل ويريد شراءه في مقابلة  
دينه ( تأمل ) . ففي هذه الصور يكون البيع باطلاً ولو كان القاضي هو البائع

ومتى حصل بيع الموقوف ممن يملكه فان أخذ عقاراً في مقابله فلا شك  
في أنه يصير وقفاً مكان الاول . وان أخذ نقوداً ليشتري بها عقاراً يجعله وقفاً

مكانه كانت هذه النقود وقفاً بمنزلة الدين الاصلية . وينبني على ذلك أن الواقف  
لا يملكها ولا تصرف الى المستحقين لأنها ليست بريع للوقف بل هي بدل

عن عينه ولا تصرف لعمارة وقف آخر . انما اذا كان هناك وقف محتاج لعمارة  
ضرورية وليس له ريع يعمره وكان الواقف متحداً فللقاضي في هذه الحالة

أن يأذن القيم بصرف الثمن في عمارة وبعد ذلك يستغل الوقف الذي صرف

على عمارته ثمن الوقف المبيع ويشتري بالثقة بدل يقوم مقام الاول  
 فقد علمت من هذا المبحث أن القاضى يجوز له استبدال الوقف سواء  
 اشترطه الواقف أو سكت أو نهى عنه متى كانت هناك ضرورة تدعو الى  
 ذلك ويتكرر هذا الحق له كلما وجد المسوغ . وأما الواقف أو المتولى فلا  
 يملك الاستبدال الا اذا نص عليه الواقف فيتبع شرطه فان شرط تكراره  
 كان لكل منهما هذا الحق متى أراد . وان لم يشترط التكرار ينتهى هذا  
 الحق متى حصل الاستبدال مرة واحدة فليس لهما بيع الثانى لشراء غيره .  
 وينبى على ذلك أنه اذا باع الواقف أو القيم الوقف لهذا الغرض ولم يكن  
 تكرار الاستبدال مشروطا له ورد عليه الشيء الموقوف الذى باعه لسبب  
 من الاسباب فلا يخلو الحال من واحد من أمرين . الاول أن يعود اليه بما  
 هو فسخ من كل وجه . الثانى أن يعود اليه بما هو كالمقد الاول . فان كان  
 الاول كما اذا رد عليه المبيع بعيب بقضاء أو بغير قضاء قبل القبض أو بقضاء  
 بعده أو لقساد العقد أو بخيار الشرط أو الرؤية ثبت له بيعه ثانيا لأن البيع  
 الاول صار كأنه لم يكن وان كان الثانى وهو ما اذا رد عليه بما هو كالمقد الاول  
 كما اذا رد اليه بسبب الاقالة بعد القبض فلا يملك بيعه ثانيا لأنه صار كأنه  
 اشتراه شراء جديدا فيصير وقتنا كما لو اشترى غيره

هذا اذا لم يشتر بالثمن أرضا أخرى فان اشترى ثم ردت الاولى عليه  
 بما هو فسخ من كل وجه كان له أن يصنع بالارض الاخرى ما شاء والارض  
 الاولى تعود وفقا لان الارض الثانية بدل عن الاولى فاذا انفسخ البيع فى  
 الاولى من كل وجه انتهت الوقفية عن البديل الى الاصل فاذا لم تبقى الثانية

بدلاً عن الوقف كان له أن يصنع بها ما شاء.

ولو ردت الأولى عليه بما هو كالعقد الأول لم يفسخ البيع في الأولى فتبقى الثانية بدلاً عنها فلا تبطل الوقفية في الثانية وحينئذ تكون الأولى ملكاً له فله أن يتصرف فيها بما أراد (أنظر في هذا المبحث نظر مدقق فأَن بمض الصور يحتاج إلى شرح طويل)

والم أن نصوص الشريعة الإسلامية تقضى بأن الواقف متى حفظ لنفسه الشروط العشرة أو حفظها لغيره كان له بمقتضى هذا النص أن يتصرف في الوقف بما تقتضيه هذه الشروط ويكون تصرفه نافذاً وإن لم يكن ذلك على يد القاضى الشرعى أو مأذونه ولكن جاء في مادة ٣٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة في ٢٥ ذى الحجة سنة ١٣١٤ (١٧ مايو سنة ١٨٩٧) ما يخالف ذلك ونصها :

« يمنع سماع دعوى الوقف أو الإقرار به أو استبداله أو الإدخال أو الإخراج أو غير ذلك من الشروط العشرة إلا إذا صدر اشهاد بذلك ممن يملكه على يد حاكم شرعى أو مأذون وكان مقيداً بدفتر إحدى المحاكم الشرعية » وكذا الحال في دعوى شرط لم يكن مدوماً بكتاب الوقف المسجل ودعوى مستحق لم يكن من الموقوف عليهم بمقتضى كتاب الوقف المذكور » وقد حكمت المحاكم الأهلية بما يؤخذ من هذه المادة في كثير من القضايا فألفت الاستبدال الذى صدر من بعض النظار وإن كان مشروطاً له ذلك في أصل الوقفية لأنه لم يصدر على يد حاكم شرعى أو مأذون من قبله





### ﴿ في الولاية على الوقف ﴾

وظيفة من له الولاية على الوقف هي القيام بمصالحه والاعتناء بأمره من اجارة مستغلاته وتحصيل أجوره وغلاته وصرف ما اجتمع منها في مصارفه الشرعية على ما شرطه الواقف

وهذه الوظيفة تثبت أولاً للواقف وان لم يشترطها لنفسه فله أن يتولى هذه الامور بنفسه وله أن يقيم قيا على وقفه . ومن حيث أن هذا القيم لم يستفد الولاية الا من قبل الواقف فيملك غزله سواء كان بمحنة أولاً وسواء شرط لنفسه العزل أو لم يشترط بل يثبت له هذا الحق ولو اشترط عدم عزله . فان مات الواقف فاما أن يوصى الى غيره أولاً . فان أوصى الى غيره فاما أن يكون هذا الغير واحداً أو متعدداً . فان كان واحداً فاما أن يكون أهلاً للولاية أولاً . فان كان الاول وهو ما اذا كان واحداً وهو أهل لها ثبتت له الولاية على الوقف فلا يزاحمه غيره ولو القاضى لأن الولاية الخاصة مقدمة على الولاية العامة . وحينئذ فله أن يتصرف في الوقف منفرداً بما تقتضيه المصلحة وله نصب القوام وعزلهم ان كان ذلك مشروطاً له وله ان يقيم وصياً فيقدم على القاضى في ذلك فيتصرف بمد وفاته بما كان ثابتاً لموصيه — وان كان الثاني وهو ما اذا كان الوصى غير أهل للولاية على الوقف اقام القاضى من يكون موضعاً للولاية الى أن تزول الصفة التي منعت منها . فاذا فرضنا وكان الذي اقامه الواقف صبياً فاقام القاضى غيره ثم بلغ للصبي وآسنار شده صرفت الولاية اليه

وان كان الوصى متعدداً بأن كانا وصيين مثلاً فاما أن يقبل كل منهما بمد

وفاة الواقف واما أن يقبل واحد ويرد الآخر واما ان يردا . فان قبل كل منهما اشتركا في النظر فليس لواحد منهما أن يتصرف الا باذن الآخر حتى لو تصرف بغير اذنه كان تصرفه موقوفا على اجازة الآخر ولكن هذا خاص بالتصرفات التي يحتاج فيها الى الرأي وبالتصرفات التي يمكن اجتماعهما فيها ( كمسألة الوصيين ) . وإن قبل واحد ورد الآخر فوض الامر الى القاضي فان رأى القابل لا يمكنه القيام بشؤون الوقف ضم اليه غيره وان رأى فيه الكفاية أطلق له التصرف وان رد كل منهما رجع الامر الى القاضي فيتولى هو أو يقيم ناظراً

وعند ما يقيم القاضي أو الواقف قيميا لا تكون هذه التولية صحيحة ( على الوجه الاكمل ) الا اذا توفرت في المتولى شروط أربعة وهي

( الاول ) العقل ( الثاني ) البلوغ وهذان الشرطان للصحة لان كلامهما ليست له الولاية على نفسه فلا تثبت له على شؤون غيره اذ الولاية المتعدية فرع عن الولاية القاصرة . ( الثالث ) الامانة ( الرابع ) القدرة بنفسه أو بنائبه على القيام بأمور الوقف وهذان الشرطان للاولوية كما استظهره بعض المؤلفين ولكنه قال في الاسعاف في باب الولاية على الوقف لا يولى إلا أمين قادر بنفسه أو بنائبه لان الولاية مقيدة بشرط النظر وليس من النظر تولية الخائن لانه يخل بالمقصود وكذا تولية الماجز لان المقصود لا يحصل به فتأمل وانظر في هذه العبارة وما استظهره

وينبني على ما ذكره المسائل الآتية

( أولا ) اذا أوصى الواقف بالولاية الى صبي من أولاده أو الى غير العاقل

منهم او من غيرهم فالوصاية باطلة ما دام كل منهم متصفا بهذا الوصف فيولى القاضى من يكون موصيا للولاية الى ان يبلغ الصبي ويؤنس رشده فتصرف الولاية اليه

(ثانياً) — اذا شرط الواقف الولاية على وقفه لمن يصلح من ذريته وثبتت صلاحية واحد منهم ذكراً كان أو انثى ثبتت له الولاية . فاذا حكم له بها وتولى النظر فلا ينزع منه الوقف لصلاحية غيره من الموقوف عليهم بعد ذلك . وعلى هذا اذا جعل النظر لاثنتين من أولاده وكان فيهم ذكر وأنثى صالحان للولاية اشتراكاً فيها

(ثالثاً) — اذا اشترط الولاية للارشد من أولاده صح ذلك . فمتى ثبتت ارشدية واحد منهم تولى شؤون الوقف . فلو فرضنا واستوى اثنان من أولاد الواقف فى الارشدية أعطيت الولاية لا كبرهما سناً سواء كان مذكراً أو مؤنثاً . والرشد عبارة عن حسن التصرف فى أمور الوقف فهو صفة قائمة بذات الرشيد ولذا لا يجوز له تفويضه النظر لغيره بعد وفاته بل ينتقل النظر لمن ثبتت ارشديته من ذرية الواقف عملاً بشرطه . ومتى أثبت واحد منهم ارشديته وحكم له بها سلم له الوقف لادارة شؤونه والنظر فى مصالحه . فان ادعى غيره بعد ذلك ارشديته فان كان الزمن قصيراً فلا ينزع الوقف من الاول وان كان طويلاً ( وقد رتب سنة على ما هو الجارى الآن بالمحاكم الشرعية ) بحيث يمكن أن يصير الثانى ارشداً من الاول وشهدت البيعة بأنه صار الآن ارشداً من الاول حكم بها حينئذ ينتقل النظر اليه . فاذا فرضنا واستوى وليان فى الارشدية ثبتت الولاية لهما معا

فقد علمت ان الولاية على الوقف تثبت أولا للواقف ثم لوصيه ثم للقاضي . وحينئذ اذا مات الواقف ولم يجعل لوقفه قيا ولو ليوص بالنظر الى أحد أو أوصى به ورجع عن الوصاية قبل موته أو جعل له قيا ثم مات بعد موت الواقف فللقاضي في هذه الصور كلها ولاية نصب القيم ان لم يكن الواقف شرطه الى آخر بعد القيم المذكور ولكن لا يولى القاضي من الاجانب ما دام يوجد من أولاد الواقف وأقاربه من يصلح للولاية ولو لم يكن مستحقا بالفعل لان من قصد الواقف نسبة الوقف اليه فاذا لم يجد فيهم من يصلح يولى من الاجانب . ومتى نصب القاضي قيا ثم مات أو عزل يبقى من نصبه فيها على حاله لان فعل القاضي حكم والحكم لا يبطل بموته أو عزله وأما اذا أقامه الواقف ثم مات فلو جعل الولاية له في حياته وبعد وفاته لم ينزل لانه يكون وكلا عنه في الحياة ووصيا بعد الوفاة وان لم يجعلها له بعد وفاته انزل بالموت لأن المتولى وكيل عنه والوكيل ينزل بموت الموكل . هذا هو المشهور وقال محمد لا ينزل لأن المتولى وكيل الفقراء لا وكيل الواقف . ولهذا لا يملك الواقف عزله بعد توليته عنده

---

﴿ في التوكيل والتفويض والمصادقة على النظر ﴾

### ﴿ التوكيل ﴾

التوكيل هو اقامة الغير مقام نفسه في تصرف جائز معلوم ممن يملكه . فيؤخذ من هذا التعريف أن كل شخص ملك تصرفا من التصرفات له أن يتولاه بنفسه وله أن يوكل غيره بفعله . وكل شخص لا يملك تصرفا ليس

له أن يوكل غيره فيه لأن الولاية المتعدية فرع عن الولاية القاصرة أعني أنه إذا لم تثبت الولاية لشخص على شيء فليس له أن يوكل غيره هذا الشيء .  
وينبني على ذلك أن ناظر الوقف له أن يتولى بنفسه التصرفات الجائزة له شرعا وله أن يوكل غيره ليتولاها ويحمل له من مرتبه شيئا يوازي اتعابه في الاعمال التي يقوم بها أو لا يعطيه شيئا فيكون الوكيل متبرعا

ومن حيث أن الوكيل لم يستفد الولاية الا من قبل الموكل فلموكل عزله في أي وقت شاء واستبداله بغيره ان أراد أو يتولى شؤون الوقف بنفسه كما أن للوكيل أن يخرج نفسه في أي وقت أراد ولكن يشترط في العزل علم الوكيل اذا عزله الموكل وعلم الموكل اذا عزل الوكيل نفسه . وينبني على ذلك أنه اذا تصرف الوكيل قبل علمه بعزل الموكل له أو بعد عزله نفسه قبل أن يعلم الموكل يكون تصرفه نافذا . ويثبت العلم بالعزل إما بالمشافهة به أو بارسال خطاب أو رسول اليه

ومحل اعطاء هذا الحق لكل منها اذا لم يتعلق بالتوكيل حق الغير فان وجد فلا ينزل الوكيل الا برضا من تعلق حقه به فاذا كان شخص مدينا ورهن عند دائته شيئا بهذا الدين ووكل غيره في بيع الرهن وتسديد الدين من ثمنه وغاب الراهن فليس للوكيل عزل نفسه الا برضا المرتهن لتعلق حقه بهذا التوكيل . وقس على هذا المثال غيره

ويتفرع على ان الوكيل لم يستفد الولاية الا من قبل الموكل ان الموكل اذا خرج عن أهلية الولاية ( كأن جن ) انزل الوكيل كالموكل وحينئذ يرجع الأمر الى الواقف سبب التولية ان كان حيا فان كان ميتا رجع

## ﴿ التفويض ﴾

إذا فوض المتولى أمر الوقف لغيره فلا يخلو الحال من أحد أمرين —  
 الاول ان يكون الواقف فوض أمر الوقف للمتولى تفويضاً عاماً بأن أقامه  
 مقام نفسه وجعل له ان يسند أمور الوقف لغيره حال حياته ويوصى بها الى  
 من شاء بعد وفاته — الثانى أن لا يعطيه هذا الحق

فان كان الاول جاز للمتولى التفويض لغيره سواء كان في حال الصحة  
 أو في حال المرض اتباعاً لنص الواقف . وفي هذه الحالة لا يحتاج المفوض  
 اليه الى تقرير شرعى من القاضى بل تثبت له الولاية على الوقف بمجرد  
 التفويض اليه ولا يملك المفوض عزله لأنه يعتبر ولى من جهة الواقف الا  
 اذا كان الواقف جعل له التفويض والمزل فيئذ يملك اخراجه

وهذه المسألة كمسألة الوكيل اذا أذن له الموكل في توكيله غيره فوكل  
 حيث لم يملك المزل لان الوكيل الثانى يعتبر وكيلاً من جهة الموكل الاول .  
 وكمسألة القاضى اذا أذن له السلطان في الاستخلاف فاستخلف غيره فانه  
 لا يملك عزله الا ان شرط له السلطان المزل

وان كان الثانى ( وهو ما اذا لم يكن التفويض عاماً ) فان كان التفويض  
 في مرض موته صح وان كان في حال صحته فلا يصح  
 وهذه المسألة من أعجب المسائل الفقهية لأنهم اتفقوا على ان التصرف

في المرض احط رتبة من التصرف في الصحة ولكن رأينا العكس في هذه المسألة

ووجهها ذلك بأن المتولى بمنزلة الوصى وللوصى أن يوصى الى غيره ويقوم هذا الغير مقامه بعد وفاته وان لم ينص الموصى على ذلك . فاذا كان التفويض في مرض الموت اعتبر المفوض اليه وصيا فيصح ذلك بخلاف ما اذا فوض لغيره حال حياته في صحته فانه لا يصح لان الوصى لا يتصرف في حال الحياة فيكون من أقامه وكيلًا والمفروض التفويض ( انظر وتأمل )

فالذي علم أن المتولى متى فوض أمر النظر لغيره فان كان التفويض اليه عاما صح سواء كان في حال صحته أو في حال مرضه . وان لم يكن التفويض له عاما فان كان تفويضه لغيره في حال مرض الموت صح وان كان في حال الصحة فلا يصح . ولكن محل عدم صحة التفويض في الحالة الاخيرة اذا لم يكن بين يدي القاضى . أما اذا كان عنده وقرر القاضى المفوض اليه صح ذلك ايضا لانه في هذه الحالة يكون المتولى قد عزل نفسه وتقرير القاضى للغير تولية جديدة وهذه هي مسألة التنازل عن النظر للغير وهو صحيح . فتمت تنازل الناظر لغيره عن وظيفته سواء كان الناظر مشروطا له النظر من الواقف أو متوليا بتقرير شرعى من القاضى صح ذلك ولكن لا يصير المتنازل له ناظراً بمجرد هذا التنازل بل لا بد من تقرير شرعى يصدر له من القاضى لانه في هذه الحالة يكون المتولى عزل نفسه وولى غيره . وحينئذ ينظر القاضى في التنازل له عن وظيفة النظر فان رآه غير أهل للولاية فلا يوليه وان رآه أهلا لها فتقريره ليس واجبا عليه فان شاء أقر هذا العمل فيصير

المتنازل له ناظرًا بتقرير القاضي لا بتنازل المتولى وإن شاء ولي غيره إذا رأى في ذلك مصلحة للوقف

وأعلم أنه لا خلاف بينهم في أن المتنازل له عن النظر لا يصير ناظرًا إلا بتقرير من القاضي . وإنما الخلاف بينهم في الناظر المتنازل هل يسقط حقه في الوظيفة وإن لم يقرر القاضي غيره أو لا يسقط إلا بتقرير القاضي ناظرًا غيره . فقال بعضهم بالاول لانه عزل نفسه فيسقط حقه . وبمضهم يقول بالتاني مستدلا بأنه عزل خاص مشروط بشيء لانه لم يرض بعزل نفسه الا لتصير الوظيفة لمن تنازل له عنها . فاذا قرر القاضي المتنازل له ان كان أهلا للنظر أو غيره ان لم يكن أهلا له أو أصاح منه لجهة الوقف تحقق الشرط فيتحقق العزل . ويؤخذ من كلامهم اعتماد الاخير . وينبني على ذلك انه اذا تنازل الناظر عن وظيفته لغيره ولم يكن هذا التنازل امام القاضي كان لاغيا لجميع التصرفات التي يجريها الناظر المتنازل تكون نافذة ومعتدًا بها والتصرفات التي تصدر من المتنازل له تكون غير نافذة وهذا بالاتفاق

وأما اذا كان التنازل بين يدي القاضي فمن قال ان المتنازل لا يخرج عن وظيفته الا اذا قرر القاضي غيره يحكم على تصرفات المتنازل بالنفاذ قبل التقرير ومن قال انه يخرج عن الوظيفة وإن لم يقرر القاضي غيره يحكم على تصرفاته بعدم النفاذ

ومثل التنازل عن النظر في الحكم التنازل عن غيره من الوظائف



## ﴿ المصادقة على النظر ﴾

القاعدة ان الافرار حجة قاصرة على المقر فلا يتعداه الى غيره . وينبنى على ذلك ما يأتي

( أولاً ) — ان الواقف اذا شرط النظر لشخص فافر هذا الناظر لآخر انه يستحق النظر معه وتصادقا على ذلك يؤخذ المقر باقراره في حق نفسه خاصة فلا يسرى على غيره

( ثانياً ) — اذا كان للوقف ناظران فافر أحدهما لآخر انه يستحق كامل النظر دونهما فلا يسرى اقراره على الناظر الآخر وحينئذ يشاركه المقر له ما دام المقر والمقر له حيين . فاذا مات يبطل اقراره ولو كان المقر له حياً . وحينئذ تعود وظيفة النظر لمن اشترطها الواقف له بعد موت المقر ولا يملك المقر له التصرف أصلاً . واذا مات المقر له والمقر موجود فلا تعود الوظيفة اليه لأنه مؤاخذ باقراره . وحينئذ يسندها القاضي لمن يراه أهلاً لها من المستحقين في الوقف وان رأى في تنصيب المقر منفعة للوقف جاز له توليته

ومثل المصادقة على النظر أى الافرار به للغير المصادقة على الاستحقاق . فاذا أقر مستحق في وقف أنه لا يستحق شيئاً من ربه بل الذي يستحقه هو فلان وواقفه المقر له على ذلك عمل بمقتضى اقراره في حق نفسه خاصة . وينبنى على ذلك أن المقر اذا كان مستحقاً للربع وحده صرف جميع الربع الى المقر له ما دام المقر موجوداً عملاً باقراره فاذا مات صرف الربع لمن جعله

له الواقف بعد موت المقر فلا يصرف للمقر له شيء منه . وان كان غيره مستحقاً معه بأن كانوا أربعة مثلاً فإن أقر لغيره بأنه يستحق نصيبه عومل باقراره أنه تسم الغلة عليهم ويعطى المقر له نصيب المقر . وان أقر بأن الوقف عليهم وعلى فلان ولم يصدقوه فلا يصدق في ادخال النقص على المستحقين معه . وحينئذ تقسم الغلة على المقر وعلى غيره من المستحقين وما خص المقر يقسم بينه وبين المقر له ( وهذا أرفق به ) ما دام المقر حياً . فإذا مات بطل اقراره ولم يكن للمقر له حق في أخذ شيء من غلة الوقف بل تقسم على المستحقين بحسب نص الواقف

وقد نص الفقهاء على أنه يعمل بالمصادقة على النظر والاستحقاق وان خالفت كتاب الوقف وقالوا في توجيه ذلك أنه يجوز أن يكون الواقف اشترط له أن يدخل مكانه في الوقف من يشاء ولم يذكر ذلك في الوقفية فيصدق في حق نفسه

وقد أخذ بعضهم من هذا التعليل أنه لو علم القاضى ان المقر إنما أقر لأخذ شيء من المال من المقر له عوضاً عن ذلك كي يستبد بالوقف لم يعول على هذا الاقرار لانه اقرار خال مما يوجب تصحيحه ( وهو حسن ) والفقهاء وأن أجمعوا على صحة المصادقة على الاستحقاق أي اقرار المستحق به لنيرد بالكيفية التي عرفها الا أنهم اختلفوا في اسقاط الاستحقاق لغيره . فإذا قال أسقطت حقى في الوقف لفلان أو جعلته له قال بعضهم يصح هذا الاسقاط . وقال البعض الآخر بعدم الصحة . واستدل الاول بأنه لا معنى لصحة الاقرار به وعدم صحة اسقاطه لان المؤدى واحد اذ الغرض جعل استحقاقه لغيره

والاختلاف انما هو في اللفظ والمعتبر في التصرفات انما هو المعنى لا اللفظ  
فلو منعنا صحته التجأ المستحق الى ما يؤدى به غرضه من جملة لديه بأن يقر  
به له ولا شك في انكم تحكمون بصحته فلا فائدة في المنع فيصح كل منهما—  
واستدل اثني بأز هناك فرقاً بين الاقرار والاسقاط لان تصحيح الاقرار  
مبنى على معاملة باقراره على نفسه من حيث الظاهر تصديقاً له في اخباره  
مع امكان تصحيحه بالحمل على ان الواثق هو الذى جعل ذلك للمقر له ولا  
يلزم به لا المقر بخلاف الاسقاط لان المستحق يدت له ولاية الانشاء من  
تلقاء نفسه فالفرق واضح بين الاقرار والانشاء

وأيضاً الموقوف عليه الربيع انما يستحقه بشرط الواثق فاذا قال اسقطت  
حتى منه لفلان أو جعلته له فلا يصح لانه يكون مخالفاً لشرط الواثق حيث  
أدخل في وقفه ما لم يررضه الواثق لان هذا انشاء استحقاق بخلاف اقراره  
بأن المستحق للربيع هو فلان فانه اخبار يمكن تصحيحه كما عرفت مما تقدم  
( تأمل في الدليلين واحكم )

### ﴿ أجرة الناظر ﴾

من حيث أن ناظر الوقف يصرف زسناً من عمره في شؤون الوقف  
بحيث لو صرف هذا الزمن في ادارة شؤون أمواله لثمت وازدادت ثروته  
فانه يستحق أجراً على هذا العمل . والاجر الذى يستحقه هو أجر المثل فلا  
يزاد عليه ولكن على حسب التفصيل الذى يلقي عليك . وبالله

ان الناظر اما أن يكون مولى من جهة الواقف أو من جهة الفاضى  
فان كان الاول وعين له الواقف مبلغاً شهرياً أو سنوياً استحقته سواء  
كان مساوياً لأجر مثله أو زائداً عليه . لانه إن كان مساوياً فالامر ظاهر .  
وان كان أكثر تعتبر الزيادة استحقاقاً فى الوقف لا أجرة على العمل . فلو  
كان المبلغ المعين له أقل من أجر المثل فللقاضى الحق فى الزيادة الى أن يكمل  
له أجر المثل

وان كان الثانى ( مولى من قبل الفاضى ) فللقاضى الحق فى تعيين أجر  
المثل لا الزيادة عليه . لان تصرفاته منوطة بالمصلحة وفى الزيادة على أجر المثل  
اضرار بالمستحقين بسبب تقيص استحقاقهم فلا يملكه

وما دام الناظر قائماً بما وكل اليه من أمور الوقف يستحق المعين له .  
فان حصل له ما يمنع من ذلك كالعمى والحرس ولم يمكنه الامر والنهى والاخذ  
والاعطاء أو اخرجه الفاضى لشيء يستوجب ذلك انقطع استحقاقه . اللهم الا  
اذا كان مولى من قبل الواقف واشترط أن يكون له هذا المبلغ ما دام حياً  
ولا ينقطع عنه ولو خرج الوقف من يده فانه يستحقه . ومثله ما اذا مات  
الناظر فانه ينقطع عنه ما كان يأخذه من الاجرة ولا يصرف لاولاده الا  
اذا كان مولى من قبل الواقف وقد جعل له مدة حياته ولاً ولاده بمدة وفاته فانه  
يستحقهم عملاً بنص الواقف ويكونون مستحقين فى الوقف بهذا المقدار  
فيأخذونه وان لم يعملوا

وللقاضى أن يخرج الناظر ويولى غيره متى شاء اذا كان هو الذى أقامه .  
فان كان مولى من قبل الواقف فليس له اخراجه الا بموجب شرعى يستحق

ذلك . والفرق بينهما أن الناظر في الاول وكيل عن القاضى والموكل له أن يعزل الوكيل متى شاء بخلاف الثانى فإنه نائب عن الواقف فليس له اخراجه الا بما يستوجب عزله . انما اذا كان مطعونا فى أمانته فللقاضى أن يضم اليه شخصاً معروفاً بالأمانة يشاركه فى ادارة الوقف لان المصلحة فى ذلك ويحمل له قدراً معيناً من غلة الوقف مقتصدًا فيه ان كان ما يأخذه الناظر قليلا . فان كان كثيراً ورأى الحاكم أن يحمل لمن أدخله معه شيئاً منه فلا بأس به

❦ فى التصرفات التى يجوز لناظر الوقف مباشرتها ❦  
( والتى لا يجوز )

❦ التصرفات التى يجوز لناظر مباشرتها ❦

من حيث أن وظيفة ناظر الوقف هى القيام بمصالحه والاعتناء بأمره من اجارة مستغلاته وتحصيل أجورها ومحصلاته وصرف ما اجتمع منها فى مصارفه الشرعية على حسب نص الواقف فيلزمه التحرى فى جميع التصرفات حتى تكون موافقة لنص الواقف أو لمصالح الوقف المتعلقة بها ولايته مقدما الأهم فالهم . وينبنى على ذلك ما يأتى

( أولا ) يسوغ لناظر أن يباشر كل تصرف نص عليه الواقف فى وقفه متى كان الشرط صحيحا . فاذا اشترط له الواقف الاستبدال أو الاعطاء والحرمان أو غير ذلك من الشروط العشرة وغيرها جاز له فعلها تباعا لنص الواقف

(ثانياً) — يجوز له تعمیر الوقف واصلاحه سواء كان أرضاً زراعية أو بيتاً للسكنى وهذا أول شيء يجب في غلة الوقف سواء اشترط الواقف ذلك أو لم يشترط ولو أدى ذلك الى عدم اعطاء المستحقين شيئاً اذ المصلحة في ذلك لأن الوقف اذا لم يعمر يتخرب شيئاً فشيئاً فيأتى زمن لا ينفع به أصلاً مع أن غرض الواقف صرف الذلة مؤبداً لمن جعلها لهم ولا تبقى دائمة الا بالمهارة فيثبت شرط المهارة اقتضاء.

(ثالثاً) يجوز له أن يدفع أجرة القائمين بأدارة أمور الوقف وان لم ينص الواقف على ذلك لانهم اذا لم يحصلوا على أجورهم أهملوا فيما يلزم له فتضيع فائدة الوقف

(رابعاً) — له أن يدفع ما استدانه على الوقف لمهارته عند عدم وجود غلة في يده . انما لا بد أن تكون هذه الاستدانة بأمر القاضى ومع ذلك فالقاضى لا يأذن الا في أحوال مخصوصة ستأتى في المبحث الذى إلى هذا (خامساً) — اذا رأى المصلحة في اجارة أرض الوقف أجرها وأخذ الأجرة ليصرفها في المصارف الشرعية التى عينها الواقف . وان رأى أن زراعتها بنفسه أنفع لجهة الوقف فعل ذلك ويكون له في هذه الحالة أن يباشر كل تصرف تستلزمه الزراعة كشراء الادوات ودفع الاجور للعملة

واجارة مستغلات الوقف لا يملكها الا الناظر . فلا يملكها الموقوف عليهم ولو كان واحداً وانحصر الاستحقاق فيه على ما عليه التقوى لأن الوقف ربما يكون محتاجاً للمهارة والمصاريف اللازمة له في غلته فلو ابحنا للمستحق ذلك ملك أخذ الأجرة من المستأجر لانه هو الماقد فإذا أخذها ربحها

في مصالحه ويترك الوقف فتضيع الفائدة . ولكن اذا كان المستحق متوليا من قبل الواقف أو أذونا له بمن له ولاية الاجارة من ناظر أو قاض فانه يملكها بصفته ناظرا في الاولى ووكيلا في الثانية

وعند ما يؤثر الناظر الموقوف له أن يقبض الاجرة من المستأجر ويجوز له أن يقبل الحوالة على غيره ليستوفيهامنه إذا كان المحتال عليه موسراً يمكن أن يستوفى منه الحال به

(سادساً) — اذا كانت الارض الموقوفة قريبة من المصر وترغب الناس في استئجار بيوتها جاز للناظر أن يبي فيها مساكن يستغلها بالاجارة بشرط أن تكون الغلة من البيوت فوق الغلة التي تحصل من الزراعة لأن المصلحة في ذلك

(سابعاً) — اذا رأى الناظر أن بناء قرية في ارض الوقف يترتب عليه مصلحة له من جهة سكنى الأكره والحفاظ وحفظ الغلة عند الحاجة جاز له ذلك اذ هو أنفع للوقف

(ثامناً) — يجوز للناظر إقالة المستأجر من عقد الاجارة لكن بشرط أن يكون فيها خير للوقف سواء كان الناظر هو الذي باشر العقد أو باشره ناظر قبله وسواء عجلت الأجرة أو لم تعجل

وقس على هذه التصرفات غيرها من التصرفات التي تكون موافقة لنص الوانف أو يترتب عليها مصلحة له اذ الحصر غير ممكن

### ﴿ التصرفات التي لا يجوز للناظر مباشرتها ﴾

الناظر يلزمه ان يتجرى التصرفات التي يكون فيها فائدة للوقف ولله ووقوف عليهم ملاحظا للنصوص الشرعية وموافقا لشرط الواقف متى كان معمولاً به شرعاً . فان قام بذلك فيها والا فيحكم على تصرفاته بعدم الجواز . وينبني على ذلك ما يأتي

( أولاً ) — لا يجوز له استبدال الوقف ولا الزيادة في نصيب أحد من المستحقين ولا حرماته وغير ذلك من الشروط العشرة الا اذا كان مخولاً له هذا الحق من قبل الواقف

( ثانياً ) — ليس له أن يؤجر الوقف لنفسه ولو كان ذلك بأجر المثل لان هذا مخالف للشرع اذ الواحد لا يتولى طرفي العقد الا في مسائل مخصوصة ليست هذه منها . ولهذا لو قبل الاجارة من القاضى صححت لانتفاء ما ذكر ( تأمل ) فلو أجرها لغيره فاما أن يكون هذا الغير مقبول الشهادة له وإما أن يكون غير مقبولها ( أصوله وفروعه ) فان كان الاول صححت الاجارة ان كانت بأجر المثل أو بغيره يسير . وان كان الثاني فلا يصح الا اذا كان الاجر اكثر من أجر المثل وهذا قول الامام . وقال صاحبان تصح الاجارة اذا كانت بأجر المثل . فالغبن اليسير لا يغتفر في هذه الحالة بالاجماع لوجود الشبهة بين المتعاقدين . وسيأتي لهذا المبحث زيادة ايضاح في اجارة الوقف

( ثالثاً ) لا يجوز له أن يزيد في عمارة مستغلات الوقف من ريع الوقف عن الصفة التي كانت عليها في زمن الواقف لان هذا يؤثر على الموقوف عليهم



الا اذا اشترط الواقف ذلك فانه يملكه اتباعا للنص أو لم يشترط ورضى المستحقون به لان الربيع ملكهم وبالأذن قد أسقطوا حقهم كما أنه لا يجوز له الزيادة على الرواتب التي عينها الواقف أو قررها القاضى لأرباب الشعائر واصحاب الوظائف

(رابعاً) — لا يجوز له أن يرهن عقار الوقف بدين على الوقف أو على أحد من المستحقين لأنه لو جاز ذلك لادى الى بيع الموقوف عند عدم القدرة على سداد الدين فيفوت الغرض المقصود من الوقف وهو بقاؤه على الدوام والتصدق بالغلة على من أراد الواقف

(خامساً) — لا يجوز للناظر ولا للقاضى صرف فاضل غلة أحد الوقفين على جهة الوقف الآخر عند الاحتياج ولكن هذا المقام فيه تفصيل واليك بيانه وهو

الواقف أما ان يتحد أو يختلف . وعلى كل فاما أن يتحد الجهة أو تختلف . فيكون معناه صور أربع

(الصورة الاولى) اتحاد الواقف والجهة بأن وقف شخص وقفين على مدرسة أحدهما على عمارتها والثاني على مصالحها . ففي هذه الحالة يجوز صرف الداضل من غلة أحد الوقفين على الآخر عند الاحتياج

(الصورة الثانية) اختلاف الواقف واتحاد الجهة وهى كالأولى فى الحكم . فاذا وقف شخصان وقفين على مدرسة أحدهما وقف عليها لعمارتهما والثاني وقفه لمصالحها ولم يوف ايراد أحدهما بأنقصود فى سنة جاز للناظر التكملة من ريع الوقف الآخر

(الصورة الثالثة) اتحاد الواقف واختلاف الجهة بأن بنى شخص مدرسة ومسجداً وجعل لكل واحد منهما وقفاً. وفي هذه الحالة لا يجوز الصرف عند الاحتياج

ومن صور هذه الحالة ما إذا وقف رجل وقفين على مدرسة واحدة أحدهما على العمارة والثاني على المصالح ولكنه اشترط أن ما فضل من ريع أحدهما يصرف الى ذريته وما فضل من ريع الآخر يصرف لأناس مخصوصين بينهم فان قل ريع أحدهما ولم يبق بالمقصود منه فلا تصرف الزيادة من ريع الوقف الآخر اليه لانها مملوكة لمن نص عليهم الواقف

(الصورة الرابعة) اختلاف الواقف والجهة بأن بنى شخصان مدرستين ووقف كل منهما على مدرسته . وهي كالثالثة في الحكم (انظر وتأمل)  
فيكون حاصل هذه الصور أنه عند اتحاد الجهة يجوز ولو اختلفت الواقف وعند اختلافها لا يجوز ولو اتحد الواقف

(سادساً) - لا يجوز للنظر أن يستدين على الوقف الا اذا أمره الواقف بذلك فان لم يأمره فلا بد من اذن القاضى ومع ذلك فالقاضى لا يأذن بالاستدانة الا اذا كانت هناك ضرورة لمصلحة الوقف ويتحقق ذلك في الاحوال الآتية :

(الحالة الاولى) اذا احتاجت دار الوقف لعمارة ضرورية لا بد منها ولم يكن للوقف غلة في يد القيم ليعمر بها ولم تيسر اجارتها ولو مدة طويلة للضرورة والصرف على عمارتها من الاجرة جازله الامر بالاستدانة على قدر الضرورة

( الحالة الثانية ) أن يشير أهل الخبرة على القيم بهدم مستغل من الوقف  
لأنه ان لم يهدم الآن يكون ضرره في المستقبل أعظم ففعل . فان لم يكن في  
يده من غلة الوقف شيء يعمر به استدان القيم لذلك باذن القاضي  
( الحالة الثالثة ) اذا لم يكن للوقف غلة يصرف منها على أبواب الشعائر  
وخشى تعطيل مصلحة المسجد ان تأخر صرف مرتباتهم جاز للناظر الاستدانة  
بأمر القاضي

( الحالة الرابعة ) اذا كان الناظر متولياً زراعة أرض الوقف ولم يكن  
في يده غلة لشراء البذر استدان ثمنه باذن القاضي لوجود المصلحة  
( الحالة الخامسة ) اذا استقبل الناظر أمر لا بد منه بأن طوبى بخراج  
أرض الوقف وليس في يده شيء من الغلة فله ان يستدين بأمر القاضي المبلغ  
اللازم لسداد المال المطلوب عن الأرض . وقس على هذه المسائل غيرها مما  
تعود منفعتها على أصل الوقف

وتفسير الاستدانة ان لا يكون للوقف غلة ففي يد القيم فيحتاج الى  
الاستقراض أو شراء ما يلزم للمهارة أو الزراعة نسيئة

( سابعا ) — لا تجوز الاستدانة أصلا لمن له حق في الوقف كالصرف  
على المستحقين فلو حصلت الاستدانة لهم فلا يلزم الدين الوقف ولو كانت  
الاستدانة بأمر القاضي . وفي كل موضع قلنا فيه يجوز الاستدانة متى حصلت  
من المتولى وحصل على ريع الوقف يلزمه ان يسدد منه الدين لاربابه قبل  
الصرف على المستحقين متى كانت بأمر القاضي . فان كانت بغير اذنه فليس  
له الرجوع به في غلة الوقف الا اذا كان الواقف أمره بالاستدانة أو لم يتمكن

من استئذان القاضى لبعده عنه

(ثامنا) — لا يجوز للناظر ايداع غلة الموقوف الا عند من يأتئنه على حفظ ماله . فلو أودعه عند غيره وضاع فمليه الضمان . وليس له ان يقرض مال الوقف الا اذا كان ذلك أحرز له من امساكه عنده

(تاسما) — لا يملك الناظر الاقرار على الوقف سواء كان الاقرار بدين أو عين وسواء كانت ولايته قائمة أو انقطعت بالزل . فاذا ادعى أحد على الوقف يمين من أعيانه انها ملكه ولم يثبت ذلك بالوجه الشرعى وأقر ناظر الوقف بذلك كان اقراره باطلا لان الاقرار حجة قاصرة على المقر فلا يعمده الى غيره

### ﴿ في البناء والغرس في أرض الوقف ﴾

واضع البناء أو الغرس في أرض الوقف اما أن يكون هو الواقف واما أن يكون هو الناظر . وعلى كل فالما أن يكون من مال الوقف أو من مال الواضع فان كان الواضع هو الواقف وكان من مال الوقف فهو وقف وان كان من مال الواقف فان صرح وقت وضعه بأنه بئى أو غرس للوقف كان وقفاً أيضاً وان لم يصرح بذلك يكون ملكاً له ومن باب أولى ما اذا صرح بأنه لنفسه . وان كان الواضع هو الناظر فان كان من مال الوقف فهو وقف وان كان من مال نفسه فان صرح بأنه للوقف أو لم يصرح بشئ فهو وقف أيضاً وان صرح أنه لنفسه واشهد على ذلك يكون ملكاً له الا أنه يكون يفتعديا بوضعه في أرض الوقف وحينئذ يؤثر برفعه ان لم يضر بالأرض فان

اضر بها فلا يملك رفعه ولا الانتفاع به بل يكون هو المضيع للماله فينتظر الى أن ينهدم البناء ويأخذ انقاضه ويقع الشجر ويأخذ حطبه ومع هذا فقد نصوا على أن المتولى يفسق بذلك فيستحق العزل ( تأمل )

### ﴿ في الاحوال التي يجوز للقاضي فيها ﴾

( مخالفة شرط الواقف )

الواقف وان كان حراً فيما يحفظه لنفسه من الشروط في أصل وقفه سواء كان له أو لمن يتولى ادارته الا أنه لا بد أن يكون ما اشترطه لا يؤثر على مصلحة الوقف ولا يفوت منفعة الموقوف عليهم ولا يكون مخالفاً للشرع : فان أثر على ما ذكر فالقاضي لا يلتفت اليه بل يعمل بضده لان المصلحة تقتضى ذلك . وينبنى على هذا الاصل ما يأتي :

أولاً — اذا شرط الواقف عدم استبدال وقفه فالقاضي مخالفة هذا الشرط

اذا رأى المصلحة في ذلك . وقد تقدم هذا المبحث في استبدال الوقف

ثانياً — اذا اشترط الواقف أن لا يعمر الوقف أو لا تصلح أرضه من ريعه بل يصرف الى المستحقين ولو تخرب كان هذا الشرط لاغياً فيبدأ من الغلة بالعمارة قبل اعطاء المستحقين شيئاً منها وبعد مصاريفها يصرف الربيع لهم لأن هذا مخالف للشرع ولمصلحة الموقوف عليهم

ثالثاً — اذا شرط الواقف أن لا يؤثر وقفه أكثر من سنة والناس لا يرغبون في استئجاره سنة أو كانت في الزيادة نفع للموقوف عليهم فللقاضي مخالفة

رابعاً - إذا اشترط الواقف الولاية لنفسه أو لغيره ونص على أنه لا ينزعه من يده قاض ولا سلطان فللقاضى نزعه من تحت يده إذا كان غير مأمون عليه أو غير اهل للقيام بأمره لمخالفته للشرع

خامساً - إذا اشترط أن لا يشارك أحد من ولاته في النظر ورأى القاضى أن المصلحة فى ضم غيره إليه جاز له ذلك وان خالف شرطه

سادساً - اذا وقف السلطان أو نائبه أرضاً من أراضي بيت المال (المعروفة الآن بالإراضى الاميرية) بأن جعلها ارضاداعلى مصلحة عامة فالسلطان الذى يليه مخالفة شرطه من حيث لزيادة والنقصان فى المراتب المجعلولة للمستحقين متى ظهرت له مصلحة فى ذلك ولكن ليس له ابطاله ولا صرفه عن الجهة المعين لها

سابعاً - إذا اشترط الواقف التصديق بفاضل الغلة على من يسأل فى محل معين جاز التصديق على سائل غير هذا المحل بل على من لم يسأل أصلاً لأن الغرض التصديق على الفقراء

ثامناً - اذا اشترط الواقف شيئاً للمستحقين من الحب أو الخبز كل يوم مثلاً واختاروا أخذ القيمة نقداً جاز أن تدفع لهم قيمة ما ذكر من النقد على حسب اختيارهم لأن هذا شئ ربما يعود عليهم بالمنفعة مع أنه لا يلحق الوقف ضرر منه وليس فيه مخالفة للشرع

### ﴿ محاسبة الناظر على إيراد الوقف ﴾

الشخص ان كان متصرفاً فى شؤون نفسه فليس لاحد حق فى محاسبته

على صرفه وان كان متوليا شؤون غيره ثبت هذا الحق

ومن حيث ان الناظر قائم بشؤون الوقف لغيره والقاضي نصب ناظراً للمصالح العامة فيحاسبه على ايراد الوقف مع بيان الجهات التي صرفه فيها متى رأى ضرورة ذلك . وكيفية المحاسبة تختلف باختلاف حال الناظر وما يدعيه من جهات الصرف وبيان ذلك أن الناظر اما ان يكون عدلاً معروفاً بالامانة واما ان يكون متعماً . فان كان الاول يكتفى القاضي منه بتدعيم الحساب بالاجمال اذا تمدر عليه بيان جهات الصرف والاتفاق بالفصيل

فاذا ادعى هذا الناظر انه دفع الغلة التي قبضها في مصارفها الشرعية فاما ان يدعى اعطاءها للمستحقين في أصل الوقف أو الى ارباب الشعائر وأصحاب الوظائف كالامام والخطيب والمدرس . فان ادعى الدفع للمستحقين فاما ان يصدقوه أولاً . فان صدقوه فلا يطالب الناظر باليمين لان الحق لهم وقد اعترفوا باستيفائه فلا سبيل لاحد عليهم <sup>عليهم</sup> . وان لم يصدقوه في ذلك يكون القول له بيمينه ولو بعد عزله لان العزل لا يخرججه عن كونه أميناً . فان حلف برىء من الضمان وان امتنع عن اليمين ضمن المال المتنازع فيه من ماله . ومثل هذا في الحكم ما اذا ادعى انه قبض الغلة وسرقت منه أو ضاعت بدون تقصيره وان ادعى انه اعطاها لارباب الشعائر والوظائف فان صدقوه فالحكم كما تقدم بالاتفاق . وان لم يصدقوه قال بعضهم يكتفى منه باليمين ايضاً ومتى أقسم برئت ذمته من أجورهم فلاحق لهم في المطالبة بشيء سواء كان من مال الناظر أو من غلة الوقف . وقال بعضهم لا يصدق الناظر في حقهم ولو أقسم على ذلك بل يصدق في حق الوقف وحينئذ فلا بد من اثبات

الأداء لهم بالينة فإن أقامها وحكم بها برى الناظر والوقف من الضمان وإن لم يقيم البينة برى هو من ضمان ما أنكره ويلزم بدفعه لهم ثانياً من غلة الوقف وإنما فرق صاحب هذا القول بين دعوى الدفع للمستحقين والدفع لأرباب الوظائف لأن الناظر أمين بالنسبة للمستحقين والأمين يقبل قوله باليمين وليس أميناً بالنسبة لأرباب الوظائف بل هو مدين لهم في أجورهم فلا يصدق في حقهم إلا بالاثبات وظاهر كلامهم ترجيح هذا وإن كان فيه ضرر على الوقف بأخذ أجورهم من غلة الوقف مرتين ( تأمل )

وقاسوا على هذا ما إذا استأجر الناظر شخصاً لعمل في الوقف ثم ادعى أنه أعطاه أجرته فلا يصدق إلا بالاثبات بالينة

وإن كان الثاني ( وهو ما إذا كان الناظر متهماً ) فلا يكفي القاضي منه بتقديم الحساب بالأجمال بل يجبره على تعيين إيراد الوقف والجهات التي صرفه فيها والجبر يكون بما يراه القاضي مؤدياً إلى هذا الغرض ولكنهم نصوا على أنه لا يجبره بل يهدده يومين أو ثلاثة فإن بين فيها وإن لم يبين يكفي منه باليمين ( تأمل )

فإن ادعى هذا الناظر أنه صرف الغلة إلى المستحقين أو إلى أرباب الوظائف فإن صدقه المستحقون فالأمر ظاهر وإن لم يصدقه فلا يقبل قوله ولو أقسم على ذلك بل يكلف بآثبات ما ادعاه بالينة فإن أقامها وقفى بها برئت ذمته وإن عجز يقضى عليه بالضمان

وكل ما تقدم من الأحكام إنما هو بالنسبة للأمور التي لا تشاهد فإن كان النزاع بين الناظر والمستحقين فيما يمكن مشاهدته كما إذا ادعى الناظر



انه قبض الغلة وأنفقها في عمارة مستغلات الوقف ومرماتها فنازعه المستحقون في القدر الذي ادعى أنفائه في العمارة أو قالوا ان العمارة لم تكن ضرورية أو أنه زاد فيها عن الصفة التي كانت عليها في زمن الواقف بلا شرط منه ولا رضا منا فان القاضي يمين من يثق به للكشف على العمارة ويحقق المتنازع فيه ويخبر القاضي بما يراه ليفصل النزاع

وللناظر عند المحاسبة أن يضم الي المصاريف المبالغ التي صرفها للمحامين أجرة لهم على المرافعة في القضايا التي تقام من الوقف على الغير أو من الغير عليه . ومثل هذه الاجرة جميع المغارم التي لم يجد بدا من دفعها جلب منفعة للوقف أو لدفع غائلة عنه ولا يشترط أن تكون المحاسبة أمام القاضي بل تصح سواء كانت مع المستحقين أو مع القاضي . وينبغي على ذلك أن الناظر اذا تحاسب معهم على ما قبضه من ايراد الوقف في زمن معلوم وما صرفه في مصارفه الشرعية وما قبضه كل واحد منهم من فاضل الغلة وصدقه كل منهم على ذلك يعمل بهذه المصادقة فليس للمستحقين نقض المحاسبة بعد ذلك لانا لو أعطيناهم هذا الحق يكونون ساعين في نقض ما تم من جهتهم مع أن القاعدة ان كل من سعى في نقض ما تم من جهته فسمعه مردود عليه

وان القاضي اذا حاسب الناظر على ايراد الوقف وما صرفه في مصارفه الشرعية وثبت ذلك بموجب دفتر مصدق عليه من القاضي فانه يعمل بهذه المصادقة وحينئذ فليس لمن يتولى النظر بدمه ولا للمستحقين أن يكافوه باعادة المحاسبة عن المقبوض والمصروف في المدة الماضية المضبوط حسابها في الدفتر المذكور لان هذه المحاسبة صدرت بمن له الولاية العامة بعد التحري

﴿ في ضمان الناظر الوقف وغلته ﴾

( وعدم ضمانه )

لما كان الاصل في الامين أن لا يضمن ما هو مؤمن عليه الا بالتعدي وناظر الوقف محدود من الامناء بالنسبة لما في يده من جهة الوقف كان غير ضامن له اذا هلك في يده الا اذا قصر في حفظه أو تعدى عليه أو منعه من المستحقين عند الطلب أو صرفه في مصارف ليست مخولة له شرعاً. وينبني على ذلك ان ناظر الوقف لا يضمن ما هو تحت يده — في مسائل ويضمنه في مسائل أخرى

﴿ المسائل التي لا يضمن فيها الناظر ﴾

يؤخذ من الضابط المذكور أن ناظر الوقف لا يضمن في المسائل الآتية (أولاً) — اذا قبض الثلة وضاعت من يده بدون تقصير منه لعدم تقصيره في الحفظ وعدم تعديه (ثانياً) — اذا هلكت عنده بأفة سماوية لانها أمانة عنده والامين غير ضامن الا اذا تعدى ولم يوجد التعدي (ثالثاً) — اذا كان الاستبدال مشروطاً للناظر وباع عيناً من أعيان

الوقف كي يستبدلها بيمين أخرى وقبض الثمن ثم ضاع منه بدون تقصير ولا تعد فلا ضمان عليه . وفي هذه الحالة يبطل الوقف

( رابعاً ) — اذا قبض الناظر غلة الوقف ولم يطلبها المستحقون ثم مات مجهلاً لها بأن لا يعلم ما ذا صنع بها ولم توجد في تركته فأنها تكون غير مضمونة عليه فلا تؤخذ من التركة

ولعل صاحب هذا القول نظر الى أن التعمد لم يعلم فيحمل على أن الناظر صرفها فيما يعود على الوقف بالمنفعة أو ضاعت منه بدون تقصير . وانظر هذا مع قولهم الناظر أمين وقولهم الامين يضمن بموته مجهلاً الامانة كما اذا اودع شخص عند غيره شيئاً ومات المودع ولم يبين الوديعة ولم توجد في تركته . أو استعار شخص من آخر شيئاً أو استأجره ومات كل منهما مجهلاً المستأجر والمستعار ولم يوجد في الاشياء التي تركها فان هذه الاشياء تكون مضمونة في تركه المودع والمستأجر والمستعير فيؤخذ البديل من التركة قبل القسمة على الورثة لان قضاء الديون مقدم على استحقاق الورثة فان هذا يقتضى أن الناظر يضمن بموته مجهلاً . وقد يجاب بأن هناك فرقا بين ناظر الوقف وبين من ذكروا لان الناظر وان اشترك مع من ذكروا في أن كلا منهم أمين ولكن له أن يتصرف في ريع الوقف للمعارة أو لتسديد دين على الوقف مثلاً بخلاف من ذكروا فليس لهم التصرف فيما هو تحت أيديهم بشيء أصلاً وحينئذ فيحمل على أن ناظر الوقف صرفه في مصارفه الشرعية ( تأمل )

ولما كانت هذه الشبهة وجيزة لم يتفق العلماء على هذا الحكم اذ بعضهم

يقيد الموت بما اذا مات الناظر فجأة أما اذا مات بعد المرض ضمن لتمكنه من بيانها فكان مانعاً لها ظلاً فيضمن . وبعضهم يفصل في الغلة التي مات الناظر مجهلاً لها فلا يضمنه اذا كانت غلة الوقف للمسجد ونحوه ويضمنه اذا كانت غلة الوقف مستحقة لقوم بنص الواقف

ويظهر أن صاحب هذا القول نظر الى أن الناظر اذا قبض الغلة وكان المستحقون لها معلومين صارت مملوكة لهم بهذا القبض فكان عليه أن يسلمها لأربابها ولم يفعل فيضمن بخلاف ما اذا كان الوقف على المسجد ونحوه

### ﴿ المسائل التي يضمن فيها الناظر ﴾

اذا لاحظت الاصل المتقدم وهو أن الناظر لا يضمن ما لم يوجد منه تقصير أو تعد الخ ظهر لك ان الناظر ضامن في المسائل الآتية

أولاً — اذا قصر في حفظ غلة الوقف بأن وضعها في غير حرز مثلاً فضاعت ضمن لتقصيره في الحفظ

ثانياً — اذا طلبها المستحقون فامتنع من اعطائها لهم بدون مسوغ شرعي وهلكت بعد ذلك ولو من غير تعديه ضمنها لهم لانه متعد بالمنع بغير حق فيصير غاصباً فتكون يده يد ضمان لا يد أمانة فيضمن بالهلاك

ثالثاً — اذا طلب الغلة المستحقون فامتنع من التسليم ثم مات مجهلاً لها كان الضمان في تركته اتفاقاً للسبب المتقدم

رابعاً — اذا استهلك غلة الوقف بأن صرفها في شؤون نفسه أو بددها على غير المستحقين لها ضمن لتعديده

خامساً — اذا باع عيناً من أعيان الوقف للاستبدال المشروط له من قبل الواقف وقبض الثمن وقصر في حفظه حتى ضاع عنده أو استهلكه في شؤون نفسه ضمنه أيضاً لتقصيره في المحافظة عليه في الاول وتعمديه في الثاني سادساً — اذا باع مستغلاً من مستغلات الوقف للاستبدال وقبض ثمنه ثم مات مجبلاً أخذ الثمن من تركته ليشتري به ما يكون بدلاً عن الوقف المبيع لأن الشريعة لم تجوز صرفه للمستحقين ولم يعلم ضياعه بدون تقصير فيضمن

سابعاً — اذا استدان الناظر على الوقف بلا شرط من الواقف ولا اذن من القاضى مع تمكنه من الاستئذان ضمن الدين من ماله فلا يملك قضاءه من غلة الوقف اذ هو غير مسلط شرعاً على هذه الاستئذانة . فلو كانت الاستئذانة بشرط الواقف أو باذن من القاضى أو بغير اذنه ولكنها في وقت لا يتمكن فيه من استئذانه لم يضمن الدين من ماله بل يرجع به في غلة الوقف . ولو كانت الاستئذانة غير محتاج اليها في أمور الوقف بل كانت للصرف على المستحقين ضمن ما استدانه من ماله ويرجع عليهم بما قبضوه ثامناً — اذا كانت دار الوقف محتاجة للمارة ضرورة يترتب على تأخيرها ضرر يؤدي الى خرابها فصرف الغلة للمستحقين وأخر المارة المذكورة ضمن للوقف ما دفعه لهم ليعمر به لانه متعدد بالدفع اليهم في هذه الحالة اذ المارة مقدمة على الصرف الى المستحقين ويكون له الحق في الرجوع على المستحقين بما دفعه لهم فيسترده منهم ان كان موجوداً ويضمنهم بدله ان كان هالكا أو مستهلكاً

تاسعاً — اذا عمر الناظر دار الوقف عمارة زائدة على البصفة التي كانت عليها في زمن الواقف بأن جدد فيها بناء أو أحدث بياضاً أو نقشاً ولم يكن الواقف نص على ذلك ولم يرض المستحقون به ضمن المصاريف التي صرفها على العمارة للمستحقين لتعديده اذ هو غير مساط شرعاً على هذا . فلو كان فعله بناء على نص من الواقف أو برضا المستحقين فلا ضمان عليه لانه في الأول يكون منفذاً لأرادة الواقف وفي الثاني يكون غير متمد للتصريح له من أرباب الحقوق

عاشرًا — اذا كان على الوقف دين استدانه الناظر باذن القاضي سواء كان هذا الدين لعمارة الوقف أو لزراعة أرضه أو لدفع الخراج الموظف على أرض الوقف وقبض الغلة وأعطاه للمستحقين أو لأرباب الوظائف قبل ان يسدد هذا الدين فانه يضمن من ماله لرب الدين قدر ما دفعه للمستحقين لتعديده لأن الموقوف عليهم وأرباب الوظائف لا يستحقون شيئاً من ريع الوقف الا ما فضل منه صافياً بعد مصاريف العمارة الضرورية والمؤون وأداء العشر أو الخراج الموظف على المقار ودفع الدين الواجب في غلة الوقف

### ﴿ في عزل ناظر الوقف ﴾

اعلم أن الناظر اما أن يكون مولى من قبل الواقف أو من قبل القاضي وعلى كل فاما أن يوجد ما يستوجب عزله عن النظر أولاً فان كان مولى من قبل الواقف ثبت له عزله مطلقاً سواء كان هناك ما

يستوجب ذلك أولاً . لأنه كالوكيل عنه والموكل له أن يعزل الوكيل في أى وقت شاء . وهذا مذهب أبى يوسف . وقال محمد لا يملك الواقف عزل من ولاه لأنه ليس نائباً عنه بل عن الفقراء . والقوى على مذهب أبى يوسف وإن كان مولى من قبل القاضى فله عزله أيضاً في أى وقت شاء سواء كان بمنحة أولاً لأنه كوكيله

وإن كان مولى من قبل القاضى فليس للواقف عزله لأنه ليس وكيلاً عنه وإن كان مولى من قبل الواقف فليس للقاضى عزله وتولية غيره إلا إذا وجد ما يستوجب ذلك وهو أن يصير غير أهل للولاية سواء كان عدم الأهلية آتياً من جهة كونه غير قادر على إدارة شؤون الوقف أو كان قادراً ولكنه ارتكب أمراً يخالف الدين أو باشر تصرفاً لا تخوله له الشريعة الفراء وينبنى على ذلك ما يأتى من المسائل :

أولاً — إذا طرأ على الناظر الذى ولاه الواقف داء أقعده عن مباشرة أمور الوقف ثبت للقاضى عزله وتولية غيره لأنه صار غير أهل للولاية والقاضى نصب ناظراً للمصالح العامة فلا يترك الوقف ضائعاً

ثانياً — إذا جن الناظر المولى من قبل الواقف جنوناً مطبقاً وهو ما يستمر سنة كاملة انزل من وظيفته لعدم أهليته للنظر . وحينئذ يولى القاضى غيره . وحتى زال العارض يعاد الى ما كان عليه من النظر لأنه لا داعى الى تولية غيره . وفى اعادته المحافظة على ارادة الواقف فتتخذ

ثالثاً — إذا ارتكب الناظر ما نهى الله عنه استحق العزل فللقاضى عزله وتولية غيره لأنه والحالة هذه يكون غير أهل للولاية لأنه متى خالف أوامر

الدين بفعل المنهى عنه فلا يكون أميناً في أمور الوقف أيضاً فينزع الوقف من تحت يده ويسلم الى غيره من الأئمة

رابعاً — اذا رهن عقار الوقف بدين على نفسه أو على الوقف أو على المستحقين عزله القاضى وولى غيره لان الشارع لم يجز هذا التصرف

خامساً — اذا باع مستغلام من مستغلات الوقف أو باع البناء القائم وهو متين أو باع أنقاض البناء بعد الهدم بغير اذن القاضى أو قطع أشجار الوقف وهى حية يأنمة بدون مصلحة للوقف استحق العزل فيخرجه القاضى من النظر ويولى غيره

سادساً — اذا ادعى شيئاً من أعيان الوقف المولى عليه أنها ملك له أو آجر الوقف لمن لا تقبل شهادتهم له (أصوله وفروعه) بدون أن يكون فى الاجارة خير للوقف عزله القاضى وولى غيره لان هذا يعد خيانة منه فيما آمن عليه فيعزل

سابعاً — اذا تمادى على الامتناع من عمارة الوقف الضرورية مع وجود الغلة فى يده أو صرف الغلة على المستحقين مع احتياج الموقوف للامارة الضرورية أو مع وجود دين مطلوب على الوقف أو تهاون فى استخلاص أجور الوقف من المستأجرين حتى ضاعت أو صرف ما قبضه من الغلة فى حاجات نفسه ومنع المستحقين فى الوقف من سهامهم المسماة لهم عزله القاضى وولى من يصلح لمخالفته ما أمره الشارع به فكان خائناً أو متهاوناً فلا يكون أهلاً للولاية

ثامناً — اذا آجر الوقف لغيره بأقل من أجر المثل وكان النقص لا يتعاقب



الناس فيه وهو متعمد ذلك أو أجره مدة طويلة بحيث يخاف على الوقف من تملك المستأجر له ففسخ القاضى العقد وعزل الناظر ان كان متعمداً وسلمه لمن يؤمن عليه من مثل هذه التصرفات . فان كان غير متعمد بل أجره بأقل من أجر المثل بسلامة نية وكان مأموناً اكتفى القاضى بفسخ العقد وأبقاه فى الوظيفة

ولا يشترط فى عزل الناظر خيانه فى جميع الاوقاف المولى عليها بل لو كان متولياً على جملة أوقاف وخان فى بعضها استحق العزل لان الحيانة لا تتجزأ . فتمى انصف بالخيانة فى البعض كان كافياً فى اخراجه من الجميع وقس على هذه المسائل غيرها مما يدخل تحت الضابط المذكور  
أول المبحث

ومما تقدم يعلم أن القاضى لا يعزل الناظر المولى من قبل الواقف الا اذا ثبتت خيانه عنده . وحينئذ فلا يثبت للقاضى هذا الحق بمجرد شكاية المستحقين وطعنهم عليه وان كان للقاضى فى هذه الحالة أن يضم اليه مشرفاً ثقة ويحمل له نصيباً معلوماً من أجر الناظر ان كانت فيه سعة فان كان قليلاً عين له أجراً من ريع الوقف ملاحظاً فى ذلك الاقتصاد ومصلحة المستحقين . ومتى عين له مشرفاً فلا يتصرف الناظر فى أمور الوقف الا باطلاعه ورأيه وفى كل موضع قلنا فيه بصحة عزل الناظر لا ينزل حتى يعلم . وينبنى على ذلك أن جميع التصرفات التى يباشرها بعد العزل وقبل العلم تكون نافذة متى كان مسلطاً عليها شرعاً

### ﴿ قبول الوقف ورده ﴾

الموقوف عليه إما أن يكون معيناً ابتداءً كجعل الغلة لشخص معين أو أشخاص معينين ومن بعدهم للفقراء . وإما أن يكون غير معين من أول الأمر كالفقراء والمساكين . وعلى كل فلا يشترط القبول لصحة الوقف بل يصح وإن لم يقبل الموقوف عليه . ولكن إذا كان الموقوف عليه معيناً يشترط قبوله ورده في حق نفسه خاصة فلا يسرى على غيره

وينبنى على ذلك ما يأتي من المسائل

أولاً — إذا جعل الواقف غلة وقفه لشخص معين ومن بعده للفقراء فإن قبل صرف له الربيع مدة حياته وبعد موته يصرف الربيع للفقراء . وإن رد فلا يبطل الوقف برده بل يسقط حقه في أخذ الربيع . وحينئذ يعطى الربيع لمن جعله لهم الواقف بعده وهم الفقراء في هذا المثال

ثانياً — إذا قال جعلت أرضي هذه موقوفة على فلان وأولاده ومن بعدهم على الفقراء فقال فلان لا أقبل لنفسى ولا لأولادى يصح رده في حق نفسه فقط فلا يأخذ شيئاً من الربيع ولا يعطى إلى الفقراء بل يعطى لأولاده لأنهم إن كانوا مكلفين فلا ولاية له عليهم وحينئذ يكون الرد والقبول إليهم لا له . وإن كانوا صغاراً فهو وإن كانت له الولاية عليهم إلا أنها مقيدة بالمصلحة ولا مصلحة في رده شيئاً أعطى لهم على سبيل التبرع فيعطى لهم الربيع إلى أن يبلغوا رشدهم فينظروا في أمرهم فإن قبلوا استمر الصرف لهم وإن ردوا أعطى الربيع لمن جعله لهم من بعدهم .

ثالثاً — اذا قال جملت ارضى هذه موقوفة على فلان وفلان ومن بعدهما للفقراء فان قبلا كانت الغلة لهما مدة حياتهما وان ردا صرفت الغلة الى الفقراء ومثله ما اذا ماتا . وان قبل واحد ورد الآخر استحق القابل حصته وصرفت حصنة الراد الى الفقراء وكذا اذا مات أحدهما فان حصته تصرف الى الفقراء . ومثل هذا في الحكم ما اذا عين أكثر من اثنين فان قبل كلهم استحقوا الغلة وقسمت على عدد رؤوسهم لانه لم يفضل أحدهم على الآخر . وان ردوا كلهم صرفت جميع الغلة الى الفقراء . وان قبل بعضهم ورد البعض الآخر صرفت حصنة الراد الى الفقراء . وكذا اذا مات البعض صرف نصيبه الى الفقراء لا الى ورثة الواقف . ومن رد منهم فليس له أن يقبل لانه بالرد صارت الغلة للمساكين فليس له بعد ذلك ارجاعها اليه . ومن قبل منهم فليس له الرد لانه بالقبول صار مستحقا فاذا رد يكون مستقطلا لاستحقاقه وهو لا يسقط بالاستسقاط . وقد تقدم هذا المبحث في المصادقة على النظر فراجع

وهذا بخلاف الوصية فانه اذا أوصى بثلاث ماله لجماعة معينين فان قبل كل منهم الوصية بعدموت الموصى استحق نصيبه من الثلث . وان رد بعضهم كانت حصته لورثة الموصى . وان ردها كلهم بعد وفاة الموصى كان جميع الثالث الموصى به الى ورثة الموصى أيضاً

والفرق بين الوصية والوقف أن الموصى انما أوصى لهم فقط فبا بطل منها بعدم القبول يكون لورثة الموصى . وأما الوقف فان الواقف جعل الريع لهم ومن بعدهم للفقراء فاذا بطل كونه لبعضهم أو كلهم بسبب الرد يصير الريع لمن جعله لهم بعدهم وهم الفقراء

رابعاً — إذا جمل الواقف غلة وقفه لشخص معين وولده ونسله وعقبه ومن بعدهم تصرف للفقراء فقبله من هو موجود منهم صرفت الغلة لهم ولا يعطى للفقراء شيء منها عملاً بنص الواقف فإن مات بعضهم صرفت الغلة لمن بقي منهم . وإن قبله بعض الموجودين ورد البعض الآخر صرفت الغلة كلها للقابل منهم . وإن رده كل الموجودين يصرف جميع الغلة للفقراء . ومثله ما إذا مات كلهم . فإن حدث لمن عينه ولد أو نسل وقبله كلهم أو بعضهم رجعت الغلة جميعها لمن قبلها منهم . فإن رد كلهم كانت جميعها للفقراء . وهكذا إلى أن يتقرر الموقوف عليهم فتصرف الغلة للفقراء على الدوام

وإنما لم يسووا في الحكم بين هذه المسئلة والتي قبلها من حيث أنهم صرفوا نصيب الراد أو المتوفى في المسئلة الأولى إلى الفقراء ولم يعطوه إلى القابل منهم أو الباقي حياً بعد موت البعض ولم يفعلوا ذلك في هذه بل أعطوا جميع الغلة لمن قبل من ولد فلان أو لمن بقي حياً بعد موت بعضهم ولم يصرفوه للفقراء ما دام أحد من ولده موجوداً لأن هناك فرق بينهما وهو أنه متى كان الموقوف عليه معيناً بالشخص وقبل بعضهم أو مات فلا يطلق على الباقي اسم الموقوف عليه فلا يعطى الكل للباقي عند رد بعضهم أو وته بل يصرف للفقراء . ومتى كان الموقوف عليه معيناً بالوصف كولد فلان وقبل بعضهم أو مات أطلق على الباقي اسم الموقوف عليه فيعطى جميع الربيع

قال في الفتاوى الهندية في الجزء الثاني صحيفة ٤٢٩ ما نصه « إذا وقف على قوم فلم يقبلوا فهذا على وجهين : إما أن يرد كلهم أو بعضهم . فإن رد كلهم كان الوقف جائزاً وتكون الغلة للفقراء . وإذا رد البعض فإن كان الاسم

ينطلق على الباين فالغلة كلها تكون للباين . وان كان الاسم لا ينطلق على الباين فمصيب الذي لم يقبل يصرف الى الفقراء . ويأنه انه اذا قال لولد عبد الله فرد بعضهم كان جميع الغلة للباين . ولو قال لزيد وعمر فلم يقبل زيد صرف نصيبه الى الفقراء » كذا في الحاوى

واعلم أن الواقف متى عين الموقوف عليهم بالاسم وكانوا كلهم أحياء وقت الوقف اتبعت الاحكام المتقدمة . فان كان بعضهم حيا والبعض الآخر ميتا كما اذا قال جعلت ارضي الثلاثة موقوفة على فلان وفلان ومن بعدهما للفقراء وكان أحدهما ميتا وقت الوقف استحق الحى منهما جميع الغلة لان الميت ليس بأهل للوقف فلا يزاحم الحى الذى هو أهل له . ولكن يظهر أن هذا مقيد بشرطين

الشرط الاول — أن يكون الواقف عالما بوفاة أحدهما ( كما ورد عن أبى يوسف فى الوصية ) . فان لم يعلم بموته فلا يستحق الحى الا نصف الغلة ويصرف النصف الآخر الى الفقراء لان الوقف صحيح عليها بحسب اعتقاده فلم يرض للحى الا بنصف الغلة بخلاف ما اذا علم بموته لأن الوقف على الميت يكون لاغيا فيكون راضيا بكل الغلة للحى فتصرف له

وانما اتينا بهذا الشرط فى الوقف للتوفيق بين النصوص اذ بعضها يحكم بأن جميع الغلة تعطى للحى منهما كما ورد فى كتاب الاسعاف صحيفة ١٨ ونصها « ولو قال أرضى هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابدا على زيد وعمر ومن بعدهما على المساكين وكان أحدهما ميتا تكون الغلة كلها للحى منهما لعدم جواز الوقف على الميت فاذا مات الحى تصير الغلة للمساكين » وبعضها يقول

يصرف نصيبه الى الفقراء كما ورد في عبارة ففتح القدير في الجزء الخامس صحيفة ٦٩ ونصها « وقف على زيد ثم المساكين فرد زيد فهو للمساكين وكذا على زيد وعمر فرد أحدهما أو ظهر أنه كان ميتا فنصيبه للمساكين »  
 فيحمل النص الاول على ما اذا علم الواقف وقت الوقف بموت أحدهما والثاني على ما اذا لم يعلم . والى هذا التوفيق تشير عبارة الفتح فان في قوله أو ظهر أنه كان ميتا إشارة الى أن الواقف وقت الوقف لم يكن عالما بموته . تأمل في هذا فان وجدته صحيحا فاعمل به وان أمكنك الاتيان بغيره من النصوص اتبعناه جميعا

الشرط الثاني — أن لا يصرح الواقف بكلمة بين بأن قال وقفت أرضي هذه وجعلت ريعها على فلان وفلان . أما لو صرح بها بأن قال جعلت غلها بين فلان وفلان ومن بعدها الى الفقراء وكان أحدهما ميتا فلا يستحق الحى منهما الا النصف ولو كانت الواقف عالما بوفاة أحدهما لانهم قالوا أن هذه الكمية توجب التنصيف ( ان كان الموقوف عليهما اثنين ) فلا يستحق الحى الجميع واستدلوا على ذلك بقوله تعالى (ونبئهم أن الماء قسمة بينهم) فقالوا ان هذه الآية تقتضى التنصيف بدليل الآية الثانية ( لها شرب ولكم شرب يوم معلوم ) وهذا الشرط مصرح به في الكتب ( تأمل )

### ✽ اجارة الوقف ✽

لما كان للمالك اجارة ملكه كيف شاء وناظر الوقف ليس حرا في اجارته بل لا بد من أن تكون موافقة لقانون مخصوص جعل الفقهاء لاجارة الوقف مباحة

مخصوصاً ليدينوا فيه أحكامها الخاصة بها وهي

### ﴿ من يملك اجارة الوقف ﴾

الذى له ولاية اجارة الوقف هو الناظر فلا يملكها الموقوف عليه الا اذا كان متولياً من قبل الواقف أو مأذوناً ممن له ولاية الاجارة من ناظر أو قاض لانه في الاول يكون وكيلاً وفي الثانى يكون ناظراً وكل منهما تثبت له الولاية

ومن حيث أن الاجارة للناظر فهو الذى يملك قبض الأجرة فليس

للموقوف عليه أخذها من المستأجر اللهم الا اذا اذن له الناظر بقبضها

وقال الفقيه أبو جعفر لو انحصر الاستحقاق في واحد ولم يكن الموقوف

محتاجاً الى المارة ملك اجارته في الدور والحوانيت وأما الاراضى فان شرط

الواقف تقديم العشر والخراج وسائر المأون وجعل للموقوف عليه الفاضل لم

يكن له أن يؤجرها لانه لو جاز كان كل الأجر له بحكم المقد فيفوت شرط

الواقف . واو لم يشترط يجب أن يجوز ويكون الخراج والمأون عليه ( تأمل )

### ﴿ مدة اجارة الوقف ﴾

الواقف اما أن يمين مدة اجارة وقفه واما أن يهمل . فان كان الاول

وكانت المدة التى عنها يرغب الناس في استئجارها وليس في الزيادة عليها نفع

للقف اتبع شرطه . فليس للمتولى مخالفته . وان كانت المدة لا يرغب فيها

المستأجرون كما اذا نص الواقف على أن لا يؤجر وقفه أكثر من سنة والناس

لا يرغبون في استئجاره هذه المدة أو كانت اجارته أكثر من سنة أنفع

للفقراء فان استثنى الواقف بان قال الا اذا كانت الزيادة أنفع للوقف وأهله ثبت للمتولى الحق في اجارته أكثر من المدة المنصوص عليها متى كان ذلك أنفع بلا احتياج الى رفع الامر الى القاضى لان عبارة الواقف تفيد له التصريح بذلك عند الاحتياج . وان لم يستثن الواقف فليس للقيم أن يؤجرها أكثر من سنة بل يرفع الامر الى القاضى حتى يؤجرها المدة التى تعود بالمنفعة على الوقف وأهله لأن له ولاية النظر للفقراء والغائبين والموتى فانه يحفظ اللقطة ومال المفقود ومال الميت الى أن يظهر له وارث أو وصى

وان كان الثانى ( وهو ما اذا أهمل الواقف المدة ) ملك المتولى اجارته مدة قصيرة . والقول المعول عليه فيها أن لا تزيد مدة الاجارة عن سنة في الدار والخانوت وعن ثلاث سنين في الاراضى الزراعية الا اذا كانت المصلحة يقتضى الزيادة في اجارة الدار والخانوت أو النقص في اجارة الارض ولا شك أن هذا ينبغى بحسب الزمان والمكان فلا يملك اجارته مدة طويلة سواء كانت هناك ضرورة تدعو لذلك أولا . وقالوا في توجيه ذلك أن المدة اذا طالبت تؤدي الى ابطال الوقف فان من رآه يتصرف فيه تصرف ائلاك على طول الزمان يظنه مالكا فاذا رفع المستأجر دعوى الملكية يشهد له من رآه على هذه الحالة بها فيضيع الوقف ( تأمل واحكم )

فالذى ظهر أن المتولى لا يملك اجارة الوقف مدة طويلة ولا فرق في ذلك بين ما اذا كان عقد الاجارة واحداً أو كان مشتملا على عقود متعاقبة بان يقول آجرتك الدار الفلانية سنة ١٣٢٦ بكذا وسنة ٢٧ بكذا وسنة ثمان وعشرين بكذا وهكذا الى تمام المدة التى يريد



وأما القاضى فإنه يملك اجارة الوقف مدة طويلة عند الاضطراب اذا تخرب  
الوقف ولم يكن له ريع يعمر به جاز لهذه الضرورة اجارته باذن القاضى مدة  
طويلة بقدر المصاريف التى تصرف على عمارته

### ﴿ اجارة الوقف بأقل من أجر المثل ﴾

اذا أجر المتولى الموقوف بأقل من أجر المثل بان كان فيه غبن فلما أن  
يكون الغبن يسيراً (وهو الذى يدخل تحت تقويم المقومين) واما أن يكون  
فاحشاً (وهو الذى لا يدخل تحت تقويم المقومين) فان كان الاول صحته  
الاجارة وان كان الثانى فلا يصح هذا المقد ويلزم المستأجر بدفع أجر المثل  
ولا فرق فى عدم صحة الاجارة بين ما اذا كان المؤجر هو الناظر أو المستحق  
ولو انحصر الاستحقاق فيه لانه ان كان المؤجر هو الناظر فليس له الا التصرف  
بما فيه مصلحة الوقف والموقوف عليهم ولا شك فى أن اجارته بأقل من أجر  
المثل مخالفة لذلك فلا يعمل بها . وان كان هو المستحق يعود الضرر على المستحقين  
من بعده لاحتمال موته أثناء مدة الاجارة فيضربهم (تأمل) وربما يعود الضرر  
على الوقف أيضاً الآن اذا كان محتاجا الى التعمير

### ﴿ اجارة الوقف بأجر المثل ﴾

( وحصول نقص أو زيادة بعدها )

اذا أجر الناظر الوقف بأجر المثل لاجنبى منه فلا شبهة فى الصحة

ولكن بعد ذلك لا يخلو الحال من أحد أمور ثلاثة . الاول أن يستمر أجر المثل فلا تحصل فيه زيادة ولا نقص طول مدة الاجارة . الثاني أن ينقص أجر المثل في أثناء المدة . الثالث أن يزيد

فان كان الاول طوّل المستأجر بدفع المبلغ المتفق عليه في العقد فقط ولا ينزع المستأجر من تحت يده ما دامت المدة باقية لانه لا داعي الى ذلك وان كان الثاني ( حصول نقص ) وطلب المستأجر فسخ العقد فلا يجاب الى طلبه بل يبقى الى انتهاء المدة ويلزم المستأجر بدفع الاجرة المتفق عليها في العقد لما يترتب على الفسخ من لحوق الضرر بالوقف ولان الناظر لا يملك الاقالة الا اذا كان فيها خير للوقف وللموقوف عليهم وهو غير موجود هنا فلا يصح الفسخ

وان كان الثالث ( وهو أن يزيد أجر المثل عن المتفق عليه في العقد ) فاما أن تكون الزيادة يسيرة أو فاحشة .

فان كانت يسيرة فلا يلتفت اليها فيبقى العقد الى انتهاء المدة ولا يدفع المستأجر الا القدر المتفق عليه في العقد . والزيادة اليسيرة هي التي تدخل تحت تقويم المقومين وقال بعضهم هي ما تقدر بخمس المبلغ المتفق عليه . فلو فرضنا أن الاجرة مائة جنيه في مدة سنة وصارت الاجرة في انائها مائة وعشرين جنيها كانت يسيرة فان زادت عن الخمس اعتبرت زيادة فاحشة . وهناك أقوال غير هذين

وان كانت الزيادة فاحشة فاما أن تكون لتغيب على المستأجر لقصد الاضرار به واما أن تكون لكثرة الرغبات في الشيء المستأجر . فان كانت

الزيادة للتعنت فلا يلتفت إليها بل يبقى المستأجر تحت يد المستأجر بالاجرة المتفق عليها في العقد . وان كانت لكثرة الرغبات فقل بعضهم هي الزيادة للتعنت سواء فلا يعتد بها لأن أجر المثل إنما يعتبر وقت العقد وفي وقته كان المسمى أجر المثل فلا يضر التغيير بعد ذلك ولأن المستأجر ملك المنفعة في وقت محدود بأجر مخصوص فلا يبطل حقه ولائى شيء لو نقص أجر المثل لم نراع المستأجر ولو زاد نراعى الوقف ولا أظنهم محيين الا بقولهم يفتى بكل ما هو أنفع للوقف . وقال بعضهم تعتبر الزيادة في هذه الحالة لان في اعتبارها مراعاة لمصلحة الوقف ولا ضرر على المستأجر لاننا لم نلزمه باكثر من أجر المثل وحينئذ يرض المتولى الامر على المستأجر قاله اما أن تقبل الزيادة واما أن يفسخ العقد . فان قبلها فيها ويكون أحق من غيره وان امتنع عن قبولها فاما أن يكون المستأجر غير مشغول بملكه أو مشغولا به . فان كان غير مشغول به فسخ العقد ويؤجر لغيره . وان كان مشغولا وكان للشاغل نهاية معلومة كما اذا كان المستأجر أرضا وله فيها زرع لم يبلغ أو ان حصاده فلا يفسخ العقد الآن بل تترك الارض في يده الى أن يستحصد الزرع وتضاف عليه الزيادة من وقتها الى حصاد الزرع ويفسخ العقد وتؤجر لمن يدفع أجر المثل . وان لم يكن للشاغل نهاية معلومة كالبناء والفرس فلا يفسخ العقد أيضاً بل يترك المستأجر في يده الى انتهاء مدة الاجارة ولكن تضاف عليه الزيادة من وقتها الى انتهاء المدة فاذا انتهت أتبع الاحكام الآتية في المبحث الذى يلي هذا

### ﴿ انتهاء مدة الاجارة ﴾

متى انتهت مدة اجارة الموقوف وجب على المستأجر تسليمه الى المتولى ولكن المقام فيه تفصيل ويأنه

انه عند انتهاء مدة الاجارة لا تخلو الحال من واحد من أمور ثلاثة :  
الاول أن يكون المستأجر على حاله وقت الاجارة . الثاني أن يكون للمستأجر فيه زيادة . الثالث أن يكون طرأ عليه نقص

فان كان الاول لزمه التسليم الى المتولى ولا يرجع أحدهما على الآخر بشئ لان ملك المنفعة قد انقضى بانتهاء مدته فلا يكون له حق في ابقاء المستأجر تحت يده اللهم الا اذا حصل اتفاق على عقد جديد وليس هناك مقتضى لتغريم أحدهما شيئاً للآخر

وان كان الثاني للمستأجر فيه زيادة) فان كان لزوالها نهاية معلومة كالزراع تترك الارض في يده الى ادراكه أو ان حصاده ويلزم بدفع أجر المثل عن المدة التي شغل فيها زراع الارض لان لزوع موضوع فيها بحق فلو كلفناه بقلع الزرع وتسليم الارض لتضررولو تركناها في يده الى ادراك الزرع بدون أجر لم نكن مراعيين مصلحة الوقف فحكمنا بما تقدم رعاية للجائين . وان كانت الزيادة ليس لزوالها نهاية معلومة كالبناء فاما أن تكون موضوعه بغير حق واما أن تكون موضوعه بحق . فان كان الاول بأن بنى بغير اذن الناظر فان كانت الأتقاض من مال الوقف وكان لو هدم البناء لا يبقى لتغير الأتقاض قيمة يؤخذ البناء للوقف ولا يكون للمستأجر حق الرجوع بما أنفقه على العبارة

ولا بائعان المؤن فلو طلب الهدم لم يجب الى طلبه لانه متعنت اذلا فائدة تعود عليه من ذلك بل يلحقه الضرر بالمصاريف التي يصرفها على هدمه حتى يصيره انقاضاً ( انظر ) وان كانت الانقاض من ماله فان كان الهدم لا يضر بالارض امر بهدمه لتفريغ الارض وتسليمها الى المتولى وان اتفق مع المتولى على ترك البناء وأخذ قيمته مستحق الهدم جاز ذلك متى كانت فيه مصالحة للوقف . وان كان الهدم يضر فلا يمكن منه بل يترتب الى أن يهدم ويأخذ الانقاض لانه هو المضيع للماله

وان كان الثاني ( موضوعه بحق ) بان بنى باذن الناظر في هذه الحالة يكون أحق من غيره فيترك المستأجر تحت يده بشرط أن يدفع أجر المثل فان أبى أن يدفعه وكان هدم البناء أو قلع الشجر غيره يضر بالارض أمر بذلك وان كان مضراً بهايخير الناظر بين أن يملكه جبراً على المستأجر بقيمته مستحق القلع وبين أن يتركه الى أن يتخلص من الارض فيأخذ المستأجر انقاضه ويجوز أن يتفق الناظر والمستأجر على اجارة الارض مع البناء وحينئذ ينظر لمقدار ما يستأجر به كل منهما وتقسم الاجرة بنسبة كل منهما فما أصاب البناء يعطى لصاحبه وما أصاب أرض الوقف يعطى لناظر الوقف

وان كان الثالث ( حصول نقص ) فان كان بغير تمدد من المستأجر فلا ضمان عليه لان المستأجر تحت يده أمانة فلا يضمن الابتعديه عليه . وان كان بتعديه فان كانت اعادته غير ممكنة كقطع الشجر ضمنه الناظر بقيمته مستحق البقاء وان كانت اعادته ممكنة كهدم البناء امر باعادته كما كان فلو فرضنا أنه بعد ما هدم البناء أعاده فان كان على الصفة التي كان عليها

فلا امر ظاهر . وان كان على غيرها فان كان التغير أنفع لجهة الوقف يبقى ما بناه على حالته لجهة الوقف وهو متبرع فلا يعطى له شيء في مقابلة ما أنفق على العمارة . وان لم يكن التغير أنفع لجهة الوقف يؤثر بهدمه واعادة العين الى ما كانت عليه ومن حيث أنه ارتكب أمراً محظوراً فالقاضي يضره بما يراه زاجراً له

وقد نصوا على أن عقد الاجارة يفسخ بموت أحد المتعاقدين وقالوا أن السبب في ذلك أنه لو بقي العقد بعد موت أحدهما تصير المنفعة المملوكة به أو الأجرة المملوكة لغير الماقد مستحقة بالعقد لانه ينتقل بالموت الى الوارث وذلك لا يجوز ولكن محل فسخ الاجارة بموت احد المتعاقدين اذا عقدها لنفسه فان عقدها لغيره لم يفسخ لانعدام السبب المذكور وينبنى على ذلك أنه اذا مات ناظر الوقف أثناء مدة الاجارة فلا يفسخ العقد لانه ليس عاقداً لنفسه بل للموقوف عليهم . ومثله الوكيل والوصي

### ﴿ عمارة الدور المعدة للاستغلال ﴾

لما كان غرض الواقف الانتفاع بالوقف دائماً ولا يتأتى ذلك إلا باصلاحه كلما حدث فيه شيء يستوجب ذلك كان من الضروري المحافظة عليه تنفيذا لغرضه

وحينئذ يبدأ من ريع الوقف بعمارته لأنه اذا لم يتعهد بالعمارة يجبى زمن لا ينتفع به أصلاً فيفوت غرض الواقف ولا فرق في ذلك بين ما اذا اشترط الواقف تقديم العمارة أو لم يشترط لانه ان اشترط فالامر ظاهر وان لم يشترط

فلأن قصده صرف الريع مؤبداً ولا يكون كذلك الا بالتعمير فيثبت شرط  
المارة اقتضاء

فعند ظهور الغلة وارادة قسمتها على المستحقين لا يخلو الحال من أحد  
أمرين : الاول أن يكون الوقف محتاجاً الى المارة في هذا الوقت . الثاني  
أن يكون غير محتاج اليها الآن . فان كان الاول بدى بها فاذا انتهت وبقي  
من الغلة شيء يصرف الفائض الى المستحقين فيعطى كل ذى حق حقه على  
حسب نص الواقف . وان كان الثاني ( ليس محتاجاً الى المارة الآن ) فان  
اشتراط الواقف تقديم المارة على الصرف للمستحقين يلزم الناظر أن يدخر  
وقت ظهور الغلة مبلغاً احتياطياً على حسب ما يغلب على ظنه الحاجة اليه  
في كل سنة تداركاً لما عساه أن يحدث في المستقبل عند خلو الوقف من الغلة  
ثم يصرف الباقي للمستحقين . وان سكت الواقف عن اشتراط تقديم المارة  
أو اشتراط تقديمها عند الاحتياج فلا يلزم الناظر ادخار شيء من الغلة وقت  
القسمه بل تصرف كلها للمستحقين . فاذا فرض واحتاج الوقف الى المارة  
قبل مجيء الغلة استدان الناظر بأذن القاضى واجرى عمارته الى أن يحصل  
على ريع للوقف فيسد منه الدين أولاً قبل أن يعطى للمستحقين شيئاً . ومحل  
جعل المارة في الريع اذا لم يكن التخریب بصنع أحد فان كان فالمارة في ماله  
لتعديه على الوقف ( أنظر الفرق بين التصريح بشرط المارة وعدم التصريح  
به مع قولهم ان شرط المارة يثبت اقتضاء )

وعند اجراء المارة من غلة الوقف تكون بقدر الصفة التي كان عليها  
الموقوف في زمن الواقف فلا تجوز الزيادة عليها الا اذا وجد أحد أمرين

الاول اشتراط الواقف ذلك فيئند يزيد الناظر ما فيه حظ ومصلحة للوقف فان كان تبيض الدار وفتح شبايك لها يزيدا حسناً ويرغب الناس في زيادة أجرتها فله أن يفعله من ريع الوقف رضى المستحقون بذلك أو لم يرضوا تنفيذاً لنص الواقف . الثاني رضا المستحقين بالزيادة وان لم ينص الواقف عليها لان الريع مملوك لهم فاذا أذوا الناظر بصرفه في الزيادة فقد أسقطوا حقهم فلا يعارضهم أحد . وينبى على ذلك انه اذا عمر الناظر عمارة غير ضرورية مثل البياض والدهان والنقش بدون نص من الواقف ولا رضا من المستحقين فليس له حساب ذلك من غلة الوقف بل يلزموه خاصة

والاراضى الزراعية الموقوفة كالدور الموقوفة للاستغلال في هذا الحكم فاذا كانت الارض الموقوفة سبخة لا ينبت فيها شىء ثبت للناظر الحق في اصلاحها من غلة الوقف قبل اعطاء المستحقين شيئاً ولو استغرق الصرف على اصلاحها جميع الغلة فان فضل منه شىء أعطى للمستحقين وكذلك اذا كان الموقوف شجراً يخاف هلاكه كان للناظر أن يشتري من غلته شجراً صغيراً ليغرسه تعويضاً لما يفسد من الشجر بامتداد الزمان لان هذا هو المقصود من الوقف

ولو كان الموقوف عليه مسجداً أو مدرسة فالحكم لا يختلف . فيبدأ من الريع بعمارة كل منهما عند الاحتياج على الصفة التى كانت موجودة في زمن الوقف فان استغرق الصرف على العمارة جميع الريع فلا يصرف شىء في زمن العمارة للمستحقين من أرباب الشعائر وأصحاب الوظائف سواء كانوا ممن يترتب على قطعهم ضررين لاقامة الشعائر أو من غيرهم وما قطع منهم



في هذه الحالة لا يكون لهم ديناً على الوقف فلا يعوض عليهم منه شيء من فاضل غلة السنة المقبلة

وان لم يستغرق الصرف عليها جميع الربع فان كان الفاضل كافيًا للصرف على الجميع أعطى كل منهم المبلغ المدين له

وان كان غير كاف قدم منهم من كان في قطعه ضرر بين وتمطيل للشعائر كالامام والخطيب والمؤذن ومدرس المدرسة

ومن حيث أن المارة مقدمة على الصرف للمستحقين وأرباب الشعائر وأصحاب الوظائف فان كان الوقف محتاجاً إليها وقت ظهور الربع وصرفه الناظر في المارة فيها وان أخرها وصرف لربع للمستحقين أو لأرباب الشعائر وأصحاب الوظائف كان ضامناً للوقف ما صرفه اليهم لانه متعدد ولكن يثبت له حق الرجوع عليهم بما دفعه سواء كان ما قبضوه هالكاً أو مستهلكاً لانهم أخذوا شيئاً لا يستحقونه اذ حقهم في الربع مؤخر عن المارة

### ✽ عمارة الموقوف للسكنى ✽

لما كانت الدور الموقوفة للسكنى لا تبقى على حالة واحدة بل تتغير بمرور الزمان عليها فيسقط بعض جدرانها وتنكسر بعض أخشابها كان لابد من عمارتها لان الشريعة تحافظ على بقاء أعيان الوقف بقدر ما يمكن ومصاريف هذه المارة على من له هذا الحق في ماله لا في الغلة لان النعم بالنعيم فان جعل الواقف السكنى لانس مخصوصين ورتبهم فيها واحداً بعد واحد تكون عمارتها على من بدأ به الواقف بالسكنى اذا احتاج الموقوف لذلك في مدة انقضاء

وان جعل هذا الحق لاشخاص معينين بلا ترثيب وجبت عمارتها على جميع المستحقين سواء كانوا ساكنين أو غير ساكنين . ويترب على ذلك أنه عند احتياج الدار الموقوفة الى المارة يأمر القاضى من له هذا الحق بعمارها فان امتثل وعمرها فيها وان امتنع من عمارتها ينزعها القاضى من تحت يده ويؤجرها لغيره ليعمرها بالاجرة وبعد عمارتها وانتهاء مدة الاجارة يردّها القاضى الى من له حق السكنى لان فى ذلك رعاية حق الواقف وحق صاحب السكنى ولان ضرورة أخذها منه قد زالت والضرورة تقدر بقدرها ولا فرق فى هذا الحكم بين ما اذا كان عاجزاً عن المارة بأن لم يكن لديه ما يصرفه عليها او قادراً ولكنه لا يريد صرف شيء من ماله على المارة لان امتناعه ليس صريحاً فى ابطال حقه اذ هو فى حيز التردد لانه كما يجوز ان يكون لذلك يجوز ان يكون لنقصان ماله فى الحال وهو محتاج اليه كله أو لرجائه اصلاح القاضى وعمارته ثم رده اليه .

وعند عمارته لا يزداد على الصفة التى كان عليها فى زمن الواقف الا اذا رضى المستحقون بذلك وبنى وجدت المارة سواء كانت من مال المستحق أو من الاجرة التى استؤجر الموقوف بها كانت المارة ملكاً للمستحق وتورث عنه . اما الاول فظاهر واما الثانى فلأن الاجرة بدل المنفعة وهى مستحقة له فكذا بدلها . وينبنى على ذلك ان المستحق بعده اذا كان غير الورثة ثبت لهم الحق فى أخذ قيمة المارة ممن انتقل اليه هذا الحق بعده ، ورثتهم . ولكن المقام فيه تفصيل وبيان :

ان المارة أما ان لا يكون لها قيمة اذا هدمت أو يكون لها قيمة

فان كان الاول كتجسيص الحيطان وتبييضها وما مائل ذلك مما لا قيمة له بعد نزعها فلا ترجع ورثته بشيء ما على المستحق بعد موت مورثهم لانهم لو أرادوا أخذه كان تمتاً منهم اذ الفرض أنه لا قيمة له بعد نزعها خصوصاً وانه لا يمكنهم أخذه الا بخسارة المصاريف التي يدفعونها للعملة ( تأمل )

وان كان الثاني بأن أدخل أحجاراً في حيطانها وأخشاباً في سقفها فان كان أخذه لا يضر بالموقوف وطالب الورثة أخذه ثبت لهم هذا الحق وان تراضوا مع المستحق على تركه له وأخذ قيمته منه فلا مانع من ذلك . وان كان أخذه يضر بالموقوف وطلبوا نزعها فلا يجابون الى طلبهم وحينئذ يكلف المستحق بضمان قيمة المزمة لهم فان دفعها اليهم تصير ملكاً له وان امتنع يوجب الناظر الدار أو القاضى ان لم يكن ناظر وتصرف أجرتها الى الورثة بقدر قيمة المارة ثم تعاد السكنى الى مستحقها

وهذا كله اذا وجد القاضى من يستأجر الموقوف لمارته من الغلة فاذا لم يجد ثبت له بيعه . ويترب على ذلك أن الدار الموقوفة للسكنى اذا انهدمت وأبى المستحق عمارتها من ماله وصارت بحال لا ينفع بها ولم يجد القاضى من يستأجرها لتعميرها ثبت للقاضى الحق في بيع ساحتها وانقاضها ويشتري بثمنها ما يكون بدلاً عنها لان القاضى يجوز له الاستبدال عند الضرورة وقد وجدت

﴿ استحقاق الموقوف عليهم الربيع ﴾

اعلم أن الموقوف عليهم اما أن يكونوا معينين بالاسم واما أن يكونوا

معينين بالوصف فان كانوا معينين بالاسم اشترط في الاستحقاق وجودهم يوم الوقف . وينبنى على ذلك أنه اذا قال جملت أرضي هذه موقوفة على فلان وفلان ومن بعدهما للفقراء فان كان كل منهما موجوداً وقت الوقف وقبله استحقا الربيع وان لم يكونا موجودين وقت الوقف صرف الربيع للفقراء وان كان أحدهما موجوداً والآخريتين استحق الموقوف كل الربيع ان كان الواقف يعلم بوفاته الآخر وقت الوقف وان كان لا يعلم أعطى الموجود النصف والنصف الآخر يعرف للفقراء وقد تقدم هذا المبحث بما لا مزيد عليه في قبول الوقف ورده

وان كانوا معينين بالوصف فلا يخلو الحال من أحد امرين : الاول ان يكون الوصف مما لا يزول كالغور والعمى . الثاني أن يكون مما يزول كالصغر والفقر . وان كان مما يزول فاما أن لا يحتمل العود كالصغر واما أن يحتمله كالفقر فان كان الوصف لا يزول أصلاً او كان يزول ولكنه لا يحتمل العود كان كالمعين بالاسم فيشترط في الاستحقاق وجوده وقت الوقف وينبنى على هذا أنه اذا قال جملت أرضي الفلانية وقفاً على أولادى الغور أو العميان ومن بعدهم للفقراء كان الوقف لهم خاصة دون غيرهم لانه علق الاستحقاق بوصف مخصوص فيتبع نصه ويعتبر الغور أو العميان من ولد يوم الوقف لا يوم الغلة وكذا لو قال أرضي وقف على صغار أولادى كان الوقف على الصغار خاصة ويعتبر في الاستحقاق من كان صغيراً وقت الوقف لا وقت وجود الغلة لان الصغر وان كان يزول ولكنه لا يعود فكان في كبره بمنزلة الاسم ( هذا هو المنصوص عليه فتأمل )

وان كان الوصف يزول ويحتمل عوده لم يكن ذكره بمنزلة الاسم  
 فيعتبر تحقق الوصف وقت وجود الغلة لا يوم الوقف . وينبنى على ذلك أنه  
 اذا وقف على فقراء قرابته أو المحتاجين منهم يعتبر الفقر أو الاحتياج وقت  
 وجود الغلة لا يوم الوقف فمن كان فقيراً وقت وجودها يعطى له نصيبه ولو  
 كان غنياً يوم الوقف والمحتاج الذى تدفع له الغلة هو من تدفع اليه الزكاة  
 ولا تكون له أرض أو دار يستغلها فان كان له ما ذكر فاما أن تنفي عنها حاجته  
 أولاً تنفي فان وقت فلا يدفع اليه شيء من ريع الوقف لانفاء الاحتياج وان  
 لم تنفي فلا يعطى شيئاً من الربيع الا اذا باعها وأنفق من ثمنها الى ان يبقى منه  
 أقل من نصاب الزكاة فلو كانت له دار يسكنها لم يؤثر ببيعها بشرط أن لا  
 تزيد عن حاجته لانها والحالة هذه تكون من حوائجها الاصلية

ومتى قبض الناظر غلة الوقف ثبتت ملكية المستحقين لها ولو قبل  
 قسمتها وبترفع على ذلك انه اذا تأخرت قسمة الغلة سنين بعد ما قبضها الناظر  
 وكان بعضهم فقيراً يوم وجودها وغنياً يوم القسمة استحق غلة السنين الماضية  
 كلها متى كان متصفاً بالفقر وقت وجود غلتها والسبب في ذلك أنه جعل  
 الاستحقاق عند وجود وصف مخصوص فتى وجد وقت وجود الغلة ثبت  
 الاستحقاق ومتى فقد انتفى

ووجود الغلة الذى علق به الاستحقاق يختلف باختلاف الاحوال لان  
 الوقف اما أن يكون غير مستأجر واما أن يكون مستأجراً فان كان الاول  
 فوجودها يعتبر من اليوم الذى يصير فيه الزرع متقوما ان كان المزروع حباً  
 أو من اليوم الذى ينقصد فيه الثمر ويصير مأموماً من العاهة . وان كان الثانى

وهو ما اذا كانت دار الوقف أو أرضه مؤجرة لمن يزرعها لنفسه بأجرة مقسطة على أقساط معلومة يعتبر في الاستحقاق حلول كل قسط منها فإذا فرض وكانت الأجرة مقسطة على ثلاثة أقساط في السنة يدفع كل قسط بعد مضي أربعة أشهر يعتبر في الاستحقاق أدرك القسط . وينبنى على ذلك أن من كان غنياً في أثناء هذا الزمن ولكن طرأ عليه الفقر أو الاحتياج قبل تمام الزمن الذي يستحق فيه القسط استحق من أجرة هذا القسط وأن من كان متصفاً بالوصف المنصوص عليه من الواقف في أثناء زمن القسط ولكن قبل تمامه زال هذا الوصف لا يستحق شيئاً منه

( وانظر هذا مع قولهم ان الأجرة مقابلة بالمنفعة فكل جزء من الزمن يمتضى من وقت الأجرة يقابله جزء من الأجرة )

فقد علمت أنه متى تحقق الوصف الذي نص عليه الواقف في شخص عند ظهور الغلة وكان هذا الوصف مما يزول ويمود استحق من اتصف به وقت ظهور الغلة منها سواء كان متصفاً به قبل ظهورها أو لا فان أعطاه الناظر ما يستحقه فيها وإن لم يعطه يكون له الحق في مطالبة الناظر به فان طالبه فاما ان يكون بعد مضي المدة القانونية أو قبلها فان كان بعد مضيها بأن ترك دعواه الاستحقاق خمس عشرة سنة بدون عذر شرعي مع التمكن من اقامتها في أثناء تلك المدة فلا تسمع دعواه وإن كان قبل مضيها سمعت الدعوى ومتى أثبت دعواه حكم له بالاستحقاق من وقت وجوده أو من الوقت الذي كان متصفاً فيه بالوصف المعين من الواقف . وينبنى على ذلك أنه اذا وقف شخص على ذريته أو على الفقراء منهم ولم يعط الناظر لواحد من الذرية أو

لفقير منها شيئاً من ريع الوقف فادعى على الناظر بأنه من ذرية الواقف أو من فقراء لندرية وأثبت ذلك وحكم له به القاضي بسند الحكم الى وقت وجوده في الاول والى وقت قهره في الثاني فيثبت له الرجوع بحصته في السنين الماضية على من تناولها من المستحقين وليس له الرجوع على الناظر ان كان الدفع للمستحقين بقضاء من القاضي فان كان بغير قضاء يثبت له الرجوع عليه أيضاً

وهذا الحكم مأخوذ بطريق القياس على مسئة الوصى اذا قضى دين الميت بجميع التركة ثم ظهر دين آخر عليه فان كان أداه بقضاء القاضي فلا يرجع الدائن الآخر عليه بشئ، وان كان الاداء بغير اذن من الحاكم ضمن للدائن

وقد نصوا على أنه اذا قال جملت أرضي القلاية وفقاً على أولادى وأولاد أولادى ثم ان الناظر لم يصرف لأولاد البنات شيئاً من ريع الوقف زمناً فطالبوه بنصيبهم وحكم لهم القاضي بالاستحقاق فلا يستحقون من ريع الوقف في الزمن الماضي بل يصرف لهم استحقاقهم من غلة الوقف بعد الحكم لا قبله ان كانت الغلة هالكة. وقالوا في الفرق بين هذه المسئلة والتي قبلها أن دخول أولاد البنات في الوقف على أولاد أولاده فيه خلاف فاذا قضى باستحقاقهم فان دخولهم وان كان يقع مستنداً الى وقت الوقف الا أنه بسبب الاختلاف صار الحكم مثبتاً حقهم الآن في الغلة القائمة فلم غلة سنة الحكم وغلة السنين الماضية ذ كانت قائمة للاستناد دون المستهلكة لشبهة الاختصار وهذا بخلاف من لم يقع خلاف في دخوله في الوقف ثم أثبت دخوله فان

القضاء به مظهر أنه منهم لا مثبت فيستند الى وقت الوقف سواء كانت الغلة موجودة أو مستهلكة ولا يقتصر على يوم الحكم ( تأمل )  
 والمستحقون في الوقف لا يأخذون شيئاً من ريعه الا ما فضل منه  
 صافياً بعد مصاريف المارة الضرورية والمؤون وأداء العشر أو الخراج المقرر  
 على العقار ودفع الدين الواجب في ريع الوقف ان كان عليه دين واجب  
 الاداء من الربيع

### الحكر

الاحتكار هو عقد اجارة يقصد به استبقاء الارض الموقوفة تحت يد  
 شخص ( يسمى محتكراً ) للبناء أو للتنمى أو للغراس ما دام يدفع أجر المثل  
 والاحتكار غير جائز مطلقاً بل في حالة مخصوصة وهي اذا تخربت دار الوقف  
 وتعطل الانتفاع بها بالكلية جاز اعطاؤها لشخص لينبئ فيها ويقدر أجر لذلك  
 يدفع في كل شهر أو سنة لجهة الوقف ولكن يشترط لذلك ثلاثة شروط :  
 الاول — أن لا يكون للوقف ريع تعمربه فان وجد لزم تعميرها منه ولا  
 تعطى بالحكر . الثاني — ان لا يوجد أحد يرغب في استئجارها مدة مستقبله  
 باجرة معجلة تصرف في تعميرها فان وجد من يرغب في ذلك استؤجرت  
 له . الثالث — ان لا يمكن استبدالها فإذا مكن بان وجد من يرغب في أخذها  
 ويعطى للوقف بدلاً يكون منتفعاً به أو نقوداً يشتري بها ما يكون وقفاً دائماً  
 مقامها اتبعت هذه الطريقة لانها أصح لجهة الوقف .  
 ومتى وجد المذوغ الشرعى للاحتكار واعطيت الارض للمحتكر فلا



بد أن يكون الحكر باجرة المثل وقت الحكر فلا يصح أن يكون أقل من أجر المثل ومع ذلك فلا تبقى الاجرة بحال واحد بل تزيد وتنقص على حسب الزمان والمكان

ومتى بنى المحتكر أو غرس في الارض المحتكرة ثبت له حق القرار فيها فلا تنزع من يده مادام يدفع أجر المثل فان استمر أجر المثل بان لم يزد عن الوقت الذى أخذها فيه فيها واما ان زاد أجر المثل فاما أن تكون الزيادة يسيرة أو فاحشة فان كانت يسيرة فلا يلتفت اليها وحينئذ فلا يطالب المحتكر الا بالاجرة المتفق عليها في العقد والزيادة اليسيرة هي التى تدخل تحت تقويم المقيمين وقال بعضهم هي التى لا تتجاوز خمس المبلغ المتفق عليه

وان كانت الزيادة فاحشة فاما أن يكون السبب في زيادتها هي العمارة أو البناء الذى أقامه المحتكر أولا فان كانت بسبب العمارة فلا يلتفت اليها ايضا لانها ناشئة من شيء مملوك للمحتكر بحيث لو رفع هذا الشيء لم تستأجر باكثر مما أخذها به فلا تنزع من يده للزوم الضرر بالمحتكر بدون فائدة تعود على الوقف

وان كانت الزيادة لا بسبب العمارة فاما أن تكون لتعنت على المستأجر لقصد الاضرار به واما أن تكون لكثرة رغبات الناس في الصقع . فان كانت الزيادة لتعنت فلا يلتفت اليها ايضا بل تبقى الارض تحت يد المحتكر بالاجرة المتفق عليها في العقد . وان كانت لكثرة الرغبات اعتبرت هذه الزيادة وحينئذ يعرض المتولى الامر على المحتكر ويخيره بين أمرين : الاول قبول الزيادة ، الثانى فسخ العقد . فان قبلها كان أحق من غيره دفعا للضرر عنه

وإن امتنع من قبولها فاما أن يكون رفع البناء والغراس غير مضر بالارض  
واما أن يكون مضرًا بها فان كان غير مضر ألزم برفعه وإن كان مضرًا بها  
واراد رفعه فلا يمكن من ذلك دفعا للضرر عن الوقف وحينئذ يخير الناظر  
بين أن يملكه لجهة الوقف بأقل القيم الثلاث (مستحق البقاء أو مقلوع بالفعل  
أو مستحق القلع أو الهدم) متى كانت المارة نافعة للوقف وبين أن يتركه  
الى ان يتخلص من الارض فيأخذ المحتكر انقاضه (تأمل وانصف) ويجوز  
ان يتفق الناظر والمحتكر على اجارة الارض مع البناء وحينئذ ينظر  
لإقدار ما يستأجر به كل منهما وتقسيم الاجرة بالنسبة لما اصاب البناء يعطى  
لصاحبه وما اصاب الارض يعطى لناظر الوقف (وهو حسن)

### ﴿ في الوقف على نفسه وولده ونسله ﴾

اعلم انهم اختلفوا فيما اذا جعل الواقف ريع الوقف لنفسه أولا ثم الى  
جهة عينها بأن قال جعلت أرضي هذه موقوفة لله عز وجل على أن لي غلتها  
ما عشت ثم من بعدى على ولدى وولد ولدى ونسلى ثم من بعد انقراضهم  
يصرف الريع الى الفقراء فقال بعضهم بعدم صحة الوقف مستدلا بأن الوقف  
تبرع على وجه التملك فاشتراطه الريع لنفسه يبطله لان التملك من نفسه  
لا يتحقق وقال بعضهم بصحة الوقف مستدلا بما روى من أن النبي عليه الصلاة  
والسلام كان يأكل من صدقته الموقوفة ولا يحل الاكل منها الا بالشرط  
فدل على صحته. ولان مقصوده التقرب الى الله تعالى وفي الصرف الى نفسه

ذلك بدليل قوله عليه الصلاة والسلام : نفقة الرجل على نفسه صدقة . وهذا هو الذى اعتمدوه لقوة دليله ولترغيب الناس فى الوقف ولكن لا خلاف بينهم فى صحة الوقف اذا جعل ريعه مصروفاً من أول الامر الى ولده أو أولاده ثم من بعدهم لجهة خيرية سماها وانما الكلام فى استحقاق الطبقة العليا فقط فاذا انقرضت يصرف الريع الى الجهة الخيرية التى عينها أو جميع الطبقات فلا يصرف الريع الى الجهة الخيرية الا بعد انقراض جميع الطبقات من الاولاد وهذا الموضوع فيه تفصيل وبيان :

ان الواقف اما ان يأتى بلفظ ( ولدى ) وأما أن يأتى بلفظ المثنى ( ولدى )  
وأما أن يأتى بلفظ الجمع ( أولادى )

فان كان الاول فاما أن يقتصر على درجة واحدة بأن يقول على ولدى  
وأما أن يأتى بدرجتين بأن يقول على ولدى وولد ولدى وأما أن يأتى بثلاث  
درجات بأن يقول على ولدى وولد ولدى وولد ولدى

فان اقتصر على درجة واحدة فاما ان يكون له ولد لصلبه وقت الوقف  
أو لا فان كان له ولد وقت الوقف استحق الريع سواء كان مذكراً أو مؤنثاً  
لانه اسم مأخوذ من الولادة وهى موجودة فيها وسواء كان واحداً أو  
متعددًا لانه مفرد مضاف فيم حينئذ تكون الغلة لاولاد الصلب مابقى  
منهم أحد فاذا انقرضوا يصرف الريع الى الجهة التى سماها بعدهم ولا يصرف  
الى ولد الولد شىء لاقتصاره على الدرجة الاولى ولا استحقاق بدون شرط  
وان لم يكن له ولد لصلبه وقت الوقف فان كان له ولد ابن سواء كان مذكراً  
أو مؤنثاً كانت الغلة له خاصة فلا يشاركه فيها من دونه من الدرجات ولا

يستحق ولد البنت مع ولد الابن شيئاً على القول الممول عليه لان أولاد البنات انما ينسبون الى آبائهم لا الى آباء أمهاتهم فاذا ولد للواقف ولدٌ لصلبه رجع الريع من ولد الابن اليه وان لم يكن له ولد لصلبه ولا ولد ابن وقت الوقف صرف الريع الى الجهة التي عينها الواقف بعد ولده فاذا حدث له ولد رجعت الغلة اليه

وان اقتصر الواقف على درجتين ( بأن قال على ولدى وولد ولدى ) يصرف الريع الى الدرجة الاولى والثانية فقط ولا يصرف الى الدرجة الثالثة وحينئذ يعطى الريع لأولاده وأولاد أولاده ما بقى واحد منهم فاذا ماتوا ولم يبق منهم أحد يصرف الريع الى الجهة التي عينها الواقف بعدم وفي هذه الحالة تدخل أولاد البنات سواء كانوا ذكورا أو إناثا على القول الممول عليه لان ولد الولد كما يتناول أولاد البنين يتناول أيضاً أولاد البنات لان ولد الولد اسم لمن ولده ولده وابنته ولده فمن ولده بنته يكون ولد ولده حقيقة فيستحق في الريع

وان أتى الواقف بثلاث درجات ( على ولدى وولد ولدى وولد ولدى ) تصرف الغلة الى أولاده وأولاد أولاده أبداً ما تناسلوا فلا تصرف الى الجهة التي نص عليها الواقف من بعدم الا بعد انقراض الذرية بأن لم يبق منهم أحد وقالوا في الفرق بين هذه الحالة والتي قبلها انه لما سمي ثلاث درجات وجدت الكثرة فصاروا بمنزلة الفخذ فيتعلق الحكم بنفس الانتساب لا غير وهو موجود في حق من قرب ومن بعد فيستحق جميع الذرية بخلاف ما اذا نص على درجتين فقط ( تأمل )

وان كان الثاني وهو ما اذا أتى بلفظ المثنى (ولدى) فان عينها بالتسمية أو الإشارة استحقا الربيع كله دون أولاده الباقيين ان كان له غيرهما ومن بعدهما يصرف الربيع الى من عينه الواقف

وينبئ على ذلك انه لو قال وقفت أرضي هذه على ولدي فلان وفلان فاذا انقرضا فهي على أولادها أبداً ما تناسلوا صرف الربيع اليهما فاذا مات أحدهما وخلف ولداً يصرف نصف الغلة الى الباقي والنصف الآخر يصرف الى الفقراء فاذا مات الولد الآخر يصرف جميع الغلة الى أولادها لان مراعاة شرطه لازمة في الوقف متى كان معدولاً به وهو انما جملة الاولاد الاولاد بعد انقراض الولدين فاذا مات أحدهما يصرف نصف الغلة للفقراء (تأمل) وان لم يعينها فان لم يكن له الا ولدان استحقا جميع الربيع أيضاً وان كان له غيرهما كان المستحق مجهولاً فيرجع اليه في البيان فان بين اتبع بيانه وان مات قبل البيان فالظاهر انه يوقف كل الربيع حتى يصطلحوا على طريقة فتتبع أو يتفقوا على المستحقين منهم

وهذا الحكم يؤخذ بطريق القياس على ما قالوه فيما اذا حفظ الواقف لنفسه الحق في أن يخرج أو يحرم من شاء من الموقوف عليهم ثم قال اخرجت فلاناً أو فلاناً أو أحرمت فلاناً أو فلاناً فانهم نصوا على أنه يخرج أحدهما يقيين وحيث أنه غير معلوم فيرجع اليه في البيان فان بين فيها وان مات قبل البيان تقسم الغلة على من لم يخرجهم ويعطى لهدين سهم واحد ويقال لهما ان اصطلاحهما فهو لكما والا فهو موقوف أبداً الى ان تصطلحا

وان كان الثالث وهو ما اذا أتى الواقف بلفظ الجمع (أولادي) فان

أنى بدرجتين أو ثلاث فلا خلاف في استحقاق جميع نسله قربت الدرجة أو بعدت لأن اسم الاولاد يتناول الكل بخلاف اسم الولد فإنه لا يعم الا اذا أتى بثلاث درجات كما عرفته

وان أتى بدرجة واحدة فاما أن يعينهم أولا

فلو عينهم سواء كان بالاسم أو الاشارة وكان له غيرهم لم يدخل في الاستحقاق المسكوت عنه واذا مات واحد من عينهم صرف نصيبه للفقراء لا الى باقيهم لانه وقف على كل واحد منهم فاذا انقرضوا جميعا صرف الربيع الى الجهة التي عينها الواقف بعدهم لا الى اولادهم فلو قال بعد تعيينهم ثم على اولادهم لم يدخل اولاد المسكوت عنهم لأن الضمير في اولادهم يعود الى الميتين بخلاف ما اذا قال بعد التعيين ثم على اولاد اولادى فان اولاد المسكوت عنهم يدخلون في الاستحقاق لشمول اولاد الاولاد لهم واستدلوا على هذا الحكم بما في الاسعاف وهو لو قال الرجل وقفت على ولدى وأولادهم وأولاد اولادهم وكان له اولاد مات بعضهم قبل صدور الوقف يكون على الاحياء وأولادهم فقط دون اولاد من مات قبل الوقف لأن الوقف لا يصح الا على الاحياء ومن سيحدث ولا يصح على الاموات فالضمير يعود الى اولاد الاحياء يوم الوقف دون غيرهم ولكنه لو قال على ولدى وولد ولدى وأولاد اولادهم دخل في الاستحقاق اولاد من مات قبل صدور الوقف بقوله وولد ولدى لأن ولد من مات قبله ولد ولده ( تأمل )

وان لم يعينهم بان قال على اولادى ولم يسمهم ولم يشر اليهم فقد اختلفوا فيه فبعضهم يقول يصرف الربيع الى اولاد الصلب فقط فاذا ماتوا أعطى الربيع

الى الجهة التي عينها الواقف بعد أولاده فلا يعطى لأولاد الاولاد شيء  
وبعضهم يقول يدخل في الاستحقاق جميع الطبقات ولكن هؤلاء اختلفوا  
فيما بينهم فمن قائل يبدأ بالطبقة الاولى فاذا انقرضت أفرادها اعطى للدرجة  
الثانية فاذا انقرضت يعطى الريع الى الدرجات التي تليها ويستوى فيه الجميع  
قريبهم وبعيدهم على السواء وهذا غريب في باب له لم يسويين جميع الطبقات  
في الاستحقاق بدون ترتيب ولم يرتب بين جميعها ولذلك فان المولى أبا السعود  
خطأ من قال بهذا القول ومن قائل يصرف الريع الى جميع الطبقات على  
السواء بدون ترتيب فلا يعطى الى الفقراء شيء ما دام النسل موجوداً وهذا  
هو الذي مشى عليه صاحب فتح القدير وشرح الدرر والدرر والاشباه  
﴿ استحقاق الواحد من الاولاد عند انفراده جميع الغلة ﴾

( وعدم استحقاقه )

قد علمت أن الشخص اذا وقف على أولاده فاما أن يأتي بلفظ  
المفرد أو بلفظ المثنى أو بلفظ الجمع فان أتى بلفظ المفرد (ولدى) وكانت له  
أولاد كثيرة استحقوا الريع فاذا مات أحدهم صرف نصيبه الى الباقي فلا  
يعطى شيء من الريع الى الجهة التي عينها الواقف بعد ولده مادام واحد منهم  
موجودا لان لفظ ولدى مفرد مضاف فيم الواحد والاكثر

وان أتى بلفظ المثنى (ولدى) وعينها يعطى الريع لهما ما عاشا فان مات  
احدهما يصرف نصيبه الى الجهة التي عينها الواقف بعدهما فلا يعطى كل الريع  
الى الموجود منهما لانه لا يطلق على الموجود اسم الولدين  
وان أتى بلفظ الجمع (أولادى) فان كان له أكثر من واحد استحقوا

جميع الريع على السواء وان كان له ولد واحد استحق نصف الغلة فقط على ما اعتمدوه والنصف الباقي يعطى الى الجهة التي نص عليها الواقف بعدم وقالوا في توجيه ذلك ان اللفظ جمع واقله في الوقف اثنان ولذلك لم يختلفوا فيما اذا وقف على بنه وليس له الا ابن واحد بل اتفقوا على أن الابن الموجود لا يستحق الا نصف الريع والنصف الباقي يعطى لمن بعدهم بنص الواقف ( تأمل )

### ﴿ استحقاق الموقوف عليهم على السواء ﴾

( أو التفضيل أو الترتيب )

متى وقف شخص على ولده أو أولاده وكانت جميع الطبقات داخلة في الوقف صرف الريع اليهم فلا يعطى شيء للجهة التي عينها ما دام واحد منهم موجوداً على الطريقة التي عرفتها مما تقدم ولكن كيفية الصرف لهم يتبع فيها شرط الواقف . وبيان ذلك انه لا يخلوا الحال من واحد من امرين ( الاول ) ان لا يرتب بين الدرجات — ( الثاني ) ان يرتب بينها . فان كان الاول بأن قال وقفت ارضي هذه على اولادى واولاد اولادى ونسلم وعقبهم ومن بعدهم يصرف الريع الى جهة كذا استحق الريع كل من وجد من ذرية الواقف سواء كان مذكراً او مؤنثاً وسواء كان من اولاد الذكور أو اولاد الاناث فلا تحجب الطبقة العليا منهم الطبقة السفلى وحينئذ تقسم الغلة بينهم جميعاً بالتساوى فلا يأخذ كل واحد من الذرية الا نصيباً واحداً عند القسمة



عليهم لانه لم يوجد ما يدل على خلافه حتى اذا وجد اتبع . فلو انشأ وقفه  
بالكيفية المتقدمة واشترط انه كلما حدث الموت على واحد منهم وكان له ولد  
او ولد ولد وان سفل فنصيبه يكون لولده وولد ولده ونسله صح الشرط  
وحينئذ تقسم غلة الوقف بين الموقوف عليهم حيهم وميتهم بالسوية وما اصاب  
الميت يأخذه ولده واحداً كان أو أكثر منضمماً الى نصيبه في الوقف ولكن  
محل عدم تفضيل الذكور على الانثى او الانثى على الذكور اذا لم ينص  
الواقف على شيء فان اشترط شيئاً من ذلك اتبع شرطه

وان كان الثاني وهو ما اذا رتب بين الدرجات بأن انشأ الوقف بالكيفية  
المتقدمة وشرط ان الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى او اتى بما يدل على  
الترتيب كلفظة ثم استحق الريع من كان موجوداً من الطبقة العليا وقت  
ظهور الغلة فلا يعطى لاحد من الدرجة الثانية شيء الا اذا انقضى الموجودون  
في الدرجة الاولى ولا يعطى لمن هو موجود من الدرجة الثالثة حتى ينقرض  
من في الثانية وهكذا حتى تنقرض الدرجات . وتا عن آخرها فتصرف الغلة  
الى الجهة التي عينها الواقف بعد انقراض الذرية

ولكن محل عدم استحقاق واحد من الطبقة الثانية شيئاً من الريع مادام  
في الطبقة العليا احد الخ اذا لم يوجد شرط بخلاف ذلك فان وجد كما اذا  
اشترط الواقف في هذه الحالة ( حالة الترتيب بين الدرجات ) أن من مات  
من الموقوف عليهم وترك ولداً أو ولد ولد وان سفل فنصيبه لولده ونسله اعتبر  
شرطه فينتقل نصيب الميت من الدرجة الأولى الى ولده ونسله . وحينئذ  
يشارك المستحقين في الدرجة الاولى وان كان من الدرجة الثانية أو الثالثة

وينتقل نصيب الميث من الدرجة الثانية الى ولده في الدرجة الثالثة أو الرابعة وهكذا عملاً بنص الواقف فان سكنت الواقف عن نصيب الميث فلا يعطى لولده بل يرجع لاصل الغلة ويقسم على جميع المستحقين الموجودين في درجة المتوفى

وفي هذه الحالة يقسم الربع على جميع الموجودين في الطبقة المستحقة سواء كانوا ذكوراً أو إناثاً بلا تفضيل حيث لم ينص على ذلك فان نص عليه أتبع شرطه . وينبني على ذلك أنه اذا أنشأ وقفه على أولاده ثم على أولادهم ثم وثم الخ واشترط أن المذكر يأخذ نصف الانثى فلا كلام في اتباع نصه فان جاءت الغلة وكان الموجودون في الدرجة العليا ذكوراً وإناثاً قسمت الغلة بينهم للذكر مثل حظ الانثيين وان ظهرت الغلة وكان الموجودون في الطبقة العليا ذكوراً فقط أو إناثاً فقط تكون الغلة بينهم بالسوية بدون احتياج الى أن يفرض مذكر مع الاناث أو مؤنثا مع الذكور وهذا الحكم يخالف الحكم في الوصية وذلك لانه اذا أوصى بثلث ماله لأولاد فلان للذكر مثل حظ الانثيين وكانوا وقت موت الموصى ذكوراً فقط أو إناثاً فقط فانه يفرض مع الذكور أنثى ومع الاناث مذكر ويقسم الثلث عليهم فما أصابهم أخذوه وما أصاب المفروض معهم يرد الى وريثة الموصى

والفرق بين الوقف والوصية أن ما يبطل من الثلث في الوصية يرجع ميراثاً الى وريثة الموصى وما يبطل من الوقف لا يرجع ميراثاً وانما يكون للدرجة التي تلي الدرجة المستحقة وهي لا تستحق شيئاً ما دام أحد من الدرجة العليا موجوداً فيستحقة من كان فيها حينئذ يكون المراد بقول الواقف للذكر

مثل حظ الانثيين انما هو على تقدير الاختلاط لا مطلقاً وعرف الناس  
جار على هذا

### ( استحقاق الحمل من الربع )

متى أنشأ شخص وقفه على أولاده وأولادهم الخ استحق جميع الموجودين  
من نسله يوم ظهور الغلة ان لم يرتب بين الدرجات واستحق جميع الموجودين  
في الدرجة العليا ان رتب بين الدرجات سواء كانوا موجودين وقت الوقف  
أو غير موجودين فالمولود منهم وقت ظهور الغلة يستحق بالاجماع وأما الحمل  
فبعضهم لا يجعله مستحقاً والبعض الآخر يثبت استحقاقه وهو المولود عليه  
ولكن يشترط أن يتحقق من وجوده في بطن أمه وقت ظهور الغلة وهذا  
التحقق يختلف باختلاف الاحوال .

وبيان ذلك أن الحمل اذا ولد بعد ظهور الغلة فاما أن تكون ولادته لأقل  
من ستة أشهر من وقت ظهورها وأما أن تكون لتمامها أولاً كثر فإن كانت  
ولادته لأقل من ستة أشهر استحق من الغلة لان أقل مدة الحمل ستة أشهر  
فتتحقق في هذه الحالة من وجوده في بطن أمه وقت ظهورها فيأخذ  
استحقاقه منها

وينبني على ذلك أنه اذا وقف رجل شيئاً من أملاكه على ولده الخ  
وله ولد واحد وقت الوقف فجاءت امرأته بولد آخر لأقل من ستة أشهر  
من وقت وجود الغلة شارك هذا الولد الاول لولمنا أنه كان موجوداً  
وقت ظهور الغلة

وان كانت ولادته لتمام ستة أشهر أو أكثر فان كانت الزوجية قائمة بين من ولدت وبين زوجها حقيقة بأن لم يحصل طلاق أصلاً أو كانت قائمة حكماً بأن كانت معتدة لطلاق رجعي فلا يستحق المولود من هذه الغلة لان الولد الموجود وقت ظهور الغلة يستحقها كلها ظاهراً والولد الحادث مشكوك في أنه كان موجوداً وقت وجود الغلة أو حملت به أمه بعد ذلك فلا يزاحم الموجود للشك

وان كانت الزوجية غير قائمه بأن كانت معتدة لطلاق بائن أو وفاة فأن مات الواقف ساعة مجيء الغلة أو وقع الطلاق في هذا الوقت فجاءت امرأته بولد لاقل من سنتين من وقت الموت أو الطلاق استحق من الغلة التي كانت موجودة وقتها والتي توجد بعدها ولو مضى على ظهورها أكثر من ستة أشهر لان الشارع لما حكم بثبوت نسب ولد المطلقة طلاقاً بائناً والمتوفى عنها زوجها حتى أتت به لاقل من سنتين من وقت الطلاق أو الوفاة فقد حكم بوجود الولد في بطن امه وقتها فيستحق من الغلة التي ظهرت في هذا الزمن ولا يتأتى شرعاً أن نقول أن المولود لا يستحق لانه ربما يكون حادثاً من وطء بعد الطلاق لان المطلقة بائناً لا يحل للزوج وقاعها وهو غير متأث منه بالنسبة لمعتدة الوفاة

وان عاش الواقف أو تأخر الطلاق البائن بعد ظهور الغلة زمناً يمكنه من الوصول الى زوجته فجاءت امرأته بولد في مدة سنتين من وقت وجود الغلة فلا حق لهذا الولد فيها لاحتمال حملها في هذا الولد بعد مجيء الغلة الا اذا كانت الولادة لاقل من ستة أشهر من وقت ظهورها فإنه يستحق

ويشارك غيره للتيقن من وجوده في بطن أمه وقت ظهورها  
ولو كان موت الواقف أو الطلاق قبل مجيء الغلة ولو بيوم ثم جاءت  
امراته بولد لأقل من سنتين من وقت الموت أو الطلاق استحق المولود  
من هذه الغلة لأن كلا منهما ان كان وقت مجيء الغلة كان لهذا الولد حصة  
فاذا كان قبله كان أولى بالحكم لانه أدل على وجود الولد عند مجيء الغلة

### ﴿ الغصب ﴾

الغصب له معنيان معنى في اللغة ومعنى في الاصطلاح فمعناه في اللغة  
أخذ الشيء من الغير على سبيل التغلب وفي اصطلاح الفقهاء هو ازالة يد محقة  
بأثبات يد مبطلّة في مال متقوم محترم . وحكمه أنه يجب على الغاصب رد  
الشيء المنصوب الى المالك مادام موجوداً فان هلك تحت يده ضمن بدله  
وهو القيمة أو المثل والموضوع الآن انما هو غصب الوقف فنقتصر عليه

### ﴿ غصب الوقف ﴾

متى تعدى شخص على شيء موقوف وأزال يد المتصرف فيه المحقة  
وأثبت يده المبطلّة اعتبر غاصباً له فيترتب على هذا الغصب حكمه وهو تضمينه  
بدله ان هلك تحت يده واسترداده منه ان كان موجوداً ولا فرق في تضمينه  
البذل بين هلاكه بتعديه أو بغيره لان يده يد ضمان اذا تعدى متحقق بنفس  
الغصب ولكن عند استرداده من الغاصب لا يخلو حاله من أحد أمور ثلاثة

الاول — ان يكون المغصوب على حالته وقت النصب

الثاني — ان يكون حصل فيه نقص

الثالث — ان يكون حصلت فيه زيادة

فان كان الاول فالامر ظاهر لانه ليس هناك داع لتكليفه بشيء اذ الموضوع ان الشيء لم يتغير عن حالته وقت النصب الا اننا نضمنه أجره المثل عن المدة التي بقي فيها تحت يده لان الحنفية وإن كانوا يقولون ان منافع النصب غير مضمونه الا أنهم يستثنون من ذلك الوقف ومال الصغير والمعد للاستغلال وان كان الثاني وهو ان يكون قد حصل في الشيء المغصوب نقص فلا يخلو الحال من أحد أمرين

الاول — ان تمكن اعادته الى الحالة التي كان عليها كما اذا هدم البناء وفي هذه الحالة يؤمر باعادته كما كان

الثاني — ان لا تمكن اعادته كشجر اقتلعه وفي هذه الحالة يضمن قيمته مستحق البقاء

وان كان الثالث وهو ان يكون قد حصل في المغصوب زيادة فلا يخلو الحال من الامور الآتية :

أولاً — ان يوجد الغاصب شيئاً يمكن نقضه وله قيمة بعده كالبناء والغراس

ثانياً — ان يوجد شيئاً يمكن نقضه ولكن ليست له قيمة بعده كالبياض

في الحائط

ثالثاً — ان يوجد شيئاً لا يمكن نقضه أصلاً

فان كان الاول فاما ان تكون الاقراض والشجار من مال الوقف أو من

أموال الناصب فإن كانت من مال الوقف أو كان لو هدم البناء لا يبقى لغير الانتقاض قيمة يؤخذ منه الاصل والزيادة وليس له أن يرجع على الوقف بشيء لأنه لو أراد الهدم لأخذ ملكه يكون متعنتاً لعود الضرر على الوقف بدون فائدة له

وان كانت الزيادة من مال الناصب تتخذ منه طريقة يظهر نفعها لجهة الوقف

وحينئذ ننظر في الامر فاذا وجدنا ان أخذها لا يضر بالوقف كلناها بأخذها وتفرغ الوقف سواء كانت الزيادة لها نهاية معلومة كالزراع أو لا كالبناء والغراس لانها موضوعة بغير حق فلا نراعي له مصلحة وان وجدنا ان أخذها يضر بالوقف وأراد أخذها فلا يمكن من ذلك وحينئذ يأخذها الناظر لجهة الوقف ويدفع له أقل القيم الثلاث ( وهي قيمتها مستحقة البقاء ومستحقة القلع أو الهدم وقيمتها مهدومة أو مقلوعة بالفعل )

وان كان الثالث وهو ما اذا كان الشيء الذي جرده لا يمكن نقضه أصلاً كحرث الأرض وإلقاء السرقين فيها واختلاطه بالتربة وحفر أنهارها فالحكم أن القيمة <sup>للمعتمدين</sup> يستردها منه ولا يضمن له شيئاً لأنه متمد ولا يمكنه أخذ شيء مما أجراه

### ✽ في الوقف المنقطع الثبوت ✽

الوقف ان كانت له صور في سجلات القضاة جريئاً على مقتضاها لانه

يعمل بالدفاتر السلطانية وسجلات القضاة المحفوظة وان لم توجد له صور في  
 دفاتر القضاة فاما أن يعلم له توزيع من النظار قديماً أو لا يعلم فان علم اتبع  
 ما كان جارياً حصوله من التوزيع على المستحقين من قديم الزمان لان الظاهر  
 انهم كانوا يفعلون ذلك موافقين شرط الواقف وهو المظنون بحال المسلمين  
 فيعمل به واذا لم يعلم حاله رجعنا الى القياس الشرعي وهو أن من أثبت بالبرهان  
 حقاً له فيه حكم له به فاذا لم يدع أحد حقاً فيه أو ادعى ولم يثبت أعطينا ريفه  
 الى الفقراء لان الوقف في الاصل لحسم وقد علم مجرد كونه وقفاً ولم يثبت  
 فيه حق لغيرهم فيصرف اليهم فقط  
 ولو أراد أولاد الواقف ابطال الوقف لم يقبل منهم ذلك ولا يجوز  
 للقضاة سماع دعواهم

### — المزارعة —

الموضوع خاص بالمزارعة في أرض الوقف ولكن لا بأس بأن نبين لك  
 معنى المزارعة وشروطها وأحكامها باختصار ثم نكمل على الموضوع الخاص وهو:

### ﴿ المزارعة في أرض الوقف ﴾

( تعريف المزارعة )

المزارعة في اللغة اسم من الزرع وفي اصطلاح الفقهاء عقد على الزرع  
 ببعض الخارج



## ( أركان المزارعة )

أركان المزارعة أربعة وهي أرض وبذر وعمل وبقر أو ما يقوم مقامه  
فن كانت له أرض وسلمها لغيره يتولى زراعتها وكل منها يأخذ جزءا  
من المحصول سمي هذا العقد مزارعة

## ( شروط المزارعة )

وشروط المزارعة ثمانية (الاول) صلاحية الارض للزراع (الثاني)  
أهلية الماعدين (الثالث) ذكر مدة متعارفة يبيش أحد المتعاقدين لمثلها غالبا  
وسوغ بعضهم جوازها بدون ذكر المدة ويقع على مدة يحصل فيها زرع واحد  
وهذا هو الذي اعتمدوه (الرابع) بيان من عليه البذر وبعضهم اكتفى  
عن ذلك بالعرف (الخامس) بيان جنس البذر ولا يشترط بيان قدره لعلمه  
بأعلام الارض (السادس) بيان نصيب كل من صاحب الارض والمزارع  
(السابع) التخلية بين الارض والعامل بحيث يمكن المزارع الانتفاع  
بالارض (الثامن) أن لا يذكر فيها ما يقطع الشركة في الخارج ويترتب  
على هذا أن المزارعة تكون فاسدة اذا اشترط لاحدهما مقدار مخصوص  
يأخذه أحدهما أولا أو اشترط رفع البذر من المحصول قبل القسمة أو اشترط  
رفع ما يسد به الخراج الموظف أولا وبعد ذلك يقسم الباقي على مقتضى  
الشرط لانه من الجائز أن لا تخرج الارض الا هذه القادير فتقطع الشركة  
في المحصول فلا تصح

فتى استوفت المزارعة هذه الشروط حكمنا بصحتها ومتى انتفى واحد  
منها حكم بعدم الصحة وكل منها له حكم

### ( حكم المزارعة )

متى صحت المزارعة ترتب عليها حكمها وهو أنه ان خرج شيء من المحصول  
قسم على حسب الشرط المتفق عليه تنفيذاً لغرضها وان لم يخرج شيء فلا شيء  
لكل منهما على الآخر لان كلا منهما يستحق جزءاً من المحصول باعتبار  
الشركة فيه ولا شركة في غير الخارج واذا امتنع أحدهما عن المضي في العقد  
أجبر على السير كما اتفق ولكنهم قالوا ان امتنع رب البذر قبل القائه لا يجبر  
لانه لا يمكنه المضي الا باتلاف ماله وهو القاء البذر في الارض ولا يدرى  
هل يخرج اولاً

ومتى فسدت المزارعة وخرج شيء من المحصول كان جميعه لرب البذر  
لانه نماء ملكه ويكون للآخر أجر مثل عمله أو أرضه ولكن لا يزداد على  
الشروط وان لم يخرج شيء فان كان البذر من قبل العامل فعليه أجر مثل  
الارض لملكها وان كان من قبل رب الارض فعليه أجر مثل العامل  
ومن حيث أن وظيفة ناظر الوقف هي القيام بمصلحته والاعتناء بأموره  
حتى تكون تصرفاته موافقة لمصلحة الموقوف عليهم فلي الناظر أن ينظر في  
شأن الارض الموقوفة فان رأى أن اعطاءها بالمزارعة أنفع من اجارتها ومن  
زراعتها على ذمة الموقوف عليهم فعل ذلك مراعيًا جميع الشروط المتقدمة  
واذا تم العقد بين الناظر والمزارع اتبعت الاحكام المتقدمة

ومتى استلم المزارع أرض الوقف وجب عليه السير كما يقتضيه العقد  
فإن قصر في عمل الأرض المعتاد من السقي وغيره أو ترك حفظ الزرع حتى  
أكلته الدواب أو الجراد مع إمكان رده فعليه الضمان

وما دام كل من المزارع وناظر الوقف موجوداً والمدة باقية استمر عقد  
المزارعة ولا يفسخ إلا إذا كان هناك عذر يبيح ذلك

وما دامت مدة المزارعة باقية وكل من الناظر والمزارع موجوداً استمر  
عقد المزارعة ولا يفسخ إلا إذا كان هناك عذر يبيح لأحدهما ذلك

فإن انقضت المدة قبل ادراك الزرع فقد انتهى عقد المزارعة ولكن  
رفعاً للضرر تبقى الأرض في يد المزارع إلى ادراكه ولكن يلزمه أجر ما فيه  
نصيبه من الأرض وجميع ما يلزم للزرع في هذه الحالة يكون عليها كل  
بقدر نصيبه لأن جميع المصاريف اللازمة للزرع قبل ادراكه وبقاء المدة  
كنفقة بذور ومؤنة حفظ وكرى نهر تكون على العامل ولو بلا شرط وجميع  
المصاريف اللازمة له بعد ادراكه كحصاد ودياس وتذرية تلزم كل منهما بقدر  
نصيبه لأنه بعد الادراك صار مالا مشتركاً ومثل هذا في الحكم المصاريف  
التي تلزم بعد مضي المدة لأن عقد المزارعة قد انتهى وانما أبقيناه دفعا للضرر  
وإن مات ناظر الوقف والمدة باقية فلا يفسخ عقد المزارعة بل يستمر  
المزارع على العمل حسب العقد لأن العقود التي ترد على المنافع كالإجارة  
والمزارعة وإن كانت تنفسخ بموت أحد المتعاقدين إلا أن محل ذلك إذا عقدها  
كل منهما لنفسه فإن عقدها لغيره فلا تنفسخ بموته ولا شك في أن ناظر  
الوقف ليس عاقداً لنفسه بل للموقوف عليهم فلا يفسخ عقد إجارته ومزارعته

في أرض الوقف بموته

وان مات المزارع في أثناء المدة انفسخ عقد المزارعة ولكن لو كان  
الزرع بقلا لم يدرك أو ان حصاده تبقى المزارعة على شروطها لورثته الى أن  
يدرك الزرع وان أبي الناظر دفعا للضرر وفي هذه الحالة لا يلزم الورثة أجر  
حصة ما شغله نصيبهم من الارض لان الموضوع ان عقد المزارعة باق  
وان مات كل من الناظر والمزارع أثناء المدة فالحكم كما لو مات  
المزارع وحده

### ﴿ المساقاة ﴾

المساقاة في اللغة مفاعلة من السقي وفي الشرع هي دفع الشجر وما في  
معناه الى من يصلحه بجزء معلوم من ثمره وهي جائزة كالمزارعة على القول  
الممول عليه وأما شروطها فهي شروط المزارعة الممكن وجودها فيها وهي —  
أهلية العاقدين وذكر حصص كل منهما من الثمر — والتخلى بين العاقل وبين  
الاشجار — والشركة في الثمار ولا بد أن يكون الجزء مشاعا لتكون الشركة  
مبتحقة متى وجد الثمر بخلاف الشروط التي لا يتأتى وجودها كبيان البذر  
وجنسه وصاحبه وصلاحيه الارض للزراعة لان وجودها هنا غير متأث  
فلا يصح اشتراطها

وبما أن أرض الوقف قد تكون فيها أشجار ويكون اعطاؤها بعقد  
المساقاة أنفع للموقوف عليهم جاز للناظر ذلك مع مراعاة الشروط المتقدمة  
وعدم عباة المساقى بما لا يتغابن الناس فيه

ومتى تم العقد بين الناظر والمساق وجب عليه القيام بما ألزم الا اذا كان هناك عذر يمنعه من ذلك فلو أهمل حتى تلف الشجر أو الثمر ضمن ومن حيث ان عقد المساقاة وجد بين الناظر وشخص مخصوص فلا يجوز لهذا أن يساقى غيره الا اذا صرح له الناظر بذلك أو فوض الامر الى رأيه وينبئ على ذلك انه لو ساقى غيره بدون ما ذكر يكون المحصول كله للوقف فلا يستحق المساقى الثأني شيئاً منه لعدم وجود عقد بينه وبين الناظر ولا يأخذ المساقى الاول منه شيئاً أيضاً لانه لم يعمل ولكن يأخذ المساقى الثاني أجر مثله من المساقى الاول ( تأمل )

وما دامت مدة المساقاة باقية وكل من الناظر والمساق موجوداً أتبع أحكام العقد فان انقضت المدة والثمر غرض انفسخ عقد المساقاة — الا أنه يبقى الى أن ينضج الثمر دفماً للضرر عن المساقى فان شاء حمل على ما كان وان شاء ترك وحينئذ يخير الناظر بين الخيارات الثلاثة الآتية فيما اذا مات المساقى وامتنعت ورثته عن العمل

وان مات الناظر أثناء المدة فلا يفسخ عقد المساقاة بل يستمر المساقى الى انتهاء العقد لان العقد لغيره كما عرفت في المزارعة فلا يفسخ بموته وان مات المساقى في أثناء المدة انفسخ العقد لانه عاقد لنفسه ولكن اذا كان على الشجر ثمر لم يدرك بقي العقد الى حين ادراكه دفماً للضرر عن ورثته وحينئذ يثبت لهم الخيار فان شاؤوا قاموا بالعمل حتى يدرك الثمر وان كره الناظر ذلك فيقسم على حسب الشرط الذي كان بين الناظر وبين مورثهم وان قطع الثمر فلا يجبرون على العمل ولكن دفماً للضرر عن الوقف يخير

الناظر بين واحد من أمور ثلاثة : الاول قسمة البسر على الشرط المتفق عليه ويظهر أن هذا مقيد بما اذا كانت قسمته ممكنة بدون قطعه لانها اذا لم تمكن الا بقطعه فان الناظر لا يملك ذلك لضرر الموقوف عليهم مع أن تصرفاته منوطة بالمصلحة — الثاني ان يقوم البسر ويعطى لهم قيمة نصيبهم فيبقى كل الثمر لجهة الوقف — الثالث ان يتفق على البسر حتى ينضج ويأخذ كل منهم حقه فيه على سبيل الشرط ولكن الناظر يرجع عليهم بما خص حصتهم من المصاريف

وان مات كل من الناظر والمساقي انفسخ العقد أيضاً لموت المساقي ولكن اذا كان على الشجر ثمر لم يدرك فدفعا للضرر عن ورثة المساقي يبقى العقد الى انتهاء ادراكه وحينئذ يخبرون بين العمل والترك فان اختاروا العمل فيها وان اختاروا الترك يخبر الناظر الذي ولي نظارة الوقف بين الاشياء الثلاثة المتقدمة

### ❦ حق المنفعة ❦

حق المنفعة في الوقف هو استبقاء عين من أعيانه تحت يد المنتفع بما يبيع ذلك سواء كان عقداً أو غير عقد

ومتى استلم المنتفع عيناً من أعيان الوقف وجب عليه أن يعتني بحفظها مثل اعتناؤه بحفظ ماله لانها أمانة عنده وحكم الامانات وجوب الحفظ على الامين حتى لو قصر المنتفع في حفظ العين بحسب الحالة التي تليق بها فضاقت أو هلكت بسبب ذلك التقصير ضمنها وكما يجب على المنتفع حفظ العين

وصياتها باتخاذ الاحتياطات اللازمة بها كذلك يجب عليه أن يتفق عليها النفقة التي تناسبها لأنه يستوفي منفعتها فهي محبوسة لاجله فتجب عليه النفقة ومتى استحق شخص منفعة عين من أعيان الوقف أو غيره فاما أن يكون تملك هذا الحق مطلقاً وأما أن يكون مقيداً . فان كان مطلقاً فله أن أن ينتفع بها الانتفاع المعتاد فان تجاوزه اعتبر غاصباً فاذا هلكت عنده ضمنها . وان كان مقيداً بقيد فله ان يستوفيه بعينه أو يستوفي مثله أو أخف منه ولكن لا يجوز له أن يتجاوزه الى ما هو فوقه في الضرر . وينبني على ذلك أنه ان استأجر دابة من مال الوقف ليحمل عليها أردباً من القمح مثلاً جاز له أن يحمل عليها ذلك المقدار من القمح أو ما كان مثله كالذرة أو أخف منه كالشعير ولكن ليس له أن يحملها اكثر من أردب من النوع المتفق عليه ولا أن يحملها صنفاً آخر يكون اكثر ضرراً من القمح مثل الحديد والاحجار فلو حملها مقداراً منه يساوى في الوزن الارذب من القمح وهلكت يكون ضامناً لقيمتهما لانه صار متعدياً بالمخالفة الى ما هو اكثر ضرراً من الشيء المخول له وهذا الحق يثبت لاستحققه ولا ينازعه أحد فيه غير أن ذلك الحق ليس بدائم بل لا بد من أن يجيء وقت ينتهي فيه ذلك الحق وانهاؤه يكون بأحد أمور ثلاثة

الاول — موت المنتفع لانه لاحق له الا في المنفعة وهي لا تورث اذ من المعلوم أن المنفعة تجدد آتاً فأتاً فالمنفعة الموجودة حال حياة صاحب الانتفاع قد انعدمت والموجودة بعد وفاته غير مملوكة له فلا تورث واذا ثبت بطلان الارث ثبت انتهاء حق الانتفاع بموت المنتفع

الثاني — انقضاء المدة الميعنة له لان المنتفع تاتى ذلك الحق مقيداً بوقت فلا يتجاوز الى ما بعده لان من له الشأن لم يخول له هذا الحق بعد الزمن الميعين الثالث -- هلاك المين المنتفع بها لان المنفعة التي هي حقه قد انعدمت بالعدم الذاتي فتعذر استيفاؤها

ومتى انتهى حق الانتفاع بمضى المدة أو بموت المنتفع سلمت الدين لناظر الوقف أو للمالك ولكن محل ذلك اذا لم يكن في تسليدها ضرر فان تروى على ذلك ضرر لم تنزع . وينبئ على ذلك أنه لو كان المنتفع به أرضاً وانتهى حق الانتفاع فاما ان تكون الارض وقت انتهائه خالية من الزرع واما أن تكون مشغولة به وان كانت مشغولة به فاما ان يكون قد آن وقت حصاده واما ان يكون غير مدرك وقت الحصاد فان كانت غير مشغولة اصلاً او كانت مشغولة بزرع قد ادرك فلا كلام في تسليمها الى من له الولاية عليها ويكلف صاحب الانتفاع بحصاد الزرع لانه لا ضرر عليه في ذلك وان كانت الارض مشغولة بزرع وقت الانتهاء ولم يحىء أو ان الحصاد فاما ان يكون حق الانتفاع بغير عوض واما أن يكون بعوض فان كان بغير عوض وكان انتهاءه بانتهاء المدة فللمنتفع الحق في ابقاء زرع في الارض الى ان يدرك ويأتى أوان حصاده وعليه في مقابلة ذلك أجر المثل عن المدة التي يشغل الزرع أرضه فيها حسبما يقدره أهل الخبرة

وان كان بغير عوض أيضاً ولكن انتهاءه لموت المنتفع ثبت لورثته الحق الذي كان ثابتاً لمورثهم عند انقضاء المدة وهو استيفاؤها بأجر المثل الى ان يدرك الزرع



وان كان حق المنفعة بعوض فان كان انتهاءه بسبب مضي المدة ثبت للمتفع ابقاء زرعه في الارض بأجر المثل الى أن يدرك كما اذا كان حق المنفعة مكتسباً بغير عوض

وان كان انتهاءه بسبب موت المتفع فلورثته الحق في ابقاء الزرع في الارض المدة الكافية لأدراكه ولا يلزمهم الا الاجر المسمي متى كانت المدة الباقية من المقد كافية لأدراكه فان كانت غير كافية بل يحتاج الزرع لاستوائه الى زمن آخر فعلى الورثة أجر مثل هذا الزمن ويقدر بمعرفة أرباب الخبرة الموثوق بعد التهم

### ❦ الاقرار ❦

الاقرار في اللغة الاثبات يقال قرّ الشيء اذا ثبت وأقرّه غيره اذا اثبتّه ومعناه في اصطلاح الفقهاء هو الاخبار بما عليه من الحقوق وضد الاقرار الجود . وشرط صحته أن يكون المقرب بالغاً عاقلًا مطلقاً ومباحث الاقرار كثيرة ولكن المقام في الاقرار بالوقف فنقتصر على ما هو المقصود وهو

### ❦ الاقرار بالوقف ❦

اعلم أن الاقرار حجة قاصرة على نفس المقر فلا يتعداه الى غيره فحق كان الاقرار قاصراً على المقر نفذ عليه وان كان على غيره لم ينفذ على ذلك الغير الا بتصديقه وان كان عليه وعلى غيره نفذ في حق نفسه وتوقف بالنسبة لغيره على تصديقه وينبنى على ذلك ما يأتي من المسائل

أولاً - إذا كان شخص واضعاً يده على أرض فأقر بوقفيها وليس هناك منازع له في الملكية ولم يمين لها واقفاً ولا مستحقين صح اقراره وصارت وفقاً على الفقراء لان الاقرار لم يتعد الى غير المقر فينفذ عليه وفي هذه الحالة لا يجعل المقر هو الواقف لها الا أن يقيم بيته على أن الارض كانت له حين أقر وقبل اقامة البيته على ذلك يكون الرأي فيها الى القاضي ان شاء تركها في يده وان شاء أخذها منه ولكن لما كانت البيته لا تقام الا على خصم فقد قالوا ان الطريق المؤدى الى اقامة البيته أن يدعى رجل انه الواقف لها فيقيم المقر بيته على أنه هو الواقف فتندفع خصومة المدعى ويثبت أنه هو الواقف وحينئذ تكون الولاية له فلا تنزع من يده الا اذا وجد مقتضى لذلك ثانياً اذا أقر بوقفية دار في يده ولم ينسب الأرض الى واقف معين ولكنه عين المستحقين فيه وكانوا أجانب منه ولم يتازعه أحد في الملكية ولا في الاستحقاق صح اقراره وصارت الدار وفقاً على المعينين لانه لا منازع له فينفذ عليه

ثالثاً - اذا أقر بأنها وقف عليه وعلى ولده ونسله ابداً ومن بعدهم على المساكين ولم يمين واقفاً وليس هناك منازع له صح اقراره فلو ادعى عليه بعد ذلك جماعة بأنها وقف عليهم بأنقرادهم فأقر لهم به صح اقراره على نفسه فقط وحينئذ تقسم النة عليه وعلى ولده ونسله فما أصابه كان للمقر لهم والباقي لأولاده فاذا مات يبطل اقراره وترجع حصته الى أولاده ونسله ثم تكون من بعدهم للمساكين لانه لما أقر أولاً فقد تعلق حق المقر لهم بالغة فليس له أن يقر بما يخصهم منها لغيرهم

رابعاً - اذا أقر بالوقفية وعين واقفاً مرفقاً فلا ينفذ هذا الاقرار على

من عينه وحينئذ نرجع الى الواقف الذى سماه ان كان حياً فان واقفه فيها وان كذبه لنا هذا الاقرار لان الاقرار على الغير يتوقف نفاذه على تصديقه فان كان ميتاً رجعنا الى ورثته لانهم قائمون مقامه فان صدقوه ثبت ما أقر به وان كذبوه فلا يثبت الوقف وان لم يكن له ورثة فهي وقف على ما أقر به اذا لم يكن هناك منازع له

خامساً — اذا أقر بوقفية أرض أو دار في يده وقال ان الواقف لها أبوه فان كان أبوه حياً رجعنا اليه واتبعنا ما يقول وان كان أبوه ميتاً ولم يكن عليه دين ولم يوص لاحد صح اقراره لانه لا مستحق غيره فيما مل باقراره وحينئذ تصير كلها وفقاً . ومثل هذا فى الحكم ما اذا كان على أبيه دين أو وصى بوصية ولكن له مال غير الشيء المقر بوقفيته ويمكن تسديد الدين أو تنفيذ الوصية منه فان لم يمكن فان كان الدين مستغرقا لكل ماله فانه يباع بما فيه المقر بوقفيته لسداد ديونه لان الدين متعلق بالتركة فاقرار الوارث بالوقفية لا يسرى على الدائن فيستوفى دينه منه أولاً وفى هذه الحالة يبطل الاقرار . وان كان الدين غير مستغرق لما له يباع منه بقدر ما يفي ثمنه بتسديد الديون ولو أدى ذلك الى بيع جزء من المقر بوقفيته وكذا الوصية فانه يباع من التركة بقدر النافذ منها سادساً — اذا أقر بأنها وقف من قبل أبيه عليه وعلى اخوته ولم يكن هناك وارث غيرهم فان صدقوه فيها وان كذبوه تكون حصه المقر وقفاً وحصه المنكر ملكاً له لان الاقرار لا يسرى على غير المقر الا بتصديق منه كما عرفت سابقاً اذا وقف رجل بيتاً من أملاكه مثلاً وبعد وفاته ادعى آخر ملكيته فاقتر له الورثة بها فلا ينقض الوقف باقرارهم ولكنهم يضمون للبديقي قيمة

اليتم المدعى لان اقراره لا يسرى على الوقف فتستمر الوقفية ويسرى على أنفسهم فيضمون قيمة ما أفروا به للمدعى والفروع من هذا القليل كثيرة جداً فلا حاجة الى التطويل بأيرادها اذ يمكنك بعد معرفة ما تقدم لك من ان الاقرار حجة قاصرة على نفس المقر الخ يخرج أى مسألة ترد عليك من هذا القليل وكما يصح الاقرار بأصل الوقف يصح أيضاً بالولاية عليه وبالاستحقاق فيه ويبنى على ذلك ان الواقف اذا شرط النظر لشخص فافر هذا الناظر لاخر انه يستحق النظر معه وتصادقا على ذلك يؤخذ المقر باقراره في حق نفسه خاصة فلا يسرى على غيره فاذا مات المقر بطل اقراره ولو كان المقر له حياً فتمود وظيفة النظر لمن اشترطها الواقف له بعد موت المقر . وانه اذا أقر مستحق في وقف انه لا يستحق شيئاً من ريعه بل الذي يستحقه هو فلان وواقفه المقر له على ذلك عمل بمقتضى اقراره في حق نفسه خاصة وقد تقدم لك هذا المبحث بما لا مزيد عليه في المصادقة على النظر . ولا شك في أنه يشترط لصحة الاقرار تصديق المقر له المقر فان كذبه فلا يصح ولكن لما كان الوقف يشترط فيه أن يكون آخره لجهة بر لا تنقطع كان الاقرار به صحيحاً ولو رده الموقوف عليه ان كان معيناً وخينثذ يصرف الربيع الى الفقراء ويتفرع على ذلك انه اذا أقر رجل بوقفيه أرض في يده على فلان وفلان فان صدقاه استحقا الربيع وان كذباه لم يبطل الوقف بل يصرف الى الفقراء وان صدقه أحدهما وكذبه الآخر يكون نصفها وقفاً على المصدق والنصف الآخر للفقراء

### ﴿ الدعوى ﴾

الدعوى فى اصطلاح الفقهاء هى قول مقبول عند القاضى يقصد به طلب حق معلوم قبل غيره أو دفعه عن حق نفسه . وركنها اضافة الحق الى نفسه عند النزاع أو الى من ناب عنه وأهلها هو البالغ العاقل وبالجملة فبإحدا كثيرة ولكن الذى يهمننا الآن انما هو دعوى الوقف فنقتصر على المقصود وهو

#### ( دعوى الوقف )

لما كانت الدعوى لا تقام الا على خصم وكان للوقف ناظر يدير شؤنه ومستحقون لرعيه كان من الضرورى معرفة الخصم منها حتى اذا أقيمت الدعوى منه أو عليه قبلت وان كانت من غيره رفضت والذى نص عليه الفقهاء فى هذا الموضوع ان الخصم فى الدعاوى الصادرة من الوقف أو المتوجهة عليه هو القيم سواء كانت الدعوى متعلقة بعين الوقف أو بفلته فالمستحق فى الوقف لا يكون خصما سواء كان مدعيا أو مدعى عليه ولو انحصر الاستحقاق فيه وقالوا ان هذا هو المفتى به

وقد نصوا على ان المستحق يكون خصما فى حالتين : الأولى ان يكون ناظراً على الوقف فانه يكون خصماً بصفته ناظراً لا بصفته مستحقاً — الثانية أن يأذنه القاضى بالخصومة فيكون خصما من جهة اذن القاضى له لا من جهة كونه مستحقا لان القاضى له أن يأذن لمن شاء ولكن محل كون المستحق لا يكون خصما اذا كانت الدعوى على غير الناظر فلو كانت عليه قبلت الدعوى .

وينبنى على ذلك انه اذا ادعى شخص على الناظر بأنه مستحق في الغلة بسبب كذا أو بأن الواقف جعل ريع وقفه لفقرائه قرابته وأراد اثبات ذلك حتى يستحق في الريع أو ان حقه في الريع أكثر مما يعطيه الناظر له سمعت الدعوى وهى أثبت ما يدعيه في مواجهة الناظر حكم له به

وناضر الوقف وان كان خصما في الدعاوى التي ترفع من الوقف وعليه الا أنه يعتبر خصما اذا كان مدعى عليه في اقامة البينة فقط من المدعى لا في توجيه اليمين عليه عند الانكار والسبب في ذلك أن اليمين اذا وجهت اليه ونكل فلا يمكن الحكم على الوقف بمقتضى هذا النكول لان الامتناع عن اليمين بذل أو اقرار وهو لا يملك اعطاء شيء من مال الوقف ولا الاقرار بشيء منه وينبنى على ذلك أنه اذا اختلف المستأجر والناظر في مقدار ما أنفق المستأجر باذن الناظر في الهارة ليحسب له من أصل الاجرة فالقول للناظر ولا يمين عليه لانه خصم في سماع البينة لا في اليمين كما عرفتة وحينئذ لا يقبل للمستأجر قول الا اذا نور دعواه بالحجة وأنه اذا اختلف الناظر والمستأجر في ملكية شيء متصل بأرض الوقف بان كان المستأجر يدعى أنه ملك له والناظر ينكر ذلك فالقول قول الناظر ما لم يبرهن المستأجر على اثبات ملكه والفروع كثيرة في هذا الموضوع يظهر الحكم فيها عند ايراد أى فرع منها حتى لو حظ ما تقدم

### ❦ الشهادة ❦

الشهادة في اصطلاح الفقهاء هى أخبار صدق لا ثبات حق لغيره على غيره في مجلس القاضي وسبب وجوبها طلب ذى الحق حقه أو خوف فواته ولها

شروط وأحكام لا يسع المقام إيرادها بل المقصود الشهادة على الوقف

( الشهادة على ما يتعلق بالوقف )

الحقوق إما أن تكون للعباد وإما أن تكون لله تعالى. فحقوق العباد لا تقبل عليها الشهادة إلا بعد تقدم الدعوى وأما حقوق الله تعالى فتقبل عليها الشهادة حسبة أى بدون تقدم دعوى

ومن حيث أن الوقف يشترط فيه أن يكون آخره لجهة بر لا تقطع تقبل البينة على ثبوت أصله حسبة سواء كان المصرف معيناً أو غير معين وإما ثبوت الاستحقاق فيه فلا تقبل البينة عليه حسبة فلا يثبت استحقاق شخص في وقف ولا يحكم له به إلا بعد تقدم الدعوى منه وإثباته بعد ذلك بالبينة

ونصاب الشهادة من حيث العدد والوصف يختلف باختلاف المشهود عليه لأنه قد لا يتم إلا بأربعة من الرجال وقد يتم بأثنين منهم فلا تقبل شهادة النساء معهم ونارة تقبل شهادة رجلين أو رجل وامرأتين كما هو معلوم والوقف من الحقوق التي تقبل فيها شهادة رجلين أو رجل وامرأتين

والأصل أن الشخص لا يجوز له أن يشهد على شيء إلا إذا عاينه لقوله عليه الصلاة والسلام « على مثلها ( الشمس ) فاشهد » ولكن الفقهاء نصوا على أن الشهادة على بعض الأشياء تقبل بالتسامع ومنها الوقف لكن بشرط أن يكون من جماعة يؤمنون بأوطؤهم على الكذب ولكن لا تجوز الشهادة بالتسامع إلا على أصل الوقف لا على شرائطه

وأصل الوقف هو كل ما توقفت صحته عليه فإذا شهد اثنان بأن هذه الأرض

وقف ولكنهما قالاً لم نعين ذلك بل اشتهر عندنا أو سمعنا من الناس قبلت  
شهادتهما على الراجح وحكم بوقفيتها ولو شهدا بالتسامع على شرائط الوقف  
التي يشترطها الواقف في الوقفية من تخصيص الغلة وكيفية صرفها لم تقبل  
هذه الشهادة

### ( الاختلاف في الشهادة )

الاصل أنه يلزم لقبول الشهادة ، وافقها للدعوى وموافقة الشاهدين  
لبعضهما فلو حصل اختلاف في ذلك لم تقبل الشهادة والموافقة في المعنى كافية  
فلو ادعى شخص على آخر بمائة وخمسين جنيهاً مثلاً وأنكر المدعى عليه  
فاستشهد المدعى برجلين فشهد أحدهما بمائة والآخر بمائة وخمسين قبلت الشهادة  
وحكم له بمائة لاتفاقهما عليها

والاصل في اختلاف الشهادة على الوقف أن الشاهدين اذا اتفقا على أنها  
صدقة موقوفة وزاد أحدهما شيئاً أو زاد كل منهما شيئاً لم يأت به الآخر أن  
الزيادة تبطل وتقبل الشهادة على ما اتفقا عليه

وينبنى على ذلك أنه لو قال أحد الشاهدين في الوقف جعلها صدقة موقوفة  
في وجوه الخير والبر وقال الآخر لابن السبيل وفي سبيل الله قبلت الشهادة  
ويحكم بالوقف . وأنه لو شهد أحدهما بأنه جعل هذه الارض موقوفة على فلان  
وشهد الآخر بأنها وقف على غيره قبلت الشهادة على أصل الوقف وتكون  
الغلة للفقراء والمساكين لانهما اتفقا على أنه قال صدقة موقوفة واختلفا فيما  
سوى ذلك فيقبل منهما ما اتفقا عليه ويرد ما اختلفا فيه . وأنه لو شهد أحدهما



أنه جعلها صدقة موقوفة على فلان وأولاده ومن بعدهم على المساكين وشهد الآخر بأنه وقف على فلان الذي سماه صاحبه ومن بعده على المساكين قبلت الشهادة بالنسبة لفلان الذي اتفقا عليه وحينئذ تقسم الغلة عليه وعلى أولاده فما أصاب الأب أخذه وما أصاب الأولاد فهو للمساكين لانهما قد أجمعا على أن لفلان حقاً في هذه الصدقة فقال أحدهما له من الغلة حصته لو قسمناها بينه وبين أولاده وقال الآخر هي له كلها فيقبل منهما ما اتفقا عليه ويبطل ما اختلفا فيه فإذا كانت أولاده ثلاثة قسمت الغلة على أربعة فيأخذ الأب الربع وكلما مات واحد منهم قبله يقسم على من بقى فيكون له الثلث بموت واحد والنصف بموت اثنين والكل بموتهم لعدم المزاحم فإذا مات الأب صرف الربع كله الى المساكين

وأنه لو شهد أحدهما لفلان بمائتين من الغلة في كل سنة وشهد الآخر بمائة قبلت فيما اتفقا عليه وهو مائة . وأنه لو شهد أحدهما لشخص بمائة من الربع في كل سنة وشهد الآخر بمائة في سنة واحدة يقضى له بمائة في سنة واحدة لاتفاق الشاهدين على ذلك وأنت لا ينبغي عليك تخريج أى مثال يرد عليك في هذا الموضوع بعد استصحابك الاصل المتقدم

✽ في عدم سماع الدعوى بعد المدة الطويلة وجواز سماعها ✽

الاصل أنه لا يجوز لانسان أخذ مال غيره إلا بمسوغ من مسوغات نقل الملكية كالبيع والهبة والارث فوضع اليد على ملك الغير ولو طال مدته لا يكسب الملكية ولكنه يمنع من سماع الدعوى اذا طالبت المدة فإذا

أهمل المالك حتى وضع غير ديدنه على ملكه مدة طويلة ثم أراد استرداد بدعوى الملكية فلا يخلو الحال من أحد امرين الأول ان يوافقه واضع اليد على دعواه فيعترف له بالملك ولكنه يقول انى ملكته بسبب وضع يدى عليه مدة طويلة الثانى ان ينكر فان كان الاول سميت الدعوى لان الحق لا يسقط بتقادم الزمان وان كان الثانى فلا تسمع

والمدة الطويلة التي لا تسمع الدعوى بعدها تختلف باختلاف المدعى وبيانه ان الدعوى اما ان تكون متعلقة بغير الوقف واما ان تكون متعلقة به فان كان الاول فالمدة الطويلة هي خمس عشرة سنة وذلك مبنى على نهى السلطان بعدم سماع الدعوى بعد مضي المدة المذكورة منما للتحايل لاخذ أموال الناس بالباطل فلا يجوز للقضاة الآن سماعها بعد مضي هذه المدة لانهم معزولون عن سماعها ومع ذلك فلي ولى الامر ان يسمعها بنفسه أو يعين من يثق به للفصل فيها اذا كان المدعى من الذين لم يعرفوا بالقسق والحيل لان الظاهر من حالهم انهم صادقون فى دعواهم أما من عرفوا بذلك فلا يلتفت اليهم

ولكن محل عدم سماع الدعوى بعد مضي المدة المذكورة اذا لم يوجد عذر شرعى فان وجد كما اذا كان المدعى غائبا أو صبيًا أو مجنونًا أو المدعى عليه غائبا أو حاكما ظلما سمعت الدعوى ولو مضى على وضع اليد المدة المذكورة الا اذا مضت هذه المدة بعد البلوغ أو الافاقة من الجنون أو الرجوع من الغيبة والحقوق الثابتة فى الذمة مثل وضع اليد على الاعيان فى عدم سماع الدعوى بالنسبة اليها اذا مضت المدة المذكورة ولم يطلبها صاحبها فاذا كان لشخص دين حال على آخر ولم يطالبه به حتى مضت خمس عشرة سنة وكان

المدين قادراً على قضاء الدين في هذا الزمن وبعد ذلك طالبه به فلا تسمع دعواه  
وان كان الثاني وهو ما اذا كانت الدعوى متعلقة بالوقف فان كانت  
بالاستحقاق فيه كانت المدة خمس عشرة سنة أيضاً كما عرفت في الاستحقاق  
وان كانت بأصل الوقف كانت المدة التي تمنع من سماع الدعوى ثلاثاً وثلاثين  
أوستاً وثلاثين سنة وعدم سماع الدعوى بعد هذه المدة يبنى على اجتهاد  
العلماء لا على النهي السلطاني وينبى على ذلك انه اذا وضع شخص يده على  
دار مثلاً ستاً وثلاثين سنة فلا تسمع عليه بعد ذلك دعوى الوقفية وانه اذا  
كانت أرض تحت يد ناظر وقف وهو يتصرف فيها تصرف النظار في  
الاقواف مدة ست وثلاثين سنة ثم جاء ناظر لو وقف أخيراً يدعى ان تلك الارض  
من الاوقاف التي هو ناظر عليها فلا تسمع دعواه حيث انه ترك الدعوى  
طول هذه المدة ولكن محل ذلك اذا لم يوجد عذر شرعى فان وجد كانت  
الدعوى صحيحة فتسمع والله تعالى أعلم



### ﴿ تنبيه ﴾

جاء في صفحة ٤٨ احالة حكم استبدال الوقف على المادة ٣٠ من

لائحة سنة ١٨٩٧

وبما أن هذه اللائحة قد الغيت وصار العمل باللائحة الصادرة في

سنة ١٩١٠ فيرجع اليها وقد صرح فيها بهذا الحكم أيضاً في مادة ١٣٧ ونصها

يمنع عند الانكار سماع دعوي الوقف أو الاقرار به أو استبداله أو الادخال

أو الاخراج وغير ذلك من الشروط التي تشترط فيه الا اذا وجد بذلك

اشهاد ممن يملكه على يد حاكم شرعي أو مأذون من قبله وكان مقيداً بدفتر

احدي المحاكم الشرعية

وكذا الحال في دعوي شرط لم يكن مدونا بكتاب الوقف المسجل

وفي دعوى مستحق لم يكن من الموقوف عليهم وقت الدعوى بمقتضى ما ذكر

## ﴿ فہرس کتاب ابحاث الوقف ﴾

صفحہ	
۱	تعریف الوقف
۳	حکم الوقف
۳	لزوم الوقف
۵	مأخذ الوقف
۷	شرائط الوقف
۷	شروط الواقف
۱۰	شروط الصیفة
۱۳	شروط الموقوف
۱۵	شروط الجلمة الموقوف علیہا
۱۹	وقف المريض مرض الموت
۲۰	وقف المنقول قصداً واستقلالاً
۲۱	ما يجوز بیعہ من الوقف وما لا يجوز
۲۵	وقف المشاع
۲۹	استيفاء المنفعة من الموقوف
۳۱	قسمة الموقوف بین المستحقين
۳۲	الشروط التي يجوز للواقفين اشتراطها والتي لا يجوز
۳۷	الشروط العشرة

الزيادة والنقصان	٣٧
الادخال والاخراج	٣٨
الاعطاء والحرمان	٣٩
التفضيل والتخصيص	٤٠
استبدال الوقف	٤٣
الولاية على الوقف	٤٩
التوكيل	٥٢
التفويض	٥٤
المصادقة على النظر	٥٧
اجرة الناظر	٥٩
التصرفات التي يجوز لناظر الوقف مباشرتها والتي لا يجوز	٦١
التصرفات التي يجوز لناظر الوقف مباشرتها	٦١
التصرفات التي لا يجوز لناظر مباشرتها	٦٤
البناء والغرس في أرض الوقف	٦٨
الاحوال التي يحوز للقاضي فيها مخالفة شرط الواقف	٦٩
محاسبة الناظر على ايراد الوقف	٧٠
ضمان الناظر الوقف وظلته وعدم ضمانه	٧٤
الاحوال التي لا يضمن فيها الناظر	٧٤
الاحوال التي يضمن فيها الناظر	٧٦

- ٧٨ عزل ناظر الوقف
- ٨٢ قبول الوقف ورده
- ٨٦ اجارة الوقف
- ٨٧ مدة اجارة الوقف
- ٨٩ أجارة الوقف بأقل من أجر المثل
- ٨٩ أجارة الوقف بأجر المثل
- ٩٢ انتهاء مدة الاجارة
- ٩٤ عمارة الدور المدة للاستغلال
- ٩٧ عمارة الموقوف للسكنى
- ٩٩ استحقاق الموقوف عليهم الربح
- ١٠٤ الحكر
- ١٠٦ فى الوقف على نفسه وولده ونسله
- ١١١ استحقاق الواحد من الاولاد عند انفراده جميع الغلة
- ١١٢ استحقاق الموقوف عليهم على السواء والتفضيل والترتيب
- ١١٥ استحقاق الحمل من الربح
- ١١٧ غصب الوقف
- ١١٩ الوقف المنقطع الثبوت
- ١٢٠ المزارعة فى أرض الوقف
- ١٢٤ المساقاة على أشجار الوقف

- ١٢٦ حق المنفعة  
 ١٢٩ الاقرار بالوقف  
 ١٣٣ دعوى الوقف  
 ١٣٥ الشهادة على ما يتعلق بالوقف  
 ١٣٦ الاختلاف في الشهادة  
 ١٣٧ عدم سماع الدعوى بعد المدة ونجواز سماعها













Bibliotheca Alexandrina



0519284